

شرح

مئة المعاني والبيان

في علم البلاغة



نظم

ابن الشحنة الحلبي

شرح

محمد بن سعيد ابن طوق المري

الإبرازة الثانية



نص منظومة مئة المعاني والبيان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١- الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اضْطَفَاهُ
- ٢- مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَا
- ٣- فِي عِلْمِي الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي
- ٤- أَبْيَاتُهَا عَنْ مِئَةٍ لَمْ تَزِدْ
- عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اضْطَفَاهُ
- وَبَعْدُ قَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَنْظِمَا
- أَرْجُوزَةً لَطِيفَةَ الْمَعَانِي
- فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ

مُقَدِّمَةٌ

- ٥- فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهِ
- ٦- وَكَوْنِهِ مُخَالَفَ الْقِيَّاسِ
- ٧- مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا
- ٨- وَهُوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي
- ٩- فَهُوَ الْبَلِيغُ وَالَّذِي يُؤَلَّفُهُ
- ١٠- وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا
- مِنْ نَفَرَةٍ فِيهِ وَمِنْ غَرَابَتِهِ
- ثُمَّ الْفَصِيحُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ
- وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمَا
- وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ
- وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرُ تَصِفُهُ
- يَقُولُهُ وَالْكَذِبُ أَنْ ذَا يُعَدَّمَا

الْعِلْمُ الْأَوَّلُ: عِلْمُ الْمَعَانِي

- ١١- وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالِ
- ١٢- عِرْفَانُهَا عِلْمٌ هُوَ الْمَعَانِي
- يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ
- مُنْخَصِرُ الْأَبْوَابِ فِي ثَمَانِ

الْبَابُ الْأَوَّلُ: أَحْوَالُ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ

- ١٣- إِنْ قَصَدَ الْمُخْبِرُ نَفْسَ الْحُكْمِ
- ١٤- إِنْ قَصَدَ الْإِعْلَامَ بِالْعِلْمِ بِهِ
- ١٥- إِنْ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكَّدُ
- ١٦- وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ
- فَسَمٌّ ذَا فَائِدَةٍ وَسَمٌّ
- لَا زِمَهَا وَلِلْمَقَامِ انْتَبَهَ
- أَوْ طَلَبِيًّا فَهُوَ فِيهِ يُحْمَدُ
- وَيَحْسُنُ التَّبْدِيلُ بِالْأَغْيَارِ

١٧- وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أَسْنَدَهُ لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرٍ ذَا عِنْدَهُ

١٨- حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ وَإِنْ إِلَى غَيْرِ مُلَابَسٍ مَجَازًا أَوْ لَا

البَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

١٩- الْحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلْإِنْكَارِ وَالِاخْتِرَازِ أَوْ لِلِاخْتِبَارِ

٢٠- وَالذِّكْرُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِهَانَةِ وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ

٢١- وَإِنْ بِإِضْمَارٍ تَكُنْ مُعْرِفًا فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَاعْرِفَا

٢٢- وَالْأَضْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ وَالتَّرْكِ فِيهِ لِلْعُمُومِ الْبَيِّنِ

٢٣- وَعَلَمِيَّةٌ فَلِلْإِخْضَارِ وَقَصْدٌ تَعْظِيمٍ أَوْ اخْتِقَارِ

٢٤- وَصِلَةٌ لِلْجَهْلِ وَالتَّعْظِيمِ لِلشَّأْنِ وَالْإِيْمَاءِ وَالتَّفْخِيمِ

٢٥- وَبِإِشَارَةٍ لِذِي فَهْمٍ بَطِي فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ

٢٦- وَأَلٌ لِعَهْدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ وَقَدْ تُفِيدُ الْإِسْتِغْرَاقَ أَوْ لِمَا انْفَرَدَ

٢٧- وَبِإِضَافَةٍ فَلِلْإِخْتِصَارِ وَقَصْدٌ تَعْظِيمٍ أَوْ اخْتِقَارِ

٢٨- وَإِنْ مُنْكَرًا فَلِلتَّخْقِيرِ وَالضَّدِّ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّكْثِيرِ

٢٩- وَضِدَّةٌ وَالْوَضْفُ لِلتَّبْيِينِ وَالْمَدْحِ وَالتَّخْصِصِ وَالتَّعْيِينِ

٣٠- وَكَوْنُهُ مُؤَكَّدًا فَيَحْصُلُ لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِهِ لَا يَشْمُلُ

٣١- وَالسَّهْوُ وَالتَّجَوُّزُ الْمُبَاحِ ثُمَّ بَيَانُهُ فَلِلْإِيْضَاحِ

٣٢- بِاسْمٍ بِهِ يُخْتَصُّ وَالْإِبْدَالُ يَزِيدُ تَقْرِيرًا لِمَا يُقَالُ

٣٣- وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ أَوْ رَدُّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ

٣٤- وَالْفَضْلُ لِلتَّخْصِصِ وَالتَّقْدِيمِ فَلَاهِتْمَامٍ يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ

٣٥- كَالْأَضْلِ وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعَجُّلِ وَقَدْ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ إِنْ وَلِيَ

٣٦- نَفْيًا وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ يَأْتِي كَأَوْلَى وَالتَّيْفَاتِ دَائِرِ

البَابُ الثَّالِثُ: أَحْوَالُ الْمُسْتَنْدِ

- ٣٧- لِمَا مَضَى التَّرْكَ مَعَ الْقَرِينَةِ وَالذِّكْرُ أَوْ يُفِيدُنَا تَعْيِينَهُ
 ٣٨- وَكَوْنُهُ فِعْلًا فَلِلتَّقْيِيدِ بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ
 ٣٩- وَأَسْمًا فَلِإِنْعِدَامِ ذَا وَمُفْرَدًا لِأَنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ فِيهِ قُصْدًا
 ٤٠- وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا وَنَحْوِهِ فَلِيُفِيدَ زَائِدًا
 ٤١- وَتَرْكُهُ لِمَانِعٍ مِنْهُ وَإِنْ بِالشَّرْطِ بِاعْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ
 ٤٢- أَدَاتِهِ وَالْجَزْمُ أَضْلٌ فِي (إِذَا) لَا (إِنْ) وَ(لَوْ) وَلَا لِذَاكَ مَنَعُ ذَا
 ٤٣- وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ وَعَكْسُهُ يُعْرِفُ وَالتَّنْكِيرُ

البَابُ الرَّابِعُ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

- ٤٤- ثُمَّ مَعَ الْمَفْعُولِ حَالُ الْفِعْلِ كَحَالِهِ مَعَ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ
 ٤٥- تَلَبُّسٍ لَا كَوْنِ ذَاكَ قَدْ جَرَى وَإِنْ يُرَدُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا
 ٤٦- النَّفْيِ مُطْلَقًا أَوْ الْإِثْبَاتِ لَهُ فَذَاكَ مِثْلُ لَازِمٍ فِي الْمَنْزِلَةِ
 ٤٧- مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَإِلَّا لَزِمَا وَالْحَذْفُ لِلْبَيَانِ فِيَمَا أَبْهَمَا
 ٤٨- أَوْ لِمَجِيءِ الذِّكْرِ أَوْ لِرَدِّ تَوْهَمِ السَّامِعِ غَيْرِ الْقَصْدِ
 ٤٩- أَوْ هُوَ لِلتَّعْمِيمِ أَوْ لِلْفَاصِلَةِ أَوْ هُوَ لِاسْتِهْجَانِكَ الْمُقَابَلَةِ
 ٥٠- وَقَدَّمَ الْمَفْعُولَ أَوْ شَبَّهَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصَبِّ تَعْيِينَهُ
 ٥١- وَبَعْضَ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا إِذَا اهْتِمَامٌ أَوْ لِأَضْلٍ عُلِمَا

البَابُ الْخَامِسُ: الْقَصْرُ

- ٥٢- الْقَصْرُ نَوْعَانِ حَقِيقِيٌّ وَذَا
 ٥٣- فَقَصْرُكَ الْوَصْفَ عَلَى الْمُوصُوفِ
 ٥٤- طُرُقُهُ النَّفْيُ وَالِاسْتِثْنَاءُ هُمَا
 ٥٥- دَلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالْفَحْوَى وَمَا
 ٥٦- الْقَصْرُ بَيْنَ خَبَرٍ وَمُبْتَدَأٍ
 ٥٧- مِنْهُ وَمَعْلُومٌ وَقَدْ يُنْزَلُ
- نَوْعَانِ وَالثَّانِي إِضَافِيٌّ كَذَا
 وَعَكْسُهُ مِنْ نَوْعِهِ الْمَعْرُوفِ
 وَالْعَطْفُ وَالتَّقْدِيمُ ثُمَّ إِنَّمَا
 عَدَاهُ بِالْوَضْعِ وَأَيْضًا مِثْلَ مَا
 يَكُونُ بَيْنَ فَاعِلٍ وَمَا بَدَأَ
 مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ أَوْ ذَا يُبَدَلُ

البَابُ السَّادِسُ: الْإِنْشَاءُ

- ٥٨- يَسْتَدْعِي الْإِنْشَاءُ إِذَا كَانَ طَلَبٌ
 ٥٩- فِيهِ: التَّمَنِّي وَلَهُ الْمَوْضُوعُ
 ٦٠- وَ(لَوْ) وَ(هَلْ) مِثْلُ (لَعَلَّ) الدَّاخِلَةُ
 ٦١- هَلْ، هَمْزَةٌ، مَنْ، مَا، وَأَيٌّ، أَيْنَا
 ٦٢- فَ-(هَلْ) بِهَا يُطْلَبُ تَصَدِيقٌ وَمَا
 ٦٣- وَقَدْ لِيَاسْتِبْطَاءٍ وَالتَّقْرِيرِ
 ٦٤- وَالْأَمْرُ وَهُوَ طَلَبُ اسْتِعْلَاءٍ
 ٦٥- وَالنَّهْيُ وَهُوَ مِثْلُهُ بِ-(لَا) بَدَأَ
 ٦٦- وَقَدْ لِيَلاخْتِصَاصٍ وَالْإِغْرَاءِ
 ٦٧- قَدْ يَقَعُ الْخَبَرُ لِلتَّفَاوُلِ
- مَا هُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ وَالْمُنْتَخَبُ
 (لَيْتَ) وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوُقُوعُ
 فِيهِ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالْمَوْضُوعُ لَهُ
 كَمْ، كَيْفَ، أَيْانَ، مَتَى، وَأَنَّى
 (هَمْزًا) عَدَا تَصَوُّرٌ وَهِيَ هُمَا
 وَغَيْرِ ذَا يَكُونُ وَالتَّحْقِيرِ
 وَقَدْ لِأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَائِي
 وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزُ وَالنِّدَاءُ
 يَجِيءُ ثُمَّ مَوْضِعُ الْإِنْشَاءِ
 وَالْحِرْصُ أَوْ بِعَكْسٍ ذَا تَأَمَّلِ

البَابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

- ٦٨- إِنْ نُزِّلَتْ ثَانِيَةً مِنْ مَاضِيَةٍ
 ٦٩- فَافْصِلْ وَإِنْ تَوَسَّطَ فَالْوَصْلُ
- كَنَفْسِهَا أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَةِ
 بِجَامِعٍ أَرْجَحُ، ثُمَّ الْفَصْلُ

٧٠- لِلْحَالِ حَيْثُ أَضْلُهَا قَدْ سَلِمَا أَضْلٌ وَإِنْ مُرَجِّحٌ تَحْتَمَا

البَابُ الثَّامِنُ: الإيجازُ والإطنابُ

٧١- تَوْفِيَّةُ الْمُرَادِ بِالنَّاقِصِ مِنْ لَفْظٍ لَهُ الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ إِنْ

٧٢- بِزَائِدٍ عَنْهُ وَضَرْبَا الْأَوَّلِ قَصْرٌ وَحَذْفُ جُمْلَةٍ أَوْ جُمْلٍ

٧٣- أَوْ جُزْءٍ جُمْلَةٍ وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِنْهَا الْعَقْلُ

٧٤- وَجَاءَ لِلتَّوْشِيْعِ بِالتَّفْصِيلِ ثَانٍ وَالْإِعْتِرَاضِ وَالتَّذْيِيلِ

الْعِلْمُ الثَّانِي: عِلْمُ الْبَيَانِ

٧٥- عِلْمُ الْبَيَانِ مَا بِهِ يُعْرَفُ إِيْرَادُ مَا طُرُقُهُ تَخْتَلِفُ

٧٦- فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةً الدَّلَالَةَ فَمَا بِهِ لَا زِمٌ مَا وُضِعَ لَهُ

٧٧- إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ الْإِسْتِعَارَةُ تُبْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ أَوْ كِنَايَةٌ

٧٨- وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ حِسِّيَّانِ -وَلَوْ خَيَالِيَّانِ- وَعَقْلِيَّانِ

٧٩- وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ وَبِالْوِجْدَانِ أَوْ فِيهِمَا يَخْتَلِفُ الْجُزْءَانِ

٨٠- وَوَجْهُهُ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ وَجَا ذَا فِي حَقِيقَتَيْهِمَا وَخَارِجَا

٨١- وَضَفَا فَحِسِّي وَعَقْلِيٌّ وَذَا وَاحِدٌ أَوْ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا كَذَا

٨٢- وَ(الْكَافُ) أَوْ (كَأَنَّ) أَوْ كَ-(مِثْلِ) أَدَاتُهُ وَقَدْ بِذِكْرِ الْفِعْلِ

٨٣- وَغَرَضٌ مِنْهُ عَلَى مَشَبِّهِ يَعُودُ أَوْ عَلَى مُشَبِّهِ بِهِ

٨٤- فَبِإِعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ اقْسِمَا أَنْوَاعُهُ ثُمَّ الْمَجَازُ فَافْهَمَا

٨٥- مُفْرَدٌ أَوْ مُرَكَّبٌ وَتَارَهُ يَكُونُ مُرْسَلًا أَوْ اسْتِعَارَةً

٨٦- بِجَعْلٍ ذَا ذَاكَ ادِّعَاءٌ أَوَّلُهُ وَهِيَ إِنْ اسْمٌ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهُ

٨٧- أَضْلِيَّةٌ أَوْ لَا فَتَابِعِيَّةٌ وَإِنْ تَكُنْ ضِدًّا تَهْكُمِيَّةٌ

٨٨- وَمَا بِهِ لَا زِمٌ مَعْنَى وَهُوَ لَا مُمْتَنِعٌ كِنَايَةٌ فَاقْسِمْ إِلَى

٨٩- إِرَادَةُ النُّسْبَةِ أَوْ نَفْسِ الصِّفَةِ أَوْ غَيْرَ هَذَيْنِ اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهُ

الْعِلْمُ الثَّالِثُ: عِلْمُ الْبَدِيعِ

- ٩٠- عِلْمُ الْبَدِيعِ وَهُوَ تَحْسِينُ الْكَلَامِ
 ٩١- ضَرْبَانِ: لَفْظِيٌّ كَتَجْنِيسٍ وَرَدُّ
 ٩٢- وَالْمَعْنَوِيُّ وَهُوَ كَالْتَّشْبِيهِ
 ٩٣- وَالْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ وَالتَّجْرِيدِ
 ٩٤- وَالْعَكْسِ وَالرُّجُوعِ وَالْإِيْهَامِ
 ٩٥- وَالسَّوْقِ وَالتَّوْجِيهِ وَالتَّوْفِيقِ
 بَعْدَ رِعَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْمَقَامِ
 وَسَجْعِ أَوْ قَلْبٍ وَتَشْرِيعِ وَرَدِّ
 وَالْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ
 وَالْجِدِّ وَالطَّبَاقِ وَالتَّوْكِيدِ
 وَاللَّفِّ وَالنَّشْرِ وَالِاسْتِخْدَامِ
 وَالْبَحْثِ وَالتَّعْلِيلِ وَالتَّعْلِيْقِ

خَاتِمَةٌ فِي السَّرَقَاتِ الشَّعْرِيَّةِ

- ٩٦- السَّرَقَاتُ ظَاهِرٌ فَالْنَّسْخُ
 ٩٧- وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ وَغَيْرُ ظَاهِرٍ
 ٩٨- أَوْ يَتَشَابَهَانِ أَوْ ذَا أَشْمَلٍ
 ٩٩- وَمِنْهُ تَضْمِينٌ وَتَلْمِيحٌ وَحُلٌّ
 ١٠٠- بَرَاعَةٌ اسْتِهْلَالٍ انْتِقَالٍ
 يُذَمُّ لَا إِنْ اسْتُطِيبَ الْمَنْسَخُ
 كَوَضْعِ مَعْنَى فِي مَكَانٍ آخَرَ
 وَمِنْهُ قَلْبٌ وَاقْتِبَاسٌ يُنْقَلُ
 وَمِنْهُ عَقْدٌ وَالتَّائِقُ إِنْ تَسَلَّ
 حُسْنُ الْخِتَامِ وَأَنْتَهَى الْمَقَالُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين^١.
أما بعد فإن علم البلاغة من أهم العلوم وأنفعها وأجلها قدرًا؛ إذ به يتوصل طالب العلم إلى فهم نصوص الكتاب والسنة على وجه صحيح، وقد أولى العلماء هذا الفن عناية فائقة، وحق لهم ذلك، فإن علمًا تزداد به فهمًا لكلام ربك وسنة نبيك -صلى الله عليه وسلم- لحري أن تقف معه وقوفًا طويلاً، وأن تُثافن أهله بكرة وأصيلاً حتى تنال مُبتغاك، وتظفر بطَلَبَتِكَ، وتقضي منه نَهْمَتَكَ.

ومن فوائد هذا العلم بل فائدة هذا العلم التي هي أعظم فوائده: الوقوف على بلاغة القرآن وأن تضع يدك على مواطنها فيه.

لماذا عُبِّرَ هنا بالجملة الاسمية؟ وهنا بالفعلية؟ لماذا أُكِّدَ هذا الكلام وهذا لم يؤكد؟

لماذا جاء المسند إليه هنا اسمًا موصولًا؟ وجاء هنا علمًا؟

لماذا وُضِعَ الماضي موضع المضارع؟ لماذا التُّفِتَ من الخطاب إلى الغيبة؟

لماذا عُبِّرَ في هذا الشرط بـ«إذا» وعُبِّرَ في موضع ثان بـ«إن» وعُبِّرَ في موضع ثالث بـ«لو»؟

لماذا وقع الظاهر موقع المضمَر؟ لماذا حُذِفَ المعمول في هذا الموضع؟ ولماذا قُدِّمَ؟

^١ أصل هذه الأوراق شرح صوتي على مئة المعاني والبيان كان في شهر جمادى الأولى لعام ١٤٤٤هـ، وقد

اطَّلَعَ الشارح على هذه الأوراق قبل نشرها فراجعها وزاد عليها وأعاد صياغة مواضع منها بما يناسب

الكتاب المقروء. (رابط الشرح الصوتي) (رابط آخر للشرح الصوتي) (رابط شرح آخر على اليوتيوب)

لماذا أُشير هنا باسم الإشارة للبعيد وهنا للقريب؟

لماذا نُكِّرت هذه الكلمة؟ لماذا حُذف المسند إليه؟ لماذا أُتي بضمير الفصل؟

هذا كله تعرفه من دراسة البلاغة.

وقد عَدَّ جماعةٌ من المفسرين العِلْمَ بالبلاغة شرطاً في المفسّر.

ومع شرف هذا العِلْمِ إلا أنه كما يقول الباقلاني: «عِلْمٌ قَلِيلُ الطُّلَابِ، ضَعِيفُ الْأَصْحَابِ،

لَيْسَتْ لَهُ عَشِيرَةٌ تَحْمِيهِ، وَلَا أَهْلٌ عَصِمَةَ تَفْطَنُ لِمَا فِيهِ».

وقد قال الزمخشري في ديباجة تفسيره الكشاف: «فالفقيه وإن بَرَّرَ على الأقران في علم

الفتاوي والأحكام، والمتكلم وإن بَرَّ أَهْلَ الدُّنْيَا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار

وإن كان من ابن القُرَيْبَةِ أَحْفَظَ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أَوْعَظَ، والنحوي وإن

كان أَنَحَى من سَيِّبَوَيْهِ، واللغوي وإن عَلَكَ اللُّغَاتِ بِقُوَّةٍ لَحِيَّيْهِ، لَا يَتَصَدَّى أَحَدٌ مِنْهُمْ لِسُلُوكِ

تِلْكَ الطَّرَائِقِ، وَلَا يَغُوصُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْحَقَائِقِ إِلَّا رَجُلٌ بَرَعَ فِي عِلْمَيْنِ مُخْتَصِمِينَ

بِالْقُرْآنِ وَهُمَا: عِلْمُ الْمَعَانِي وَعِلْمُ الْبَيَانِ».

ومن فوائده: الوقوف على خصائص الكلام البليغ، وأن يُمَيِّزَ جَيِّدَ الْقَوْلِ مِنْ رَدِيئِهِ.

ومنها: اقتدار دارسه على تأليف الكلام البليغ، وأن يعرف ما يلائم السياق من تقديم أو

تأخير أو ذكرٍ أو حذف.

[نبذة في تاريخ علم البلاغة^١

كان هذا العلم منشورًا في كتب التفسير عند بيان إعجاز القرآن، وفي كتب شرح الشعر ونقده، وكان بعضه منشورًا في كتب النحو كـ **كتاب سيبويه** فإنه تكلم عن مقاصد البلغاء وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، وتكلم عن التقديم والتأخير والذكر والحذف والتعريف والتنكير، وهذه كلها مسائل من صميم علم البلاغة بل إن الشاطبي يرى أن سيبويه هو مستنبط علم البلاغة ومؤسسُه.

ولم تزل مسائل هذا العلم تكمل شيئًا فشيئًا، وتتوالى الكتب التي يُذكر فيها شيء من مسأله حتى خُصَّ بالتأليف، فألف ابن المعتز -الخليفة العباسي الذي مكث في الخلافة يومًا واحدًا- كتابه **البدیع** وذكر فيه سبعة عشر نوعًا مما بُني عليه علم البلاغة فيما بعد، وكان اسمُ البديع عنده واسعًا فذكر فيه الاستعارة والكناية وهما من علم البيان على ما استقر عليه الاصطلاح.

ثم توالى الكتب بعد ذلك حتى جاء المؤسس الحقيقي لعلم البلاغة الذي بسط القول فيه بقلمه الماتع ورفع قواعده وأحكم بناءه وهو شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني فألف كتابه **دلائل الإعجاز** في علم المعاني و**أسرار البلاغة** في علم البيان، وقد أرسى فيهما قواعد علمي المعاني والبيان، وانتفع بما كتبه سيبويه أيما انتفاع، وكان قبل ذلك آية في النحو.

^١ هذه النبذة المختصرة في تاريخ علم البلاغة بين المعقوفتين ذكرها الشارح في ديباجة شرحه لنظم زبدة البلاغة، وقد رأيت إدراجها هنا لفائدتها.

ثم جاء السَّكَّاكي وألّف كتابه **مفتاح العلوم** فهذَّب فيه مسائل العلم ورتَّب أبوابه وأظهر علم البلاغة بصورته الأخيرة وقد اقتبسه من كتابي عبدالقاهر الجرجاني ومن كشاف الزمخشري الذي طَبَّق في تفسيره هذا ما قاله الجرجاني، وقد ذكر السكاكي في كتاب مفتاح العلوم علم الصرف وعلم النحو وما يلحق بهما من العروض والقافية.

ثم جاء الخطيب القزويني واختصر قسم البلاغة من مفتاح السكاكي في كتابه **تلخيص المفتاح** ثم وضع كتابًا آخر كالشرح له اسمه **الإيضاح**.

وجهودُ عامة البلاغيين بعد الخطيب القزويني حتى يومِ الناس هذا تدور على كتابيه هذين إقرأً وشرحًا وتعليقًا، وصار كتابه تلخيص المفتاح عند البلاغيين بمثابة مقدمة ابن الصلاح عند المحدثين وجمع الجوامع عند الأصوليين فكثرت أنظامه وشروحه، وفي العصر الحديث كتُبُ كثيرةٌ نافعةٌ في علم البلاغة]

وهذه مدارسُ لمنظومةٍ من المنظومات المختصرة النافعة في هذا العِلْم وهي: **«مئة**

المعاني والبيان» وقد حذا فيها ناظمها حذو كتاب تلخيص المفتاح للخطيب القزويني فنظم مباحثه العامة وكثيرًا من مسائله التفصيلية، وهي مفتاح البداية في هذا العِلْم، حوت أصولَ هذا الفن ومهماته، تقع في مئة بيت، وهي على وجازتها تقف بك على علوم البلاغة الثلاثة المعاني والبيان والبديع والمهم من مسائلها التي تحسُن معرفتها بطالب هذا الفن.

وقد لاقت هذه المنظومة قبولًا واسعًا، وزادت شروحها المتقدمة والمتأخرة على خمسة وعشرين شرحًا، وكثرت طبعاتها ما كان منها مفردًا، وما كان ضمن الشروح التي يُحَقِّق فيها نص المنظومة في أول الشرح.

أول ما تراه فيها مقدمةُ النظم ثم مُقدمةٌ في بيان معنى الفصاحة والبلاغة، ثم علم المعاني، ثم علم البيان، ثم علم البديع، ثم الخاتمة.

وناظمها هو الإمام العلامة القاضي مُحِبُّ الدين محمد بن محمد الحلبي الحنفي المعروف بابن الشَّحنة، وصفه الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» بالإمام العلامة، وقال عنه في «إنباء الغمر بأبناء العمر»: "له نظم فائق، وخط رائق"، وترجم له الشوكاني في «البدر الطالع» ووصفه بأنه من أفراد الدهر علماءً وفصاحةً وعقلاً ورياسة.

توفي - رحمه الله - سنة خَمْسَ عَشْرَةَ وَثَمَانِ مِئَةً عَنْ سِتِّ وَسِتِينَ سَنَةً.



قال الناظم - رحمه الله - :

بسم الله الرحمن الرحيم

- ١- الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اضْطَفَأَهُ
 - ٢- مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَا
 - ٣- فِي عِلْمِي الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي
 - ٤- أَبْيَاتُهَا عَنْ مِئَةٍ لَمْ تَزِدْ
- مُقَدِّمَةً

- ٥- فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهِ
- ٦- وَكَوْنِهِ مُخَالَفَ الْقِيَّاسِ
- ٧- مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا
- ٨- وَهُوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي
- ٩- فَهُوَ الْبَلِيغُ وَالَّذِي يُؤَلَّفُهُ
- ١٠- وَالصُّدُقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا



قَالَ الشَّارِحُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - :

ابتدأ الناظم - رحمه الله - بالحمد والصلاة والسلام على النبي وعلى آله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - ثم ذكر أنه أحب أن ينظم في المعاني والبيان ولم يذكر البديع، مع أن نظمه في العلوم الثلاثة، لأن البديع - مع كبر فائدته - كالذيل والتممة عند غالب القُدماء.

(أَرْجُوزَةٌ لَطِيفَةٌ الْمَعَانِي) قوله: (أَرْجُوزَةٌ) ترغيبٌ في العناية بها؛ لأن الأراجيز سهلة الحفظ، ثم قال: (لَطِيفَةٌ الْمَعَانِي) وهذا ترغيبٌ ثانٍ، ثم قال: (أَبْيَاتُهَا عَنْ مِئَةٍ لَمْ تَزِدْ) وهذا

ترغيبٌ ثالث فيها إذ إن أبياتها لا تتجاوز مئة بيت (فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدٍ).

مِنْ قَوْلِهِ: (فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهِ) إلى آخر المنظومة ستة وتسعون بيتاً كُلُّهَا في محل

نصبٍ على المفعولية مقولُ القول فهي محكية بقوله: (قُلْتُ).

وقد جرت عادة أهل هذا الفن على أن يُقَدِّمُوا بمقدمة يُضمّنونها بيان الفصاحة والبلاغة

وما يتعلّق بهما، وابتدأ ببيان شروط فصاحة الكلمة المفردة فقال:

٥- فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهِ مِنْ نَفْرَةٍ فِيهِ وَمِنْ غَرَابَتِهِ

٦- وَكَوْنِهِ مُخَالِفَ الْقِيَاسِ

يُشترط لفصاحة الكلمة أن تخلو من ثلاثة أمور:

الأمر الأول: هو التنافر بين حروفها قال الناظم: (مِنْ نَفْرَةٍ فِيهِ) والتنافر بين الحروف

وصفٌ في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعُسْر النطق بها، وهو نوعان:

- النوع الأول: أن تكون الكلمة متناهيةً في الثقل مثل: الهُعْخُعُ في قول أعرابي: «تَرَكْتُ

ناقتي ترعى الهُعْخُعَ» والهُعْخُعُ: نباتٌ ترعاه الإبل، فهذه كلمة غير فصيحة؛ للتنافر بين

حروفها.

والنوع الثاني: أن يكون التنافر دون ذلك مثلُ: مُسْتَشْزَرَاتٍ في قول امرئ القيس:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزَرَاتٌ إِلَى الْعَلَا

المستشزر: المفتول، فهذه الكلمة غير فصيحة للتنافر بين حروفها.

الأمر الثاني الذي يُشترط أن تخلو منه الكلمة لتكون فصيحة: الغرابة في معناها قال

الناظم: (وَمِنْ غَرَابَتِهِ) وهي كون الكلمة غير ظاهرة المعنى، والمقصود: أنها غريبة على

العرب الخُلص لا على العامة، فكون الكلمة غير ظاهرة المعنى بحيث يُحتاج لمعرفة معناها إلى بحثٍ عنها في كتب الغريب هذا يُخلُّ بفصاحتها، ويُمكن التمثيل بالكلمة السابقة (الهُعُخ) فهي تصلح مثلاً لتنافر الحروف ولغرابة المعنى.

ومنه كذلك: ما روي عن عيسى بن عمر النحوي وتُنسب أيضاً إلى أبي علقمة النحوي أنه سقط عن حمارٍ فاجتمع عليه الناس فقال: «ما لكم تكأكأتم عليّ تكأكأتم على ذي جنة افرثعوا عني» التَّكَاكُؤُ: الاجتماع، وافرثع: تنحى. يقول: ما لكم اجتمعتم عليّ اجتماعكم على مجنون تنحوا عني.

ومنه قول أبي الهميسع:

مِنْ طَمَحَةٍ صَبِيرُهَا جَحْلُنَجَعِ

الطمحة: المكان المرتفع، والصبير: السحاب، وأما الجَحْلُنَجَعُ فقال صاحب القاموس: "ذكروه ولم يُفسّروه" فمما يُخلُّ بفصاحة الكلمة أن تكون موهلةً في الغرابية بحيث لا يُمكن معرفة معناها إلا بالرجوع إلى المعجمات.

الأمر الثالث الذي يُشترط أن تخلو منه الكلمة لتكون فصيحة: المخالفة للقانون الصرفي أي أن تكون مخالفة لقواعد علماء الصّرف ولما سُمع عن العرب (وَكُونِهِ مُخَالِفَ الْقِيَاسِ). مثاله قول أبي النجم العجلي:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

لأن القانون الصرفي يقتضي أن تقول: الأجلّ.

وكقول الآخر:

إِنَّ بَنِي لَلِئَامِ زَهْدَهُ مَالِي فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوْدَّةٍ

القانون الصر في يقتضي أن تقول: «من مودّة» بالإدغام.

هذا قوله:

٥- فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهِ مِنْ نَفَرَةٍ فِيهِ وَمِنْ غَرَابَتِهِ

٦- وَكَوْنِهِ مُخَالِفَ الْقِيَاسِ

ثم انتقل إلى ما يُشترط في الكلام ليكون فصيحًا.

يُشترط لفصاحة الكلام أن يخلو من ثلاثة أمور مع شرطٍ لم يذكره المصنف وهو فصاحة

كلماته ولعله تركه لشهرته، فيُشترط أن يخلو الكلام من ثلاثة أمور مع فصاحة كلماته.

الأمر الأول: تنافر الكلمات وهو وصفٌ في الكلام يوجب ثقله على اللسان وعُسْرَ النطق

به قال الناظم: (ثُمَّ الْفَصِيحُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمًا) ومثاله قول بعضهم:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ

يقولون: إنه لا يستطيع أحدٌ أن يعيده ثلاث مرات دون أن يغلط فيه للتنافر بين كلماته.

وكلمات البيت كلها فصيحة لكن اجتماعها أوجب ثقلها على اللسان، فالكلام هنا ليس

بفصيح مع فصاحة كلماته.

الأمر الثاني: ضعف التآليف وهو أن يكون الكلام مخالفًا للمشهور عند النحاة قال

الناظم: (وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمًا) مثاله: «ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا» عاد الضمير هنا على متأخر لفظًا

ورتبة، والمشهور عند النحاة منعه، لذا فقولهم: «ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا» غير فصيح؛ لضعف

^١ روي برفع "قفر" على أنه نعت مقطوع، وروي بالجذر، وعلى الجذر يكون في البيت إقواء وهو من عيوب الشعر.

التأليف، ومثله: «قاما الزيدان وقاموا الزيدون» هذا ليس بفصيح لضعف التأليف، ومعنى ضعف التأليف كما سبق: أن يكون الكلام مخالفاً للمشهور عند النحاة.

الأمر الثالث مما يُشترط لفصاحة الكلام: **خُلُوهُ مِنَ التَّعْقِيدِ**، قال الناظم -رحمه الله-: **(وَهُوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي)** والمقصود بالتعقيد: أن يكون الكلام خَفِيَّ الدلالة على المعنى المراد، وهو نوعان: تعقيدٌ في اللفظ، وتعقيدٌ في المعنى.

والمثال المشهور عندهم للتعقيد في اللفظ قول الفرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيَّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

أصل الكلام: ما مثله في النَّاسِ حَيَّ يُقَارِبُهُ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ.

المَلِكُ أَبُو أُمِّهِ أَبُو الممدوح، فالممدوح بالنسبة للملك خاله، وهذا البيت للفرزدق يمدح فيه إبراهيم المخزومي خال هشام بن عبد الملك وفيه تعقيد في اللفظ، إذ الكلام غير واضح الدلالة على المعنى الذي أراده الفرزدق، وهذا يُخِلُّ بفصاحته.

والنوع الثاني من التعقيد: التعقيد المعنوي بأن يستعمل المُتَكَلِّمُ كنايةً غير مألوفةٍ في الاستعمال كأن يقول قائل: «نشر الملك ألسنته» وهو يريد جواسيسه، هذا كلامٌ غير فصيح، لأن الألسنة يُكنى بها عن الخطباء، لو أراد الجواسيس فإنه يقول: «نشر الملك عيونه» فقوله: «نشر الملك ألسنته» على إرادة الجواسيس فيه تعقيدٌ معنويٌّ خرج به الكلام عن الفصاحة.

ثم قال: **(وَإِنْ يَكُنْ)** أي الكلام الفصيح **(مُطَابِقًا لِلْحَالِ فَهُوَ الْبَلِيغُ)** يقول: إذا كان الكلام الفصيح مطابقاً للحال فهو الكلام البليغ.

فالكلام البليغ: هو الكلام الفصيحُ المُطَابِقُ لمقتضى الحال، وبلاغة الكلام: مطابقته

لمقتضى الحال مع فصاحته.

(وَالَّذِي يُؤَلِّفُهُ) أي والذي يؤلف الكلام البليغ هو الْمُتَكَلِّمُ البليغ، فالمتكلم البليغ هو من

له مَلَكَةٌ يقتدر بها على تأدية مراده بكلامٍ بليغ.

(وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرُ تَصِفُهُ) يقول: من له مَلَكَةٌ يقتدر بها على تأدية مراده بكلام فصيح

فهو الْمُتَكَلِّمُ الفصيح.

بَيْنَ النَّاطِمِ - رحمه الله - هنا خمسة أشياء:

بَيْنَ فصاحة الكلمة في قوله:

٥- فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهِ مِنْ نَفَرَةٍ فِيهِ وَمِنْ غَرَابَتِهِ

٦- وَكَوْنِهِ مُخَالِفَ الْقِيَاسِ

ثم بَيْنَ فصاحة الكلام في قوله:

٦- ثُمَّ الْفَصِيحُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ

٧- مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمًا وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمًا

٨- وَهُوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي

ثم بَيْنَ بلاغة الكلام قال:

٨- وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ

٩- فَهُوَ الْبَلِيغُ

أي الكلام الفصيح المطابق للحال هو الكلام البليغ.

ثم بين بلاغة الْمُتَكَلِّمِ قال: (وَالَّذِي يُؤَلِّفُهُ) أي الذي له ملكة يقتدر بها على تأدية مراده

بكلام بليغ هو الْمُتَكَلِّمُ البليغ.

ثم بين فصاحة المُتَكَلِّم فقال: (وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرُ تَصِفُهُ).

وكان الترتيب يقتضي أن يُقَدِّم الكلام عن فصاحة المُتَكَلِّم لأنه ذكر فصاحة الكلمة ثم فصاحة الكلام، ثم ترك فصاحة المُتَكَلِّم وذكر بلاغة الكلام ثم بلاغة المُتَكَلِّم، فلعله لم يسمح له النظم أن يضم النظير إلى نظيره.

وبقيت مسألة مهمة وهي: ما معنى الحال؟ سبق أن البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال

مع فصاحته، فما الحال؟ الحال: الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص.

فمثلاً: كون المخاطب يُواجهُ خطراً مفاجئاً هذه حال تستدعي أن تختصر له الكلام وتحذف كل ما يمكن حذفه فتقول لمن أمامه حفرة مثلاً لم يرها تخشى أن يسقط فيها: "حفرة" وتحذف: "احذر" أو "أمامك" ولا تطول كلامك فيسقط قبل أن يفهم عنك ما تريد أن تحذره منه، وإذا كان المقام مقام مدح فينبغي أن يُطِنَّب المتكلم في ذكر صفات الممدوح وأن يقتصد في غيرها فإذا ابتدأ بالنسيب مثلاً فلا يطيل فيه ولا يكون كذلك الأعرابي الذي وفَدَ على نصر بن سيار ليمدحه فقال قصيدة مئة بيت منها في الغزل ثم ختم ببيتين مدحه فيهما في آخر القصيدة فقال له نصر: «والله ما تركت قافية لطيفة ولا معنى حسناً إلا شغلت به نسيبك دون مدحك فإن أردت مدحي فاقتصد في النسيب» فقال: «سأصلح من غد إن شاء الله»، فجاءه من الغد بقصيدة جعل النسيب فيها في شطر بيت والباقي في مدح نصر قال:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ لِأُمِّ الْغَمْرِ دَعُ ذَا وَحَبْرٍ مِدْحَةً فِي نَصْرِ

فقال له نصر: «لا ذاك ولا هذا ولكن بين الأمرين»^١.

مثلاً لو أن شخصاً أنشد في عرسٍ قصيدةً يقول فيها:

فَلَيْتَ شِعْرِي وَالْدُّنْيَا مُفَرَّقَةً بَيْنَ الْأَنَامِ وَأَيَّامِ الْوَرَى دُوْلُ
هَلْ تَرْجِعُ الدَّارُ بَعْدَ الْبُعْدِ آنِسَةً وَهَلْ تَعُودُ لَنَا أَيَّامُنَا الْأَوَّلُ

هذا كلامٌ فصيحٌ لكنّه ليس بليغاً، لأنه غير مطابق لمقتضى الحال، ولو قيل لأحد في هذا

العُرس: أَسْمِعْنَا شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ فَقَرَأَ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥] فهذا القارئ ليس بليغ؛ لأنه لم يطابق مقتضى الحال.

قيل لِبِشَّارِ بْنِ بُرْدٍ: «إِنَّكَ لَتَجِيءُ بِالشَّيْءِ الْهَجِينِ الْمَتَفَاوِتِ» فقال: «وما ذاك؟» قالوا:

«بَيْنَمَا أَنْتَ تُثِيرُ النَّقْعَ وَتَخْلَعُ الْقُلُوبَ إِذْ تَقُولُ:

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضَبَةً مُضَرِّيَةً هَتَكُنَّا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ تُمَطِّرَ الدَّمَآ
نَرَاكَ تَقُولُ:

رَبَابَةٌ رَبَّةُ الْبَيْتِ تُصَبُّ الْخَلَّ فِي الزَّيْتِ

لَهَا عَشْرُ دَجَاجَاتٍ وَدِيكَ حَسَنُ الصَّوْتِ

فقال: «لِكُلِّ وَجْهٍ وَمَوْضِعٍ فَرَبَابَةٌ جَارِيَتِي لَهَا عَشْرُ دَجَاجَاتٍ وَدِيكَ، تَجْمَعُ لِي الْبَيْضَ

وَأَنَا لَا أَكُلُ الْبَيْضَ مِنَ السُّوقِ، وَهَذَا الْقَوْلُ عِنْدَهَا أَحْسَنُ مِنْ: (قِفَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبِ

وَمَنْزِلِ)».

ولما تكلم الناظم - رحمه الله - عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال استطرد فذكر مطابقتها

^١ انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٧٧)، والعقد لابن عبد ربّه (٧/ ١٨٦).

للواقع فقال:

١٠- وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا يَقُولُهُ وَالْكَذِبُ أَنْ ذَا يُعَدَمَا

المراد بصدق الخبر مطابقته: للواقع، وبكذبه: عدم مطابقته للواقع، فالعبرة في الصدق والكذب بالواقع، مثلاً لو أن مُنْكَرًا لنبوة نبينا - صلى الله عليه وسلم - قال: محمدٌ - صلى الله عليه وسلم - نبيّ، انظر إلى الواقع لا تنظر إلى الاعتقاد هل هذا صِدْقٌ أو كَذِبٌ؟
الجواب: هذا صدق؛ لمطابقته للواقع.

مثال آخر: شخص يعتقد النبوة ونفاها قال: محمد - صلى الله عليه وسلم - ليس بنبيّ، هل قوله: صدق أو كذب؟ الجواب: قوله كذب؛ لأنه غير مطابق للواقع.

قال الناظم - رحمه الله - :

الْعِلْمُ الْأَوَّلُ: عِلْمُ الْمَعَانِي

- ١١- وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالٍ يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ
١٢- عَرَفَانُهَا عِلْمٌ هُوَ الْمَعَانِي مُنْخَصِرُ الْأَبْوَابِ فِي ثَمَانٍ

البَابُ الْأَوَّلُ: أَحْوَالُ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ

- ١٣- إِنْ قَصَدَ الْمُخْبِرُ نَفْسَ الْحُكْمِ فَسَمٌّ ذَا فَائِدَةٍ وَسَمٌّ
١٤- إِنْ قَصَدَ الْإِعْلَامَ بِالْعِلْمِ بِهِ لَازِمَهَا وَلِلْمَقَامِ انْتِبَاهُ
١٥- إِنْ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكِّدُ أَوْ طَلَبِيًّا فَهُوَ فِيهِ يُحْمَدُ
١٦- وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ وَيَحْسُنُ التَّبْدِيلُ بِالْأَغْيَارِ
١٧- وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أَسْنَدَهُ لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرٍ ذَا عِنْدَهُ
١٨- حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ وَإِنْ إِلَى غَيْرِ مُلَابَسٍ مَجَازًا أَوْ لَا



قَالَ الشَّارِحُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - :

شَرَعَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَبَيِّنُ الْعِلْمَ الْأَوَّلَ مِنْ عُلُومِ الْبَلَاغَةِ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ (عِلْمُ الْمَعَانِي)، وَهُوَ أَطْوَلُ هَذِهِ الْعُلُومِ الثَّلَاثَةِ، وَأَهْمُهَا، وَأَنْفَعُهَا، وَلَهُ أَهَمِّيَّةٌ كَبِيرَةٌ فِي دِقَّةِ الْفَهْمِ لِلْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَمِنْ أَعْظَمِ مَا يَحْتَاجُهُ الْمُتَدَبِّرُ لِلْقُرْآنِ، وَالْبَاحِثُ عَنْ أَسْرَارِهِ وَإِشَارَاتِهِ: ضَبْطُ مَسَائِلِ هَذَا الْعِلْمِ.

قال - رحمه الله - :

- ١١- وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالٍ يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ
١٢- عَرَفَانُهَا عِلْمٌ هُوَ الْمَعَانِي مُنْخَصِرُ الْأَبْوَابِ فِي ثَمَانٍ

هذان البيتان تمهيدٌ بين يدي الكلام عن أبوابِ علمِ المعاني وتفصيلِ مسائلِها تَضَمَّنَ

شيئين:

أحدهما: تعريف علم المعاني.

والآخر: الإشارة إلى عدد أبوابه.

عَرَفَ هذا العِلْمُ في قوله:

١١- وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالٍ يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ

١٢- عِرْفَانُهَا عِلْمٌ هُوَ الْمَعَانِي

فعلم المعاني: هو علمٌ تُعَرَّفُ به أحوال اللفظ العربي التي بها يُطابِقُ الكلامُ مُقتضى

الحال.

(وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالٍ) اللفظ العربي له أحوالٌ متعددة مِنْ ذِكْرٍ وحذفٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ

وتعريفٍ وتنكيرٍ (يَأْتِي بِهَا) أي بهذه الأحوال (مُطَابِقًا لِلْحَالِ) فالنظر إلى هذه الأحوال مِنْ

جهةٍ مطابقتها لما يقتضيه الحال هو علمُ المعاني كما قال: (عِرْفَانُهَا عِلْمٌ هُوَ الْمَعَانِي) وكلُّ ما

سندرسه في هذا العِلْمُ هو شرحُ لهذه الجملة يزيدها وضوحًا ويُرْسِخُها في نفسك إن شاء الله.

ثم قال: (مُنْهَصِرُ الْأَبْوَابِ فِي ثَمَانٍ)

الباب الأول: في أحوال الإسناد الخبري.

والثاني: في أحوال المسند إليه.

والثالث: في أحوال المسند.

والرابع: في أحوال متعلقات الفعل.

والخامس: في القصر.

والسادس: في الإنشاء.

والسابع: في الفصل والوصل.

والثامن: في الإيجاز والإطناب والمساواة والناظم لم يذكر المساواة.

وقد جمعها الأخضري في قوله:

إِسْنَادٌ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ مُسْنَدٌ وَمُتَعَلِّقَاتٌ فِعْلٍ تُورَدُ
قَصْرٌ وَإِنْشَاءٌ وَفَضْلٌ وَضَلُّ أَوْ إِيجَازٌ أَطْنَابٌ مُسَاوَاةٌ رَأْوَا

وهذا إجمالٌ قبل البيان والتفصيل، وفيه تشويقٌ لما بعده؛ لأن النفس إذا عرفت الشيء

مجمالاً تطلعت إلى معرفة تفصيله.

الباب الأول من أبواب هذا العلم هو **بَابُ أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ**

وقد جرت عادة البلاغيين أن يبحثوا في هذا الباب ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: القصد من إلقاء الخبر.

والمسألة الثانية: أضرب الخبر.

والمسألة الثالثة: الإسناد الحقيقي والإسناد المجازي.

قال - رحمه الله -:

١٣- **إِنْ قَصَدَ الْمُخْبِرُ نَفْسَ الْحُكْمِ فَسَمَّ ذَا فَائِدَةً وَسَمَّ**

١٤- **إِنْ قَصَدَ الْإِعْلَامَ بِالْعِلْمِ بِهِ لِأَزِمَ هَا**

المقصدان الأصلان لكل متكلم بكلام خبري الفائدة أو لازمها.

فائدة الخبر: إفادة السامع نفس الحكم.

ولازم فائدة الخبر: إفادة السامع أن المتكلم عالم بالحكم.

فإذا قلت: «زيدٌ قائم» لمن لا يعلم أن زيدًا قائم، فقد أفدته نفس الحكم ويُسمى هذا فائدة الخبر، وإذا قلت: «زيدٌ عندك» تُخبره بأنك تعلم أن زيدًا عنده فهذا يُسمى لازم فائدة الخبر. مثلاً: إذا قال لك قائل: «أنا أدرس في كلية الشريعة» وأنت تجهل أنه يدرس في كلية الشريعة، فهذا يُسمى فائدة الخبر لأنه أفادك نفس الحكم، لكن إذا قال لك: «أنت تدرس في كلية الشريعة» هو يريد أن يقول لك: إني أعلم أنك تدرس في كلية الشريعة، فهذا يُسمى لازم فائدة الخبر.

إذا قصد من إلقاء الخبر غالباً أحد هذين الأمرين، وقد يخرج الخبر عن هذا الأصل كـ ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ ليس المقصود به أحد هذين، بل المقصود إظهار التحسر، و﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤] المقصود به: إظهار التخشع والضعف، فقد يلقي الخبر لأغراض أخرى تفهم من السياق، لكن الأصل أن المقصدين الأصليين لكل متكلم بكلام خبري الفائدة أو لازمها.

ثم بعد أن فرغ من بيان قصد من إلقاء الخبر انتقل إلى الكلام عن أضرب الخبر فقال:

١٤- وَلِلْمَقَامِ انْتِبَاهٌ

١٥- إِنْ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكَّدُ أَوْ طَلَبِيًّا فَهُوَ فِيهِ يُحْمَدُ

١٦- وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ

للخبر ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: هو الابتدائي وهو الذي يكون المخاطب فيه خالي الذهن، فيلقى إليه

الخبر خاليًا من التوكيد؛ لأن خالي الذهن يتمكن الخبر في نفسه:

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَى فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا

هذا الضرب الأول ويُسمى (ابتدائيًا)، وهو الذي قال فيه: **(إِنْ ابْتَدَأْتُ فَلَا يُؤَكِّدُ)**.

الضرب الثاني: الطلبي، وهو الذي يكون المخاطب فيه مترددًا في الحكم، فيؤكد له

الكلام بمؤكدٍ واحد، وهذا الذي قال فيه: **(أَوْ طَلَبِيًّا فَهُوَ فِيهِ يُحْمَدُ)**.

الضرب الثالث: الإنكاري، وهو الذي يكون المخاطب فيه مُنكِرًا، فهذا يؤكد له الكلام

بأكثر من مؤكّد وجوبًا، ويزداد التوكيد بزيادة الإنكار، وهذا قوله: **(وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ)**.

مثلاً: شخصٌ خالي الذهن من سفر زيد، تُلقَى له الكلام خاليًا من التوكيد تقول: «سافر

زيد» أما من كان مترددًا في سفر زيد فإنه يؤكد له الكلام بمؤكد يقال: «قد سافر زيد» وأما

المنكر لسفر زيد فإنه يؤكد له الكلام بأكثر من مؤكّد تقول مثلاً: «والله قد سافر زيد» - وأقوى

المؤكدات القسم - فإذا زاد إنكاره زدت في التوكيد: «والله لقد سافر زيد» أو «والله إن زيدا

لمسافر».

وأشهر مثالٍ عند البلاغيين على زيادة التوكيد بزيادة الإنكار ما جاء في قصة أصحاب

القرية في سورة يس: **﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَا**

إِلَيْهِمْ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [يس: ١٣-١٤] هم منكرون مكذبون **﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم**

مُرْسَلُونَ﴾ لاحظ أن الكلام مؤكّد بمؤكدات: (إنّ) هذا مؤكّد، واسمية الجملة مؤكّد ثان،

وتقديم الجار والمجرور فيه اهتمامٌ وتوكيد، ثم زاد الإنكار: **﴿قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا**

أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ [يس: ١٥]، فزاد التوكيد: ﴿قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦] أَكَّدَ الكلام هنا بمؤكدات:

المؤكد الأول: الْقَسَمُ؛ لأن قولهم: (رَبُّنَا يَعْلَمُ) جارٍ مجرى القسم في التوكيد، وهذا يذكره الفقهاء يقولون من قال مثلاً في كلامه: ربنا يعلم أنه حصل كذا - وأراد به الحلف - فإنه يكون من اليمين قال في الكفاف (وهو نظم في الفقه المالكي):

وَرَبُّنَا يَعْلَمُ مَنْ يُرِدْ بِهِ حَلْفًا يَكُنْ حِينَئِذٍ مِنْ حِزْبِهِ

أي من اليمين.

والمؤكد الثاني: (إِنَّ).

والمؤكد الثالث: اللام في قوله: ﴿لَمُرْسَلُونَ﴾.

والمؤكد الرابع: اسمية الجملة.

والمؤكد الخامس: تقديم الجار والمجرور فتقديم الجار والمجرور فيه اهتمام وتوكيد.

وإجراء أَضْرَبَ الخبر على ما سبق بآلاً توكَّدَ لخالي الذهن، وأن توكَّدَ بمؤكدٍ للمتردد،

وأن توكَّدَ بأكثر من مؤكد وجوباً للمنكر، هذا يُسمى إجراءً أَضْرَبَ الخبر على مقتضى

الظاهر، وقد يُجْرَوْنَ أَضْرَبَ الخبر على خلاف مُقتضى الظاهر، وهو الذي قال فيه: (وَيَحْسُنُ

التَّبْدِيلُ بِالْأَغْيَارِ) والصُّورُ المشهورة لإجراء أَضْرَبَ الخبر على خلاف مُقتضى الظاهر ثلاثة:

الأولى: تنزيلُ خالي الذهن منزلة المتردد أي مخاطبةً خالي الذهن بخطاب المتردد،

فيحسن له التوكيد، وهذا مُطَرِّدٌ في القرآن بعد الأمر والنهي، لأن المخاطب يُصبح كالمتردد

الذي يبحث عن سبب الأمر أو النهي، انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ

ظَلَمُوا [هود: ٣٧] المخاطب هنا ليس منكرًا ولا مترددًا، لكن أُكِّدَ له الكلام بقوله: **﴿إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ﴾**؛ لأنه كأن المخاطب تساءل: هل سيقع عذاب أو لا؟ وهذا شأن المتردد، كأنه لما قال: **﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾** تَطَلَّعَ إلى معرفة مصيرهم فجاء الخطاب مؤكدًا: **﴿إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ﴾** وهذا مُطَرِّدٌ كما سبق في القرآن بعد الأمر والنهي ومنه قوله تعالى: **﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾** [البقرة: ١٩٥] **﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾** [الأنعام: ١٤١]، **﴿وَلَا تُبْذَرُ تَبَذُّرًا * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾**.

الصورة الثانية: تنزيل غير المنكر للخبر منزلة المنكر لأن تصرفاته تشبه تصرفات المنكرين، فيخاطب غير المنكر بخطاب المنكر، مثل أن تقول لإنسان مسلم لكنه مُسْرِفٌ على نفسه بالمعاصي: «والله إن بعد الموت لحسابًا» هو مُقَرَّرٌ بالحساب لا ينكره، لكن تصرفاته لما كانت تُشبه تصرفات المنكرين خوطب بخطاب المنكرين.

قال السيوطي في عقود الجمان:

كَقَوْلِنَا لِمُسْلِمٍ وَقَدْ فَسَقَ: يَا أَيُّهَا الْمُسْكِينُ إِنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ

ومنه قوله تعالى: **﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾** [المؤمنون: ١٥] الموت لا يُنكره أحد حتى المُلْحِد يعترف بالموت، لكن لما كانت تصرفات أغلب الناس تُشبه تصرفات من يُنكر الموت لغفلتهم نُزِّلوا منزلة مُنْكَرِي الموت فقال تعالى: **﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾** أُكِّدَ الكلام لهم بمؤكدات، لأنهم نُزِّلوا منزلة المنكر.

الصورة الثالثة: تنزيل المُنْكَر منزلة غير المُنْكَر، لأن حوله من الأدلة ما لو تأمله لارتدع عن إنكاره مثل أن تقول: «الإسلام حق» لأن حول هذا المخاطب من الأدلة ما لو تأمله أدنى

تأمل لعلم أن الإسلام حق، أو تقول مثلاً للملحد: «الله موجود» هكذا بدون تأكيد مع أنه مُنكر تنبيهاً له على أنه يوجد من الأدلة ما لو تأمله لارتدع عن إنكاره.

ومنه قوله تعالى في سورة النحل: ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل: ٢٢] لاحظ أن الآية في سورة مكية، ومع هذا جاءت خالية من التوكيد لأن الآيات في أول السورة ذكرت من أدلة وحدانية الله ما يُزيل إنكار هذا المنكر، سورة النحل تُسمى سورة النعم، قال الله تعالى فيها: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ * وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٤-٥] إلى أن قال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠] قال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢] ﴿وَمَا ذَرَأَا لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٣]، ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ فانظر إلى هذه الآيات الدالة على وحدانية الله واستحقاقه أن يُفرد بالعبادة، لذا جاء بعد ذلك الكلام خالياً من التوكيد: ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٢٢].

ثم انتقل إلى ثالث ما يُذكر في هذا الباب، وهو: الإسناد الحقيقي والإسناد المجازي. لاحظ العلماء وهم يتحدثون عن الإسناد أن الفعل قد يُسند إلى فاعله الحقيقي وقد يُسند إلى غير فاعله الحقيقي مما يُلابسه ويُصاحبه، وبناءً على هذا: قَسَمُوا الإسناد إلى حقيقي ومجازي، فإذا قال قائل: «زيدٌ صائمٌ» فهذا إسنادٌ حقيقي؛ لأنه أُسندَ الصيام إلى من صدر منه الصيام وهو زيد. وإذا قال قائل: «نهارٌ زيدٌ صائمٌ» فهذا إسنادٌ مجازيٌّ غير حقيقي لأن الصيام

هنا أُسند إلى النهار الذي هو زمان الصيام، ويسمى المجاز المتعلق بالإسناد بالمجاز العقلي.

قال - رحمه الله -:

١٧- وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أُسْنَدَهُ لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرٍ ذَا عِنْدَهُ

١٨- حَقِيقَةُ عَقْلِيَّةٌ وَإِنْ إِلَى غَيْرِ مُلَابَسٍ مَجَازًا أَوْ لَا

(أَوْ لَا) أي أَوَّلَ الإسناد بنصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى من هو له.

إذا الحقيقة العقلية هي إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

تقول مثلاً: «صام زيد» صامَ: فعل أو تقول: «زيدٌ صائمٌ» صائم: اسم فاعل في معنى الفعل.

والمجاز العقلي: هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى مُلَابَسٍ له غير ما هو له بتأوُل.

الْمُلَابَسُ: ما يُصَاحِبُ الْحَدَثَ وَلَهُ عِلَاقَةٌ بِهِ.

بتأوُل أي بشيءٍ يَنْصِبُهُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ اللَّفْظِ أَوْ الْحَالِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرِيدُ الْحَقِيقَةَ.

وتستفيد من هذا أن للمجاز العقلي شرطين:

العلاقة وهو معنى الملاسة والقرينة فإذا فقد أحدهما لَمْ يُحْمَلِ الْكَلَامُ عَلَى الْمَجَازِ.

وملابسات الفعل وما في معناه كثيرة منها: الزمان، والمكان، والسبب، والفاعل

والمفعول.

فإذا أُسْنِدَ الْفِعْلُ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ إِلَى مَكَانٍ وَقَوَعِهِ فَالْعِلَاقَةُ الْمَكَانِيَّةُ كَأَن يُقَالَ: «طَرِيقٌ سَائِرٌ»

والطريق لا يسير، أُسْنِدَ مَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى مَكَانٍ وَقَوَعِهِ، وَكَأَن يُقَالَ: «نَهْرٌ جَارٍ» النهر هو

الشَّقُّ الَّذِي فِيهِ الْمَاءُ وَهُوَ لَا يَجْرِي، فَالْمَاءُ هُوَ الَّذِي يَجْرِي، أُسْنِدَ هُنَا مَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى

مكان وقوعه فالعلاقة المكانية.

وإذا أُسند الفعلُ أو ما في معناه إلى زمان وقوعه فالعلاقة **الزمانية** كأن يقال: «نهاره صائم»، أُسند الصيام إلى النهار، وهو زمان وقوع الصَّوم، وكأن يقال مثلاً: «زيد يومه مُجتهد» أُسند الاجتهاد إلى اليوم وهو زمن وقوع الاجتهاد فالعلاقة هي الزمانية.

وإذا أُسند الفعلُ إلى سببه فالعلاقة **السببية** كأن يقال: «بنى الأمير المدينة» الأمير ما بناها بيده، وإنما أَمَرَ ببنائها فهو سببُ لبنائها، أُسند الفعلُ هنا إلى سببه.

مثلاً في الحديث: «رجم النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» أي أمر بالرجم، كما قال في شأن ماعز: «اذهبوا به فارجموه» وقال لأنيس: «وَاعْذُوا أَنَيْسَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُوهَا». «جلد النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَرْبَعِينَ وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ وَعَمْرٌ ثَمَانِينَ» أي أمروا بذلك.

«حَرَّقَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ» أي أَمَرَ بذلك. «وَاتَّقُوا الشُّحَّ فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» أي الشُّحُّ سببٌ للهلاك، فهذا يُسمى مجازاً عقلياً وعلاقته هي السببية.

وإذا أُسند الفعلُ المبني للمعلوم إلى المفعول فالعلاقة هي **المفعولية** كأن تقول: «رَضِيتُ عِشْتِي» وكذا إذا أُسند اسم الفاعل إلى المفعول: «عِشْتِي راضية».

وإذا أُسند الفعلُ الذي لَمْ يُسَمَّ فاعله إلى الفاعل فالعلاقة هي **الفاعلية** كقولك: «سُتِرَ الحجاب» وكذا إذا أُسند اسم المفعول إلى الفاعل: «الحجاب مستور» ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ

جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥] أي ساتراً. على هذا القول هو مجازٌ عقلي والعلاقة الفاعلية. واستظهر ابن جرير الطبري أن وزن مفعول هنا على

بابه فهو حجاب مستور عن العباد لا يرونه. فالتمثيل بالآية هنا هو على تفسير مستور بمعنى سائر وقد قال في المراقي:

وَالشَّأْنُ لَا يُعْتَرِضُ الْمِثَالُ إِذْ قَدْ كَفَى الْفَرَضُ وَالِإِحْتِمَالُ

المقصود بالمثال: توضيح الحال لا مناقشة الأقوال.

فهذه العلاقات -وتسمى الملايسات- هي أشهر علاقات المجاز العقلي: المكانية والزمانية والسببية والمفعولية والفاعلية.

قال الناظم - رحمه الله - :

البَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

- ١٩- الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلإِنْكَارِ
 ٢٠- وَالذِّكْرُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِهَانَةِ
 ٢١- وَإِنْ بِإِضْمَارٍ تَكُنْ مُعْرِفًا
 ٢٢- وَالْأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ
 ٢٣- وَعَلَمِيَّةٌ فَلِلْإِخْصَارِ
 ٢٤- وَصِلَةٌ لِلْجَهْلِ وَالتَّعْظِيمِ
 ٢٥- وَبِإِشَارَةٍ لِّذِي فَهْمٍ بَطِي
 ٢٦- وَأَلْ لِعَهْدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ وَقَدْ
 ٢٧- وَبِإِضَافَةٍ فَلِاخْتِصَارِ
 ٢٨- وَإِنْ مُنْكَرًا فَلِلتَّحْقِيرِ
 ٢٩- وَضِدَّةٍ وَالْوَصْفِ لِلتَّبْيِينِ
 ٣٠- وَكَوْنُهُ مُؤَكَّدًا فَيَحْصُلُ
 ٣١- وَالسَّهْوُ وَالتَّجَوُّزُ الْمُبَاحِ
 ٣٢- بِاسْمٍ بِهِ يُخْتَصُّ وَالْإِبْدَالُ
 ٣٣- وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ
 ٣٤- وَالْفَضْلُ لِلتَّخْصِصِ وَالتَّقْدِيمِ
 ٣٥- كَالْأَصْلِ وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعَجُّلِ
 ٣٦- نَفْيًا وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ
- وَالِاخْتِرَازِ أَوْ لِلِاخْتِبَارِ
 وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ
 فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَأَعْرِفَا
 وَالتَّرْكَ فِيهِ لِلْعُمُومِ الْبَيِّنِ
 وَقَصْدِ تَعْظِيمٍ أَوْ اخْتِقَارِ
 لِلشَّأْنِ وَالْإِيْمَاءِ وَالتَّفْخِيمِ
 فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ
 تُفِيدُ الْإِسْتِغْرَاقَ أَوْ لِمَا انْفَرَدَ
 وَقَصْدِ تَعْظِيمٍ أَوْ اخْتِقَارِ
 وَالضَّدِّ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّكْثِيرِ
 وَالْمَدْحِ وَالتَّخْصِصِ وَالتَّعْيِينِ
 لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِهِ لَا يَشْمُلُ
 ثُمَّ بَيَانُهُ فَلِلْإِيْضَاحِ
 يَزِيدُ تَقْرِيرًا لِمَا يُقَالُ
 أَوْ رَدُّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ
 فَلَاهِتِمَامٍ يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ
 وَقَدْ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ إِنْ وَلِيَ
 يَأْتِي كَأَوَّلَى وَالتَّيْفَاتِ دَائِرِ



قَالَ الشَّارِحُ -وَفَّقَهُ اللَّهُ- :

هذا الباب الثاني من أبواب علم المعاني وهو باب **أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ**.

سبق أن علم المعاني هو أهم علوم البلاغة الثلاثة وهي علم المعاني والبيان والبديع، وهذا الباب هو أهم أبواب علم المعاني، وأعظمها شأنًا، وذلك للحاجة إليه في إدراك بلاغة أي جملة عربية.

لا بد لكل جملة من مسند ومسند إليه، فالمسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به.

فإذا قلت: «قام زيد» فالمسند إليه في هذه الجملة الفعلية هو الفاعل «زيد» لأنك حكمت عليه بالقيام، و«قام» مسند لأنه محكوم به.

وإذا قلت: «زيد قائم» فالمسند إليه في هذه الجملة الاسمية هو المبتدأ «زيد»؛ لأنه محكوم عليه بالقيام، و«قائم» مسند لأنه محكوم به.

وقد ابتدأ الناظم -رحمه الله تعالى- هذا الباب بِذِكْرِ أسبابِ حذفِ المُسْنَدِ إليه، وَسَمَّيَهَا إن شئتَ: دواعي الحذف أو نكاتِ الحذف أو أغراض الحذف.

قال -رحمه الله-:

١٩- الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلإِنْكَارِ وَالِإخْتِرَازِ أَوْ لِلِاخْتِبَارِ

ذكر أربعة من أغراض حذف المسند إليه.

الأول: إرادة الصون، والصون -أي الحفظ والوقاية- له أسباب:

منها: تعظيم المُسْنَدِ إليه عن أن يُذكر في مقام لا يليق بتعظيمه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا

نَذِرِي أَشَرُّ أُرِيدَ بَمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾ [الجن: ١٠] فالفعل (أُرِيدَ) جاء مبنياً

للمفعول تعظيماً لاسم الله عن أن تُنسب إليه إرادة الشر، حُذِفَ المسند إليه وهو الفاعل.

ومن أسباب الصون: الخوف على المُسند إليه، كأن تقول الأم للأب: «كُسِرَ الإناء»، ولا

تقول له: «كسر ابنك الإناء»؛ لأنها تخاف عليه.

والثاني من أغراض حذف المُسند إليه: تَأْتِي الإنكار، وهذا الذي قال فيه: (وَلِلْإِنْكَارِ) أي

تَأْتِي الإنكار وإمكانه عند وجود الحاجة إليه كأن يقول قائل: «ظالم» والقريئة قائمة على أن

المراد: زيد، لكنه يَحْذِفُ المُسندَ إليه لِيَتَأْتِيَ أن يقول بعد ذلك: ما قصدتُ زيداً.

قد يقول قائل: علمُ البلاغة يُعَلِّمُ الحِيلَ والكذب. والجواب: أن اللغويين لاحظوا

أغراض الحذف في كلام العرب فوجدوا هذه الأغراض وذكروها، ثم حَكَّمُ الكذب مسألةً

أخرى الأصل أنه مُحَرَّمٌ، وقد يجوز في أحوال.

الغرض الثالث من أغراض حذف المُسند إليه: هو الاحتراز عن العبث كأن يُقال لزيد:

«ما اسمُك؟» فيقول: «زيد» ويحذف المُسند إليه ولا يقول: «اسمي زيد»، «اسمي» مبتدأ وهو

المسند إليه «وزيد» خبر وهو المُسند فيحذف المُسند إليه «اسمي» ويقول: «زيد»، والغرض:

هو الاحتراز من العبث لأن ذَكَرَ المُسند إليه فيه تطويلٌ للكلام من غير فائدة، والسؤال مُعَادٌ

في الجواب.

الرابع من أغراض حذف المُسند إليه: هو اختبار السامع تقول مثلاً: «أَلَفَ كتابَ الداء

والدواء فنفع الأمة» تحذف الفاعل وهو المسند إليه، ولا تقول: «أَلَفَ ابنُ القَيْمِ كتابَ الداء

والدواء فنفع الأمة» لتختبر مخاطبك هل يعرف مؤلف هذا الكتاب أو لا يعرفه؟

وهذه الأغراض الأربعة التي ذكرها الناظم ليست للحصر بل هي أكثر من ذلك لكن هذه من أهمّها، والتأمل في الجملة التي حُذف فيها المسند إليه يوصلك إلى معرفة غرض حذفه. ثم قال:

٢٠- وَالذِّكْرُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِهَانَةِ وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ

ما سبق هو في أغراض حذف المُسند إليه، وهذا البيت في أغراض ذكر المُسند إليه. الغرض الأول من أغراض ذكر المسند إليه: **تعظيمه** بأن يكون المُسند إليه دالاً على التعظيم، وذلك مثل أن تُسأل: ما فعل زيد؟ فتقول: «المجتهد أتم حفظ القرآن»، «المجتهد» هو المسند إليه، لأنه مُبتدأ.

الغرض الثاني من أغراض ذكر المسند إليه: **الإهانة** بأن يكون المسند إليه دالاً على الإهانة، مثل: أن يُسأل شخصٌ ما فعل زيد؟ فيُجيب: «السارق عُوقب على سرقة»، «السارق» هو المُسند إليه، والغرض التحقير.

الغرض الثالث: **إرادة بسط الكلام** إذا كان المقام يقتضي ذلك كمقام الأنس، ومثاله المشهور عند البلاغيين قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى * قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ [طه: ١٧-١٨] (هي) مبتدأ (وعصاي) خبره، وقد ذُكر المسند إليه (هي) لأن المقام مقام أنس وهو يقتضي بسط الكلام، ولذا زاد في الجواب فقال: ﴿أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾.

الغرض الرابع: **التنبيه على غباوة السامع** كأن يسأل سائل: «مَن حضر؟» فيقول المجيب: «الذي حضر زيد» لأنه لو قال له في الجواب: «زيد» قد لا يفهم المراد، فيذكر المسند إليه في

الجواب للتنبيه على أن السامع إذا لم يُصرَّح المجيبُ بالمسند إليه لَنْ يفهم. وهذا الذي قال فيه: **(والتَّنْبِيْهِ)** أي التنبيه على غباوة السامع.

والغرض الخامس: **الاحتياط لضعف التعويل على القرينة**، وهذا الذي قال فيه: **(وَالْقَرِيْنَةُ)** كأن يقال مثلاً: «أَلْفَ ابْنِ الْقَيْمِ كتاب الداء والدواء فنفع الأمة» ذَكَرَ المسندَ إليه احتياطاً لضعف التعويل على القرينة، لأن المخاطب إذا قيل له: «أَلْفَ كتاب الداء والدواء» قد لا يعرف من المؤلف، فَيُنَصُّ على المؤلف احتياطاً لضعف فهم المخاطب لها أو قلة معرفته.

ثم بعد أن بيّن أغراض حذف المسند إليه وأغراض ذكره انتقل إلى بيان أغراض تعريفه فقال:

٢١- وَإِنْ بِإِضْمَارٍ تَكُنْ مُعْرِفًا فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَاعْرِفَا

ما الغرض من التعريف بالضمير؟ قال: **(فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَاعْرِفَا)** أي للتنبيه على أن المقامَ مقامُ تكلُّمٍ أو مقامُ خطابٍ أو مقامُ غيبةٍ، فيؤتى بالضمير المناسب للمقام فيقال مثلاً: «أنا» للتكلم، «وأنت» للخطاب «وهو» للغيبة.

وفي قوله -صلى الله عليه وسلم-:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

المقام مقام تكلُّم.

وفي قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ المقام مقام خطاب.

وفي قوله -صلى الله عليه وسلم-: «إِنْ عَبْدًا خَيْرَهُ اللَّهُ» المقام مقام غيبة والضمير يعود

على النبي صلى الله عليه وسلم.

ومنه قول الشاعر:

هُوَ الْبَحْرُ مِنْ أَيِّ النَّوَاحِي أَتَيْتَهُ فَلَجَّتْهُ الْمَعْرُوفُ وَالْجُودُ سَاحِلُهُ
تَعَوَّدَ بَسْطَ الْكَفِّ حَتَّى لَوْ أَنَّهُ ثَنَاهَا لِقَبْضٍ لَمْ تُطِعْهُ أَنْامِلُهُ
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ رُوحِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيَّتَقِ اللَّهُ سَائِلُهُ

قال: (هُوَ الْبَحْرُ) فالمقام مقام غيبة.

ثم قال: (وَالْأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ) الأصل أن يكون المخاطب مُعَيَّنًا.

(وَالْتَرَكُ فِيهِ لِلْعُمُومِ الْبَيِّنُ) وقد يُترك تعيينه ليكون عامًّا يشمل كل مخاطب، ومنه قوله

تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا

نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ١٢]، قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ المعنى: لو ترى أيها الرائي لرأيت

أمرًا عظيمًا فليس المقصود مخاطبًا مُعَيَّنًا بل قد تناهت حالهم في الظهور فلا يختص بها مخاطب.

وقوله تعالى: ﴿إِمَّا يَنْلَغْنَ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] والمقصود:

التعميم؛ لأن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- ما بلغ عنده الكبر أحدهما ولا كِلَاهُمَا، فضمير المخاطب في ﴿عِنْدَكَ﴾ المقصود به التعميم.

وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]

قال قتادة في تفسير هذه الآية: «عقوبة يا ابن آدم بذنبك» فحملة على العموم.

ثم انتقل إلى بيان أغراض التعريف بالعلم فقال:

٢٣- وَعَلَمِيَّةٌ فَلِلْإِحْضَارِ وَقَصْدِ تَعْظِيمٍ أَوْ اخْتِقَارِ

الغرض الأول: إحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسمه الخاص به.

فإذا قُلْتَ مثلاً: «الصَّدِيقُ ثَبَّتَ المسلمين عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم» فقد أحضرته بعينه في ذهن السامع ابتداءً، بخلاف ما لو قُلْتَ: «رفيق النبي صلى الله عليه وسلم في هجرته ثَبَّتَ المسلمين عند وفاته صلى الله عليه وسلم» لَمْ تُحْضِرْهُ ابتداءً باسمه الخاص به. مثلاً إذا قُلْتَ: «عمر بن الخطاب أعز الله الدين بإسلامه» هنا حضر بعينه في ذهن سامعه ابتداءً باسمه الخاص به، لكن لو أنك قُلْتَ: «صحابي تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ابنته حفصة أعز الله الدين به» ما حضر ابتداءً باسمه الخاص به، فهذا الغرض الأول من أغراض التعريف بالعلم.

الغرض الثاني: **تعظيمه** كأن يكون العَلَمُ دالاً على التعظيم مثاله أن تقول: «محمدٌ -صلى الله عليه وسلم- سيد ولد آدم».

الغرض الثالث: **إهانته** كأن يكون العَلَمُ دالاً على الذم مثاله أن تقول: «أبو جهل قُتِلَ شر قتلة»، «أبو جهل» هذا علمٌ دالٌّ على الذم.

ثم انتقل إلى بيان أغراض التعريف بالاسم الموصول فقال:

٢٤- وَصِلَةٌ لِلْجَهْلِ وَالتَّعْظِيمِ لِلسَّأْنِ وَالْإِيمَاءِ وَالتَّفْخِيمِ

الغرض الأول: جهل المخاطب بأحوال المسند إليه **كلها غير الصلة** كأن تقول: «الذي

كان معنا أمس رجلٌ عالم»، مخاطبك لا يعرف من أمر هذا الشخص إلا الصلة، فلو ذكرته باسمه لَمْ يعرفه، ولو ذكرت شيئاً من حاله لَمْ يعرفه، فهو لا يعرف إلا أنه كان معك أمس،

فتقول: «الذي كان معنا أمس رجلٌ عالم».

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ﴾ لأن المخاطب - وهم نحن - لم يتقدم له شيء من أخباره، فلا يعلم من شأنه إلا ما قصه الله تعالى من أنه استنصر موسى بالأمس.

الغرض الثاني: **التعظيم**، ومثاله المشهور عند البلاغيين قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

الصلة وهي: «سَمَكَ السَّمَاءَ» مشعرةٌ بتعظيم الخبر المذكور بعدها وهو: «بَنَى لَنَا بَيْتًا

دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ» يقول: الذي رفع السماء وهي أعظم بناء هو الذي بنى لنا مجدنا العظيم.

الغرض الثالث: **الإيماة** أي الإشارة إلى علة بناء الخبر المحكوم به على المسند إليه.

مثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]

أي ذليين. لماذا دخلوا جهنم داخرين؟ **الجواب**: انظر إلى صلة الموصول وهي ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ فهم دخلوا جهنم داخرين لأنهم استكبروا في الدنيا عن عبادة الله سبحانه وتعالى.

مثال آخر: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكْذِبُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٢] أي يستمرون على التكذيب.

ما علة استمرارهم على التكذيب؟ **الجواب**: العلة هي صلة الموصول وهي تأصل الكفر فيهم، فَعِلَّةُ تَكْذِيبِهِمْ كَفْرُهُمْ.

مثال آخر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾

[الكهف: ١٠٧] ما علة جعل جنات الفردوس نزلاً لهم؟ **الجواب**: انظر إلى صلة الموصول:

﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ إيمانُهُمْ وعملُهُم الصالحات هو علة جعل جنات الفردوس نَزْلًا لَهُمْ.

مثال آخر: ﴿وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [الرعد: ٢٧]. اسم الموصول هنا: «مَنْ»، وصلة الموصول: «أناب» علة الهداية هي الإنابة.

والحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا فإذا حصلت الإنابة لله من العبد حصلت الهداية، وكما أن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا فكذلك يدور مع علته قوة وضعفًا، فكلما قويت الإنابة زادت الهداية وكلما ضعفت الإنابة نقصت الهداية.

مثال آخر: في قوله تعالى في أول ما نزل من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] في الآية أن الإقرار بتوحيد الربوبية يستلزم الإقرار بتوحيد الألوهية كيف ذلك؟
الجواب: صلة الموصول هو «خلق» إذن هو العلة، فعلة الإقبال على ذكر اسم الله - سبحانه وتعالى - أنه هو الخالق، فدل ذلك على بطلان الإقبال على ذكر غيره؛ لأنه ليس بخالق.

الغرض الخامس: **التفخيم** وهو عند البلاغيين: التعظيم مع التهويل مثاله قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] المسند إليه هنا هو «ما» وهو اسم موصول، والاسم الموصول فيه إبهامٌ يُشعر بالتعظيم والتهويل فهو أبلغ مما لو قيل: غشيهم موج عال.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى السُّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ [النجم: ١٦] الغرض من التعريف بالاسم الموصول هنا هو التفخيم.

ثم انتقل إلى بيان شيء من أغراض التعريف باسم الإشارة فقال: **(وَبِإِشَارَةٍ لِّذِي فَهْمٍ بَطِيٍّ)** ذكر أن من غرض التعريف باسم الإشارة **التعريض ببطء فهم السامع** حتى كأنه لا يؤمن إلا بالمحسوسات التي يُشار إليها.

ومثاله المشهور عند البلاغيين قول الفرزدق يخاطب جريراً:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ

كأنه يقول له: أنت لا تُصدّق إلا بالمشاهدات فانظر إليهم: **(أُولَئِكَ آبَائِي)** هذا قوله:

(وَبِإِشَارَةٍ لِّذِي فَهْمٍ بَطِيٍّ).

ثم قال: **(فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ)** أي من أغراض التعريف باسم الإشارة **بيان حال**

المشار إليه من قُرْبٍ أَوْ تَوْسُّطٍ أَوْ بُعْدٍ ففي الإشارة للقريب يقال: «هذا زيد» وللمتوسط «ذاك زيد» وللبعيد «ذلك زيد».

وتقسيم المشار إليه إلى ثلاث مراتب تابع عليه الناظم أصله التلخيص.

واختار ابن مالك انحصاره في مرتبتين: قُرْبَى وَبُعْدَى، وانتصر له في كتابه «التسهيل» من

وجوه، وهو منسوبٌ إلى سيبويه، وعليه فلا تفاوت بين «ذاك» و«ذلك»، وإنما هما لغتان:

«ذاك» لغة التميميين و**«ذلك»** لغة الحجازيين.

قال ابن مالك في الكافية الشافية:

وَاللَّامَ قَبْلُ لِلْحِجَازِيِّينَ زِدْ وَتَرَكَ ذَاكَ عَنِ تَمِيمٍ اغْثِمِدْ

فـ**«ذلك»** -باللام- لغة الحجازيين، و**«وذاك»** لغة التميميين، ولا تفاوت بينهما، فللمرتبة

القُرْبَى: **«ذا»**، وللبُعْدَى: **«ذاك وذلك»**.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ أي الذي بين أيديكم ﴿يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]

وهذا التقريب أشدُّ في التأنيب، هذا القرآن بين أيديكم قريبٌ منكم فكيف لا تهتدون به وهو يهدي للتي هي أقوم!

﴿لَوْ أَنزَلْنَاهُ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ هذا القرآن القريب منكم ﴿عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ

خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١] فكيف لا تتأثرون به!

وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ «ذلك» للبعيد، والمقصود: بُعد المكانة والتعظيم

والتفخيم والرفعة.

ثم انتقل إلى ذكر شيءٍ من أغراض التعريف بـ «أل» فقال:

٢٦- وَأَلٍ لِّعَهْدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ وَقَدْ تُفِيدُ الْإِسْتِغْرَاقَ أَوْ لِمَا انفرد

«أل» نوعان:

أحدهما: «أل» التي للعهد.

والآخر: «أل» التي للحقيقة.

فالتى للعهد هي التي تدخل على معهودٍ للسامع، والتي للحقيقة هي التي تدخل على

حقيقة الشيء مما لم يسبق للسامع عهدٌ به، وكل واحدةٍ منهما ثلاثة أقسام، ويُنْتَبَه هنا إلى أن

للبلاغيين تصرُّفاً في التقسيمات والتسميات غير تصرُّف النُّحاة، فالتى للعهد عند البلاغيين

ثلاثة أقسام، يقال: «أل» التي للعهد ويقال: لام العهد، وهذا على الخلاف في المعرّف هل هو

«أل» أو اللام كما قال ابن مالك:

«أل» حَرْفٌ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ

فيقولون: لام العهد الصريحي ولام العهد الكنائي ولام العهد العلمي هذه الثلاثة هي أقسام العهدية.

لام العهد الصريحي هي ما تقدّم لمدخولها ذكرٌ صريح نحو قوله تعالى: ﴿الْمُضْبَاحُ فِي زُجَاجَةِ الزُّجَاجَةِ﴾ «أل» في قوله تعالى: ﴿الزُّجَاجَةُ﴾ يقال فيها: إنها للعهد الصريحي لأنه تقدّم لمدخولها ذكرٌ صريح.

والنوع الثاني: **لام العهد الكنائي**، ويقال: «أل» التي للعهد الكنائي، وهي ما تقدم لمدخولها ذكرٌ غير صريح نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] لو نظرت في الآية لم تجد ذكراً للذكر على وجه صريح، لكنه يفهم من الكلام السابق لأنها قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، والذي يُحرّر هو الذكر. قالت: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ أي ليس الذكر الذي طلبت كالأُنْثَى التي وهبت.

والقسم الثالث: **لام العهد العلمي** وهي ما لم يتقدم لمدخولها ذكرٌ صريح ولا كنائي، ولكن للمخاطب علمٌ بذلك المدخول مثل: «أل» في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فهذه الثلاثة هي أقسام «أل» العهدية: لام العهد الصريحي ولام العهد الكنائي ولام العهد العلمي.

هذا قوله: (وَأَلْ لِعَهْدٍ) والناظم لم يذكر أقسام «أل» التي للعهد.

ثم قال: (أَوْ حَقِيقَةٍ وَقَدْ تُفِيدُ الْإِسْتِغْرَاقَ أَوْ لِمَا انفرد).

النوع الثاني من نوعي «أل»: «أل» التي للحقيقة وهي التي تدخل على حقيقة الشيء، وهي

ثلاثة أقسام عند البلاغيين:

القسم الأول: تُسمى «أل» التي للجنس ويقال فيها: لام الحقيقة أو لام الجنس، وهي الواردة في مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي من حقيقة الماء وجنس الماء.

والقسم الثاني: التي للعهد الذهني وهي غير التي للعهد الذهني عند النحاة، المقصود بلام العهد الذهني عند البلاغيين: التي لبيان الحقيقة ضمن فردٍ واحدٍ مُبهمٍ غير مُعينٍ، مثلاً إذا قلت: «ذهب إلى المسجد» المقصود فردٌ من أفراد المساجد ليس المقصود مسجداً مُعيّناً، فهذه يُقال فيها: لام العهد الذهني، وهي الواردة في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذَهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣] أي ذئبٌ من الذئاب.

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي

قوله: (وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ) أي على فردٍ من أفراد اللئام فالمراد فردٌ مبهمٌ غير مُعينٍ.

والقسم الثالث: لام الاستغراق والاستغراق نوعان: استغراق حقيقي، واستغراق عُرفي.

لام الاستغراق الحقيقي هي التي يُراد بها استغراق جميع الأفراد: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ

ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي كلُّ إنسان، ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣] أي كلُّ غيبٍ وكلِّ

شهادة.

ولام الاستغراق العُرفي هي التي يُراد بها استغراق جميع أفراد الجنس بحسب عُرفٍ ما،

مثلاً تقول: جَمَعَ الأمير الصاغة، هل المقصود: جَمَعَ صاغة الدنيا؟ لا، بل المقصود جمع

صاغة بلدِهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَجُمِعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾ [الشعراء: ٣٨] أي جَمَعَ

فرعونُ سحرة بلده، مثلاً تقول: نجح الطلابُ أي طلابُ الفصل وليس المقصود كل

الطلاب، هذا قوله:

٢٦- وَأَلِ لِعَهْدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ وَقَدْ تُفِيدُ الْإِسْتِغْرَاقَ أَوْ لِمَا انْفَرَدَ

(و«أَلِ لِعَهْدٍ» وهي ثلاثة أقسام: لام العهد الصريحي، ولام العهد الكنائي، ولام العهد

العلمي.

(أو حقيقة) والتي للحقيقة ثلاثة أقسام أيضاً:

- لام الجنس.

- ولام العهد الذهني وهي التي قال فيها: (لِمَا انْفَرَدَ) أي التي لبيان الحقيقة ضمن فردٍ مُبْهَمٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ.

- ولام الاستغراق: وهي التي قال فيها: (تُفِيدُ الْإِسْتِغْرَاقَ).

٢٧- وَبِإِضَافَةٍ فَلَاخْتِصَارٍ وَقَصْدٍ تَعْظِيمٍ أَوْ اخْتِقَارٍ

ذكر ثلاثة أغراض من أغراض التعريف بالإضافة:

الغرض الأول: الاختصار بأن تقول: «بنو إسرائيل» هذا أخصر من أن تُعَدِّدَهُمْ، وتقول: «إخوة يوسف» بدلاً من أن تُعَدِّدَهُمْ، وتقول: «أولاد زيد سافروا» بدلاً من أن تُعَدِّدَ أولاد زيد. فالإضافة هنا للاختصار ومثله أن تقول: «هَوَايَ فِي الْعِلْمِ» هذه الإضافة للاختصار، فبدلاً من أن تقول: «الذي أهواه العِلْمُ» تقول: «هَوَايَ فِي الْعِلْمِ»، ومنه قول الشاعر:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقُ

(هَوَايَ) أخصر من (الذي أهواه).

الغرض الثاني: التعظيم ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا﴾ أضيف العهد إلى الله فهو

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] «نصر الله» ليس أي نصر، فالإضافة هنا للتعظيم.

الغرض الثالث: **الاحتقار** ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦] أضيف الكيد إلى الشيطان والغرض التحقير.

ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم -: «**تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم**» أضيف «عبد» إلى «الدينار» و«الدرهم» والغرض التحقير.

٢٨- **وَأِنْ مُنْكَرًا فَلِلتَّحْقِيرِ وَالضُّدَّ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّكْثِيرِ**

٢٩- **وَضِدُّهُ**

انتقل إلى أغراض تنكير المُسند إليه وذكر خمسة منها.

الغرض الأول: **التحقير** والثاني: **التعظيم** قال: **(فَلِلتَّحْقِيرِ وَالضُّدَّ)** وضدُّ التحقير: التعظيم،

فقد يكون التنكير للتحقير، وقد يكون للتعظيم، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ

(لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ) أي له حاجبٌ عظيم عن كل أمر يشينه.

(وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ) أي ليس له حاجبٌ عمن يطلبُ معرفته ولو كان

حاجبًا حقيرًا.

الغرض الثالث: **الإفراد** ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾

[القصص: ٢٠] أي رجلٌ واحد

الغرض الرابع: **التكثير** والخامس: **التقليل** قال: **(وَالتَّكْثِيرِ وَضِدُّهُ)**.

قد يكون التنكير للتكثير: «إِنَّ لَهُ لِإِبْلًا» أي إبلاً كثيرة، «إِنَّ لَهُ لَغَنَمًا» أي غنماً كثيرة.

﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ أي رُسُلٌ كثيرون ويصلح هذا مثلاً للتكثير والتعظيم، فيكون

الغرض هنا من التنكير التكثير والتعظيم.

(والتَّكْثِيرُ وَضِدُّهُ) ضد التكثير: التقليل وهو الغرض الخامس ومنه قوله تعالى:

﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢] تنكير رضوان للتقليل فأقلُّ رضوانٍ من الله أكبر من كل

شيء.

والتعظيم والتحقيق يكون في الحال، وأما التكثير والتقليل فيكونان في المعدودات.

في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ أي حياةٌ كثيرةٌ عظيمةٌ.

يصلح أن تقول: التنكير هنا للتكثير، ويصلح أن تقول: للتعظيم، والنكات لا تتزاحم فقد

توجد أكثر من نكتة أي أكثر من غرض.

ومنه في غير المُسند إليه: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] «حياة» هنا

نكرة، والغرض من التنكير: التقليل والتحقيق ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ ولو

كانت حياةً قليلةً حقيرةً.

٢٩- وَالْوَصْفُ لِلتَّبْيِينِ وَالْمَدْحُ وَالتَّخْصِيسُ وَالتَّعْيِينُ

الكلام فيما سبق كان عن أحوال المسند إليه في ذاته، وهنا انتقل إلى أحوال المسند إليه

بالنظر إلى ما يتعلّق به من وصف وتوكيد وعطف بيان وبدل وعطف نسق.

قال: (وَالْوَصْفُ) أي وَصَفُ المُسند إليه (للتَّبْيِينِ وَالْمَدْحِ وَالتَّخْصِيسِ وَالتَّعْيِينِ) ذكر هنا

أربعة أغراضٍ لوصف المُسند إليه.

الغرض الأول: التبيين أي التوضيح والكشف عن المعنى.

كأن تقول لمن لا يعرف معنى الهلوع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾

[المعارج: ١٩] تقول له: الهلوع - الذي إذا مسّه الشر جَزَعَ وإذا مسّه الخير مَنَعَ - مذمومٌ في الشرع.

(الذي...) هذا وصفٌ للهلوع والغرض منه: التبيين والكشف عن المعنى.

ومنه في غير المسند إليه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]

ثم وصف المتقين فقال: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾

[البقرة: ٣] الغرض من الوصف هنا التبيين وكشف المعنى.

الغرض الثاني: المدح قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]

«حَسَنَةٌ» وَصْفٌ للمسند إليه وهو: «أُسْوَةٌ» والغرض المدح.

الغرض الثالث: التخصيص.

وللتخصيص صورتان عند البلاغيين:

الصورة الأولى: تقليل الاشتراك وذلك في النكرات.

والصورة الأخرى: رفع الاحتمال وذلك في المعارف.

الصورة الأولى للتخصيص: تقليل الاشتراك تقول: «جاءني رجلٌ عالمٌ» الوصف هنا

«عالمٌ» الغرض منه تقليل الاشتراك لأن المسند إليه «رَجُلٌ» نكرة.

لكن لو قُلْتَ: «جاءني زيدٌ العالمُ» الوصف هنا «العالمُ» الغرض منه رفعُ الاحتمال لأن

المسند إليه «زيدٌ» معرفة.

الغرض الرابع: التعيين والمقصود بالتعيين: جَعْلُ اللفظ نصًّا في شيءٍ يحتمله.

يكون اللفظ محتملاً لمعنيين فيؤتى بالوصف لبيان المراد، وذلك في مثل قوله تعالى:

﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] ﴿دَابَّةٍ﴾ نكرة في

سياق النفي فتفيد الاستغراق لكن هل الاستغراق هنا حقيقي أو عُرْفِي؟ الوصف ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ - الجار والمجرور بعد النكرة وصف - دل على أن المراد الاستغراق الحقيقي.

تقول: «العينُ الجارحةُ كذا وكذا» العين تُطلق على الباصرة وعلى الجارية وعلى الجارحة فوصفك للعين بأنها الجارحة هذا للتعين، والتعيين شرطٌ في إفادة المدح والذم والترحم فليس هو قسمًا مُستقلًا، لذلك قال الأهدل في شرحه: «جَعَلَ التعيين قسمًا برأسه لا سلف له فيه».

٣٠- وَكَوْنُهُ مُؤَكَّدًا فَيَحْصُلُ لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِهِ لَا يَشْمُلُ

يجوز أن تقول: يشمل - بفتح الميم - ويشمل - بضمها - والأحسن هنا الضم ليكون مناسباً لـ «فَيَحْصُلُ».

انتقل الناظم هنا إلى بيان الغرض من التوكيد وذكر ثلاثة أغراض:

الغرض الأول: دفع توهم عدم الشمول هذا قوله: (لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِهِ لَا يَشْمُلُ) تقول مثلاً:

«أَكَلَ الرَّغِيفُ كُلَّهُ» التوكيد هنا لدفع توهم عدم الشمول، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ

كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] قد يُظن أن الساجد إنما هو من كان حاضراً مثلاً فقال: ﴿كُلُّهُمْ

أَجْمَعُونَ﴾ ليدفع توهم عدم الشمول.

قال: (وَالسَّهْوِ وَالتَّجَوُّزِ الْمُبَاحِ)

الغرض الثاني: دفع توهم السهو كأن تقول مثلاً: «قَدِمَ زيدٌ نفسه» إذا قلت: «قَدِمَ زيد» قد

يظن السامع أنك سهوت، وأن المراد: بكرُّ لا زيد، فتدفع هذا التوهم بأن تقول: «قَدِمَ زيدٌ نفسه» فالغرض من التوكيد هنا دفع توهم السهو.

الغرض الثالث: دفع توهم المجاز و(المُبَاح) أتى بها للنظم وإلا فليست المسألة شرعية. مثاله أن تقول: «جاءني الأميرُ نفسه» لتنفى أن يُظن أن الذي جاء مثلاً رسوله أو كتابه.

ثم قال: (ثُمَّ بَيَّانُهُ فَلِلْإِيضَاحِ بِاسْمٍ بِهِ يُخْتَصُّ)

الغرض من العطف على المسند إليه عطف بيانٍ إيضاح المسند إليه باسم مختص به ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ «هارون» عطف بيان على «أخي»، والغرض منه إيضاحه أي إيضاح المسند إليه باسم مختص به.

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

«عمر» عطف بيان على قوله: «أبو حفص» والغرض إيضاح المسند إليه باسم مختص به، هذا قوله: (ثُمَّ بَيَّانُهُ) أي العطف على المسند إليه عطف بيانٍ (فَلِلْإِيضَاحِ بِاسْمٍ بِهِ يُخْتَصُّ) أي لإيضاح المسند إليه باسم مختص به.

قال: (وَالْإِبْدَالُ يَزِيدُ تَقْرِيرًا لِمَا يُقَالُ) الغرض من الإبدال زيادة تقرير المعنى وأن يتمكن المعنى في النفس فَضْلَ تَمَكُّنٍ، إذا قُلْتَ: «الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ حَقٌّ عَلَيْكَ اتِّبَاعُهُ، صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ»، «صِرَاطُ» الثانية بدلٌ من قولك: «الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ»، والغرض أن يتمكن معنى الصراط في نفسك فَضْلَ تَمَكُّنٍ.

ومنه في غير المُسند إليه: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾

[الفاتحة: ٧] «صِرَاطُ» الثانية الغرض منها تقرير المعنى في ذهن السامع وأن يتمكن معنى الصراط

فضل تمكُّن في النفس.

ثم انتقل هنا إلى بيان الغرض من عطف النسق فقال:

٣٣- وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابٍ أَوْ رَدُّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ

ذكر غرضين من أغراض العطف:

الغرض الأول: التفصيل مع الاقتراب أي مع الاختصار فالاقتراب هنا معناه: الاختصار.

تقول مثلاً: «جاءني زيدٌ وعمرو» قولك: «جاءني زيدٌ وعمرو» هذا أخصرٌ من أن تقول:

«جاء زيد» «جاء عمرو».

والتفصيل هنا في المسند إليه وهو الفاعل بأنه زيدٌ وعمرو، وهذا من غير دلالةٍ على

تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معاً أو كانا مرتبين مع مُهْلة أو بدون مهلة، لأن الواو تُفيد

مُطلق الجمع، فالتفصيل هنا إنما هو للمسند إليه فقط بأنه زيدٌ وعمرو.

لكن في قولك: «جاءني زيدٌ وعمرو» هنا التفصيل للمسند إليه والمُسند، فيه تفصيل

المُسند إليه بأنه زيدٌ وعمرو، وفيه تفصيل المُسند أيضاً فالفاء تدل على الترتيب والتعقيب أي

أنها تُفيد أن مجيء عمرو كان بعد مجيء زيد بلا مُهْلة.

وفي قولك: «جاءني زيدٌ ثم عمرو» فيه تفصيل المُسند إليه والمُسند أيضاً، فيه تفصيل

المُسند إليه بأنه زيدٌ وعمرو، وفيه تفصيل المُسند لأن «ثُمَّ» تُفيد الترتيب مع المُهْلة فتفيد أن

مجيء عمرو كان بعد مجيء زيد هذا معنى الترتيب، وكان بفاصل ومُهْلة أي مع تأخر.

هذا قوله: (وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابٍ) أي مع اختصار.

قال: (أَوْ رَدُّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ) كأن تقول: «جاءني زيدٌ لا عمرو» لمن اعتقد أن عمرًا

هو الذي جاءك دون زيد، أو أنهما جاءاك معاً فترده عن اعتقاده غير الصواب وتنبههُ إلى الصواب فتقول: «جاءني زيدٌ لا عمرو».

ثم انتقل النَّاطِمُ إلى بيان الغرض من تعقيب المُسند إليه بضمير الفصل فقال: **(وَالْفَصْلُ لِلتَّخْصِيصِ)**.

ضمير الفصل يُذكر بين مُتلازمين كالمبتدأ والخبر: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾، أو ما أصله المبتدأ والخبر: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩]، وفي المسألة تفصيل، انظر إلى الجملة التي فيها ضمير الفصل إذا لم يوجد فيها مخصص فإن ضمير الفصل يُفيد التخصيص نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القلم: ٧] لا يوجد مخصص في الجملة، فضمير الفصل «هو» يفيد التخصيص، لكن إذا وُجد في الجملة مُخصص فإن ضمير الفصل يفيد تأكيد التخصيص نحو قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ «الله» الاسم الكريم معرفة و«الولي» معرفة أيضاً فالجزآن معرفان وسيأتي إن شاء الله قريباً أن تعريف الجزأين من طرق القصر، فالتخصيص حاصلٌ بتعريف الجزأين، إذن ضمير الفصل هنا هو في جملةٍ فيها مُخصص فلا يفيد التخصيص بل يفيد تأكيد التخصيص.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦] ما الذي يفيد ضمير الفصل التخصيص أو تأكيد التخصيص؟ الجواب: انظر إلى الجملة - كما سبق - إذا لم يوجد فيها مُخصص فإن ضمير الفصل يفيد التخصيص، وإذا وُجد فيها مُخصص فإن ضمير الفصل يفيد تأكيد التخصيص، وضمير الفصل هنا يفيد تأكيد التخصيص؛ لأن الجزأين مُعرَّفان فالتخصيص حاصلٌ في الجملة، لذا فضمير الفصل يفيد تأكيد التخصيص.

في قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ضمير الفصل هنا «هم» هل يفيد التخصيص

أو يفيد تأكيد التخصيص؟ الجواب: يفيد تأكيد التخصيص.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُم يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [السجدة: ٢٥]

ضمير الفصل هل يفيد التخصيص أو تأكيد التخصيص؟ الجواب: يفيد التخصيص.

إذن يُشترط ليفيد ضمير الفصل التخصيص ألا يوجد مخصص في الجملة، فإذا وُجد

مخصص فإن ضمير الفصل يُفيد تأكيد التخصيص فقوله: (وَالْفَصْلُ لِلتَّخْصِيصِ) محله إذا

لَمْ يوجد مخصص في الجملة فإن وُجد مخصص فإنه لتأكيد التخصيص.

ثم انتقل رحمه الله تعالى إلى بيان الغرض من تقديم المُسند إليه.

لاحظ أن الكلام الأخير السابق كان عن أحوال المسند إليه بالنظر إلى ما يتعلق به، وهنا

رجع لِيَتِمَّ الكلام عن أحوال المسند إليه في ذاته، وقد بقيت عليه من أحوال المسند إليه في

ذاته مسألة واحدة وهي: ما الغرض من تقديم المُسند إليه؟

قال - رحمه الله -:

٣٤- وَالتَّقْدِيمُ فَلَاهُتِمَامٍ يَخْصُلُ التَّقْسِيمُ

٣٥- كَالْأَضْلِ وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعَجُّلِ وَقَدْ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ إِنْ وَلِيَ

٣٦- نَفِيًّا
.....

الغرض الأول من تقديم المسند إليه: **الاهتمام** فالعربُ تُقدم ما هو أهم، وهم بشأنه

أعنى، لكن لا يكفي أن تقول: إن الغرض من تقديم المسند إليه الاهتمام، بل لابد من أن تبين

سبب الاهتمام، وقد ذكر الناظم ثلاثة أسبابٍ للاهتمام فقال: (كَالْأَضْلِ وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعَجُّلِ).

السبب الأول: كونه الأصل في استعمال العرب ولا يوجد ما يقتضي العدول عنه كأن يُقدّم المبتدأ على الخبر، فإن الأصل تقديم المبتدأ على الخبر، أو يُقدم الفاعل على المفعول لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول، وهذا قوله: (كَالْأَصْلِ).

السبب الثاني: كون المسند إليه يحتوي على ما يُشوّق للخبر فيؤدي تقديمه إلى تمكين الخبر في نفس السامع كقول أبي العلاء المعري:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ
يريد الإنسان.

«حيوان» أي كائن حي «مستحدث من جماد» أي من تُراب.

فالغرض هنا من تقديم المسند إليه هو التشويق وتمكين الخبر في ذهن السامع، وهذا قوله: (وَالْتَّمَكِين).

السبب الثالث: تعجيل الْمَسْرَةِ أو الْمَسَاءَةِ، فمن تعجيل المسرة أن يكون في لفظ المسند إليه ما يَسُرُّ السامع، نحو قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] تقديم المسند إليه هنا الغرض منه تعجيل المسرة. وقد يكون الغرض من تقديم المسند إليه تعجيل المساءة: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَُمُ النَّارُ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج: ٧٢]، قُدم المسند إليه هنا «النار» لتعجيل المساءة، وهذا قوله: (وَالْتَّعَجُل).

قال: (فَلَا هِتْمَام) هذا الغرض الأول من أغراض تقديم المسند إليه، ثم ذكر ثلاثة أسباب للاهتمام فقال: (كَالْأَصْلِ وَالتَّمَكِينِ وَالتَّعَجُّل).

السبب الأول: كونه الأصل في استعمال العرب.

السبب الثاني: تمكين الخبر في ذهن السامع.

السبب الثالث: تعجيل المسرة أو تعجيل المساءة.

ثم قال: (وَقَدْ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ إِنْ وَلِيَ نَفْيًا)

الغرض الثاني من أغراض تقديم المسند إليه: إفادة الاختصاص.

وتقديم المسند إليه إنما يفيد الاختصاص بشرطين اقتصر الناظم على أحدهما قال: (إِنْ

وَلِيَ نَفْيًا) الشرط الأول: أَنْ يَسْبِقَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ نَفْيٌ.

والشرط الآخر الذي لَمْ يذكره: هو أن يكون المسند جملة فعلية.

ومثاله قول المتنبي:

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا

قوله: (وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ) قُدِّمَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ «أَنَا» وَسَبَقَ بِنْفِي وَالْمُسْنَدُ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ

«أَسْقَمْتُ» فَتَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ هُنَا يَفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ، وَهَذَا قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ إِنْ

وَلِيَ نَفْيًا) لَذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: «مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا وَلَا غَيْرِي».

«مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا» يَقْتَضِي أَنْ غَيْرَكَ هُوَ الَّذِي قَالَهُ أَيْ أَنَا مُخْتَصٌّ بِأَنِّي لَمْ أَقُلْهُ إِذَنْ غَيْرَكَ هُوَ

الَّذِي قَالَهُ، فَهَذَا يَفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: «وَلَا غَيْرِي».

مثلاً إذا كانوا ثلاثة فقال أحدهم: «مَا أَنَا فَعَلْتُ هَذَا» فَاَلْمَعْنَى أَنَّهُ وَحْدَهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، فَهُوَ

اتِّهَامٌ لَهُمَا بِأَنَّهُمَا فَعَلَاهُ. إِذَنْ تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ يَفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسْبِقَ بِنْفِي.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ الْمُسْنَدُ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً.

فإذا تحقق الشرطان أفاد تقديم المسند إليه الاختصاص.

ثم انتقل إلى مسألة جرت عادة البلاغيين أن يذكروها هنا وهي خروج الكلام عن مقتضى الظاهر.

لاحظ أن جميع ما سبق من أغراض الحذف والذكر والتعريف والتنكير والتقديم، وما ذكره في توابع المسند إليه وفي ضمير الفصل هذا كله هو من جريان الكلام على مقتضى الظاهر، والمقصود بمقتضى الظاهر: الأمر الظاهري الثابت في الواقع الذي يستدعي صياغة الكلام بطريقة معينة، وقد تخرج العرب عن مقتضى الظاهر، وقد أشار الناظم إلى صورتين من صور خروج الكلام عن مقتضى الظاهر، وذكره استطراداً فليس هو من خصائص المسند إليه.

الصورة الأولى: الأسلوب الحكيم وهو الذي أشار إليه بقوله: **(وَقَدْ عَلَىٰ خِلَافِ الظَّاهِرِ يَأْتِي كَأُولَىٰ)**.

والصورة الأخرى: الالتفات وهو الذي أشار إليه بقوله: **(وَالْتِفَاتٍ دَائِرٍ)**.

الصورة الأولى: الأسلوب الحكيم ويُقال: أسلوب الحكيم بدون «أل» في كلمة أسلوب، والمقصود به: تلقي المخاطب بغير ما يترقبه، أو السائل بغير ما يطلبه تنبيهاً على أنه أولى بالقصد، فالأول الذي هو تلقي المخاطب بغير ما يترقبه يكون بحمل الكلام على خلاف مراد قائله، ويذكر له البلاغيون مثلاً وهو قول القبعثري للحجاج وقد توعدده الحجاج بقوله: «أحملنك على الأدهم» يعني القيد فقال القبعثري: «مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب» يعني على الفرس الأسود والفرس الأشهب الذي بياضه غالبٌ على سواده، فقال

له الحجاج: «أردتُ الحديد» فقال القبعثرى: «لأن يكون حديدًا خيرٌ من أن يكون بليدًا».

أراد الحجاج بالأدهم القيد، وبالحديد المعدن المخصوص، وحملها القبعثرى على الفرس الأدهم الذي ليس بليدًا.

(وجعلُ صاحب القصة مع الحجاج هو القبعثرى هو الشائع في كتب البلاغة لكن الذي في كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام وغيره أنه الغضبان بن القبعثرى)

والثاني: تلقي السائل بغير ما يطلبه تنبيهًا على أنه أولى بالقصد.

والمثال الذي يذكره البلاغيون هنا هو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ

لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩] روي أن بعض الصحابة سأل النبي - صلى الله عليه وسلم -: «ما

بال الهلال يبدو دقيقًا ثم يتزايد حتى يصير بدرًا ثم يتناقص حتى يعود كما بدأ؟» فجاء الجواب عن الحكمة المترتبة على ذلك لأنها أهمُّ للسائل فنزل سؤالهم عن سبب الاختلاف

منزلة السؤال عن حكمته، فجاء الجواب: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]

وجعلُ الآية من قبيل الأسلوب الحكيم هو مذهب عامة البلاغيين منذ السكاكي إلى اليوم

وهو قول كثير من المفسرين لكن هذا المروي لم يثبت وقد تعجب الحافظ ابن حجر من

تواردهم على الجزم بأن هذا سبب نزول الآية مع وهاء السند فيه وقد صح عن قتادة أنه قال:

«سألوا نبيَّ الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك لِمَ جُعِلَتْ هذه الأهلة فنزلت الآية» وبهذا

تخرج الآية عن كونها من الأسلوب الحكيم حيث يكون الجواب فيها مطابقا للسؤال.

ومنه ما في الصحيحين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سُئِلَ: «ما يلبس المُحْرِم من

الثياب؟» فقال: «لا تلبسوا القُمص ولا العمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف»

الحديث. كان السؤال عما يلبسه المُحرم فأجاب النبي -صلى الله عليه وسلم- ببيان ما لا يلبسه تنبيهًا على أنه أولى بالقصد، لأن الذي يجوز للمُحرم لبسه كثير، والممنوع قليل، فكان المناسبُ بيانَ الممنوع وكلُّ ما عداه فهو جائز.

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥] سألوا عن المُنفق وأُجيبوا ببيان المُنفق عليهم تنبيهًا على أن الأهم هو السؤال عن المنفق عليهم لتصيب نفقتهم موقعها.

والصورة الأخرى التي ذكرها الناظم لخروج الكلام عن مقتضى الظاهر: **الالتفات** قال: **(وَالْتِفَاتٍ دَائِرٍ)**.

والالتفات هو التعبير بواحدٍ من الأساليب الثلاثة: التكلُّم والخطاب والغيبة بعد التعبير بأسلوب آخر منها، بأن يُعبَّرَ مثلاً بالخطاب ثم يُتَقَلَّ من الخطاب إلى الغيبة. فيُتَقَلَّ من واحدٍ من هذه الثلاثة إلى آخر، وهذا قوله: **(والتفاتٍ دائِرٍ)** أي دائِرٍ بين الأساليب الثلاثة: التكلّم والخطاب والغيبة.

ومثاله المشهور عند البلاغيين قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢] الأسلوب أسلوب خطاب ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ﴾ الأسلوب أسلوب خطاب ﴿فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ انتقل من الخطاب في ﴿كُنْتُمْ﴾ إلى الغيبة في ﴿بِهِمْ﴾ هذا يُسمى التفتات.

والالتفات له غرضٌ عام وهو تنشيط السامع وجذب انتباهه، وله غرضٌ خاص لكل موضع بخصوصه فلكل مثال غرضه الذي يُلمَح من النظر في السياق وما يقتضيه الحال.

قال في الجوهر المكنون:

وَالْإِلْتِفَاتُ وَهُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ
بَعْضِ الْأَسَالِيبِ إِلَى بَعْضِ قَمِنِ
وَالْوَجْهُ: الْإِسْتِجْلَابُ لِلخِطَابِ وَنُكْتَةُ تَخُصُّ بَعْضَ الْبَابِ

قوله: (والوجه الاستجلاب للخطاب) هذا الغرض العام.

وقوله: (ونكتة تخص بعض الباب) هذا الغرض الخاص.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * مَالِكِ يَوْمِ

الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٢-٤] هنا الأسلوب أسلوب غيبة، لأن الاسم الظاهر معدود من أسلوب الغيبة.

ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] انتقل من الغيبة في ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ إلى

الخطاب في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ والنكتة العامة هي تنشيط السامع وجذب انتباهه، ولا بد من نكتة

خاصة والنكتة الخاصة هنا: هي أن العبد إذا حمد الله وأثنى عليه ومجده بما في أول سورة

الفاتحة، فكلُّ صفةٍ من هذه الصفات تبعث على شدة الإقبال على الله سبحانه وتعالى فيشعرُ

العبد حينئذ بعظمة الله فيقبل عليه بالخطاب.

قال الناظم - رحمه الله -:

البَابُ الثَّالِثُ: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ

- ٣٧- لِمَا مَضَى التَّرْكُ مَعَ الْقَرِينَةِ وَالذُّكْرُ أَوْ يُفِيدُنَا تَعْيِينَهُ
 ٣٨- وَكَوْنُهُ فِعْلًا فَلِلتَّقْيِيدِ بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ
 ٣٩- وَأَسْمًا فَلِإِنْعِدَامِ ذَا وَمُفْرَدًا لِأَنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ فِيهِ قُصْدًا
 ٤٠- وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا وَنَحْوِهِ فَلِيُفِيدَ زَائِدًا
 ٤١- وَتَرْكُهُ لِمَانِعٍ مِنْهُ وَإِنْ بِالشَّرْطِ بِاعْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ
 ٤٢- أَدَاتِهِ وَالْجَزْمُ أَضْلٌ فِي (إِذَا) لَا (إِنْ) وَ(لَوْ) وَلَا لِذَاكَ مَنَعُ ذَا
 ٤٣- وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ وَعَكْسُهُ يُعْرِفُ وَالتَّنْكِيرُ



قَالَ الشَّارِحُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ -:

بعد أن فرغ من بيان أحوال المسند إليه عقد بابًا لبيان أحوال المُسند.

في الجملة الاسمية: «زَيْدٌ مُسَافِرٌ» المُسند هو الخبر «مُسَافِرٌ»، و«زَيْدٌ» مسندٌ إليه.

وفي الجملة الفعلية: «سَافَرَ زَيْدٌ» المسند هو الفعل «سَافَرَ»، و«زَيْدٌ» مسندٌ إليه.

قال - رحمه الله -: (لِمَا مَضَى التَّرْكُ مَعَ الْقَرِينَةِ) يقول: إن أغراض ترك المُسند هي

أغراض حذف المسند إليه، وقد قال الناظم في أغراض حذف المسند إليه:

الْحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلإِنْكَارِ وَالِاخْتِرَازِ أَوْ لِلِاخْتِبَارِ

ومن حذف المسند قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ الخبر هنا

محذوف والتقدير: «كمن ليس كذلك؟» والغرض من هذا الحذف هو تعظيم الرب سبحانه

وتعالى وصونه من أن تذكر في مقابله الآلهة العاجزة، وفيه أيضًا تحقيرٌ لهم.

ويُشترط في ترك المسند وجود قرينة تدل على المتروك كما قال: **(لِمَا مَضَى التَّركُ مَعَ الْقَرِينَةِ)**.

ثم قال: **(وَالذِّكْرُ)** أي أن أغراض ذكر المسند هي أغراض ذكر المسند إليه في الجملة، وقد قال النّاظم في أغراض ذكر المسند إليه:

وَالذِّكْرُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِهَانَةِ وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ

والأغراض كما سبق أكثر من ذلك، فمن الأغراض مثلاً: التعريض بغباوة السامع،

ويُمثّل البلاغيون هنا بقول إبراهيم -عليه السلام- في جواب قولهم: **﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِإِلَهَتِنَا**

يَا إِبْرَاهِيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] ذكر المُسند وهو الفعل «فَعَلَ» تعريضاً

بغباوتهم، ونظيره قوله تعالى: **﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا**

أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]، ذكر المسند في الجواب وهو الفعل «يُحْيِي» تعريضاً

بغباوة السامع.

قال - رحمه الله -:

٣٧- أَوْ يُفِيدُنَا تَعْيِينَهُ

٣٨- وَكَوْنُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقْيِيدِ بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ

قوله: **(أَوْ يُفِيدُنَا تَعْيِينَهُ)** أي تعيين كون المسند اسماً أو فعلاً، ثم إذا كان فعلاً فالغرض من

مجيء المسند فعلاً هو إفادة الداليتين الوضعيتين للفعل وهما اللتان ذكرهما في قوله:

(فَلِلتَّقْيِيدِ بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ).

الدلالة الأولى: التقيد بزمن من الأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل.

والدلالة الثانية: التجدد، ومعنى التجدد هنا حصول الشيء بعد أن لم يكن.

فإذا قلت: «اجتهد زيد» فالمسند هنا وهو الفعل الماضي «اجتهد» يفيد دالتين

وضعتين، وهما: تقييد الاجتهاد بالزمن الماضي، وحصول الاجتهاد بعد أن لم يكن.

وإذا قلت: «يجتهد زيد» فالفعل المضارع «يجتهد» يفيد دالتين وضعتين، وهما: تقييد

الاجتهاد بالزمن الحاضر، وحصول الاجتهاد بعد أن لم يكن.

وإذا قلت: «يا زيد اجتهد» فالفعل «اجتهد» يفيد الدالتين الوضعيتين للفعل وهما: تقييد

طلب الاجتهاد بالزمن المستقبل، والدلالة على أن الاجتهاد لم يحصل بعد.

وهاتان الدالتان للماضي والمضارع والأمر وضعتان، ويختص الفعل المضارع بدلالة

ثالثة ليست وضعية بل تستفاد من القرائن وهي التجدد الاستمراري، فالتجدد الذي يكون

دلالة وضعية للماضي والمضارع والأمر هو بمعنى حصول الشيء بعد أن لم يكن، ويُسمى

التجدد الحدوثي، وأما التجدد الذي يختص به المضارع ويُفنده بالقرائن فهو التجدد

الاستمراري والمقصود به: حصول الشيء مرة بعد مرة بحيث يكون استمراره غير متّصل،

فالتجدد إذا تجددان: تجدد حدوثي، وتجدد استمراري، التجدد الحدوثي هو دلالة وضعية

للفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً، والتجدد الاستمراري: هو دلالة يختص بها المضارع

ويفندها بالقرائن.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾

[الأنفال: ٣٣]، عبّر بالمضارع «يَسْتَغْفِرُونَ» أي ما كان الله ليعذبهم ما دام الاستغفار يحصل منهم

مرة بعد مرة، هذا تجدد استمراري.

وفي قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧] هذه الآية استُدلَّ بها على أن

النبي -صلى الله عليه وسلم- مات شهيداً ما وجه ذلك؟

الجواب: أنه لم يقل: وفريقاً قتلتم، بل قال: ﴿وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ عبّر بالمضارع لأنهم

حاولوا قتل النبي -صلى الله عليه وسلم- بالسّم والسحر، وقد قال -صلى الله عليه وسلم- -

في مرض موته: «ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلتُ بخير، فهذا أوان وجدتُ انقطاع أبهري

من ذلك السّم» والأبهر عرق متصل بالقلب إذا انقطع مات الإنسان.

ثم قال -رحمه الله-: (وَاسْمًا فَلَا نَعْدَامَ ذَا) أي يكون المُسند اسماً فلا يُفيد هاتين

الدالتين قال: (فَلَا نَعْدَامَ ذَا) أي لانعدام دلالته على التقيّد بالزمن والتجدد، بل له دالتان

آخرتان لم يُصرّح بهما وهما: الثبوت والدوام، والثبوت والدوام ليسا بمعنى واحد.

دلالة الاسم على الثبوت وضعية، والمقصود به: مجرد إثبات الشيء للشيء فإذا قيل:

«زيدٌ مسافر» فإثبات السفر لزيد دون التعرّض لشيء آخر هذا معنى الثبوت.

ويدل الاسم بالقرينة على الدوام، والدوام مع الثبوت هو إثبات الشيء للشيء إثباتاً دائماً

متصلاً فالدوام فيه معنى زائد على مجرد الثبوت.

مثلاً في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]

مجيء المسند هنا «خاشعون» اسماً يدل على دوام خشوعهم، لو قيل في غير القرآن: «الذين

هم في صلاتهم يخشعون» كان المعنى أن الواحد منهم يحصل منه الخشوع مرة بعد مرة فهو

يُجاهد نفسه على الخشوع وهذا تجددٌ استمراري، لكن ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾

هذا يفيد الثبوت والدوام فالخشوع صفةٌ راسخةٌ فيهم، ومقام المدح قرينةٌ على أن المراد

الدوام.

ومنه قول الشاعر:

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

لو عَبَّرَ بالفعل المضارع فقال: «يَنْطَلِقُ» لَدَلَّ على أنه استقر في الصُّرَّة، ثم حصل له الانطلاق بعد ذلك، لكن لما عَبَّرَ بالاسم أفاد الدوام وأن الدرهم مستمر في الانطلاق دون توقُّف وهذا أدلُّ على شدة الكرم.

في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] عَبَّرَ بالاسم «صاففات» وبالفعل «يقبضن» وذلك أن الغالب هو البسط فكأنه هو الثابت فعبر عنه بالاسم، والقبض متجدد فعبر عنه بالفعل.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّخْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ * وَالطَّيْرِ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَابٌ﴾ [ص: ١٩] عَبَّرَ بالفعل في التسييح وبالاسم في قوله: «محشورة»، وذلك أن التسييح يتجدد في وقتين: بالعشي وهو آخر النهار والإشراق وهو أول النهار فعبر فيه بالفعل: «يُسَبِّخْنَ» أما الطير فهي مجموعةٌ عنده دائماً فعبر بالاسم «محشورة».

قال: (وَمُفْرَدًا لِأَنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ فِيهِ قَصِيدًا) يأتي المُسند مُفْرَدًا لأن المقصود به نفسُ الحُكْم، فمثلاً إذا قُلْتَ: «زَيْدٌ مُجْتَهِدٌ» فقد أردت نفس الحُكْم وهو: إثبات الاجتهاد لزيد، وأما مجيئه جملةً فيفيد أمراً زائداً وهو التوكيد.

إذا أردت إثبات الاجتهاد لزيد فإنك تقول: «زَيْدٌ مُجْتَهِدٌ»، وأما إذا أردت إثبات الاجتهاد ومعه شيءٌ آخر زائد وهو التوكيد فإنك تأتي به جملة فتقول: «زَيْدٌ يَجْتَهِدُ» مِنْ أَيْنَ جَاءَتْ

إفادته التوكيد؟ الجواب: من أن «يجتهد» له فاعل يعود على «زيد»، مع أن جملة «يجتهد» خبر عن «زيد» فكأنك أسندت الاجتهاد إلى زيد مرتين.

ثم قال - رحمه الله -:

٤٠ - وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا وَنَحْوِهِ فَلْيُفِيدَ زَائِدًا

المقصود: بـ (المفعول) المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه والمفعول المطلق (ونحوه) من حال وتمييز واستثناء (فليفيد زائدا) كل قيد تذكره في كلامك فإنك تكثر به الفائدة، وهذا ما يسمونه بتربية الفائدة فإذا قلت مثلاً: «قرأ زيد» فقد أفدت إسناد القراءة إلى زيد، فإذا قلت: «قرأ زيد القرآن» فأيتت بالمفعول به، فقد أفدت فائدة زائدة، فإذا قلت: «قرأ زيد القرآن أمس» فأيتت بالظرف فقد أفدت فائدة زائدة، فإذا قلت: «قرأ زيد القرآن أمس قراءة» فهذا مفعول مطلق أفاد فائدة زائدة، فإذا قلت: «قراءة المُرْتَل» فقد أفدت فائدة زائدة، فإذا قلت: «قرأ زيد القرآن أمس قراءة المُرْتَل متدبراً» فقد أفدت فائدة زائدة بهذه الحال.. وهكذا، فكل قيد تذكره فإنه تكثر به الفائدة.

قال: (وَتَرْكُهُ لِمَانِعٍ مِنْهُ) ترك تقييد المسند بالمفعول به ونحوه مما ذكر يكون لوجود مانع منه كاستقبح الذكر، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥١] التقدير: ثم اتخذتم العجل إلهاً، حُذِفَ المفعول به الثاني لشناعة ذكره.

٤١ - وَإِنْ بِالشَّرْطِ بِاعْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ

٤٢ - أَدَاتِهِ وَالْجَزْمُ أَضْلٌ فِي (إِذَا) لَا (إِنْ) وَ(لَوْ) وَلَا لِذَاكَ مَنَعٌ ذَا

يقول: إن الغرض من تقييد المُسند بأدوات الشرط هو إفادة معنى تلك الأداة هذا معنى

قوله: (وَإِنْ بِالشَّرْطِ بِاعْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ أَدَاتِهِ).

وأكثر ما يتكلم علماء المعاني هنا عن (إذا) و(إن) و(لو) قال: (وَالْجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا لَا إِنْ وَلَوْ وَلَا لِذَاكَ مَنعُ ذَا).

«إذا» الأصل فيها الجزم بوقوع الشرط في الاستقبال، وأما «إن» فالأصل فيها عدم الجزم بوقوع الشرط في الاستقبال.

قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠] استعملت «إذا» مع الأمر المتيقن وهو حضور الموت، واستعملت «إن» مع الأمر الذي لا يجزم به وهو ترك المال عند الموت.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرَحَ بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨]، عُبر بـ«إذا» في الرحمة، وعُبر بـ«إن» في السيئة وذلك أن مجيء الرحمة والحالة الحسنة هذا أمر مجزوم به، فالعبد في نعم من الله تعالى لا مُنتهى لها، لذا عُبر معها بـ«إذا» التي تفيد الجزم بوقوع الشرط في الاستقبال، لكن الحالة السيئة ليست كذلك فاستعملت معها «إن».

ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا﴾ [الأعراف: ١٣١]، مع الحسنة عُبر بـ«إذا» ومع السيئة عُبر بـ«إن».

ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ إلى أن قال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ انسلاخ الأشهر الحرم أمر محتوم، فجاء معه بـ«إذا» بخلاف توبتهم فإنها أمر غير مجزوم به لذا جاء معها بـ«إن».

مسألة: ما المقصود بقول الناظم؟

سَلَّمَ عَلَى شَيْخِ النَّحَاةِ وَقُلْ لَهُ: هَذَا سُؤَالٌ مَن يُجِبُهُ يُعَظِّمُ

أَنَا إِنْ شَكَكْتُ وَجَدْتُ مُنِي جَازِمًا وَإِذَا جَزَمْتُ فَإِنِّي لَمْ أَجْزِمِ

الجواب: المقصود بقوله: (أَنَا إِنْ شَكَكْتُ وَجَدْتُ مُنِي جَازِمًا) «إِنْ» فهي لا تجزم الجزم

اللغوي الذي هو اليقين، لكنها تجزم الفعل المضارع الجزم النحوي.

وأما قوله: (وَإِذَا جَزَمْتُ فَإِنِّي لَمْ أَجْزِمِ) فالمقصود به «إِذَا» فهي تفيد الجزم بوقوع

الشرط كما سبق والمعنى: إذا أيقنت فإنني لا أجزم الجزم النحوي لأن إذا لا تجزم في الشرع على المشهور عند النحاة.

قال: (لَا (إِنْ) وَ(لَوْ)) «لو» الأصل أنها تفيد الجزم بعدم وقوع الشرط، لو قُلْتَ: «لو جاء

زيد لأكرمه» هذا يقتضي امتناع مجيء زيد، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ

مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] «لو» تقتضي أنهم لم يؤمنوا ولم يتقوا، وفي قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانُوا

يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣] «لو» تقتضي نفي العلم عنهم.

قال: (وَلَا لِذَاكَ مَنَعٌ ذَا) أي لم يمتنع الشرط لامتناع الجواب، بل امتنع الجواب لامتناع

الشرط.

لو قُلْتَ: «لو جاء زيد لأكرمه» هل امتنع مجيء زيد لامتناع الإكرام، أو امتنع الإكرام

لامتناع مجيء زيد؟ يقول: (وَلَا لِذَاكَ مَنَعٌ ذَا) ليس امتناع الشرط لامتناع الجواب، بل امتنع

الجواب لامتناع الشرط أي امتنع الإكرام لامتناع مجيء زيد.

وقد قرر ابن هشام رحمه الله تعالى أن قولك: («لو» حرف امتناع لامتناع) أدق منه أن

تقول: (حرفٌ يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) أي حرف يقتضي امتناع فعل الشرط واستلزام فعل الشرط لجواب الشرط، وتجد تفصيل ذلك في قواعد الإعراب وشرحه «موصل الطلاب».

ثم قال:

٤٣- وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ وَعَكْسُهُ يُعْرِفُ وَالتَّنْكِيرُ

أغراض وصف المسند هي أغراض وصف المسند إليه التي سبقت في قوله:

٢٩- وَالْوَصْفُ لِلتَّبْيِينِ وَالْمَدْحُ وَالتَّخْصِصِ وَالتَّعْيِينِ

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ * نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١١] «نار» خبر، والمبتدأ

محذوف أي هي نار، فقوله تعالى: «نار» مسند وقد وُصفَ المسند بقوله تعالى: «حامية» والغرض التوكيد؛ لأن النار لا تخلو من معنى الحمي، فَوَصَفُهَا بِهِ وَصَفٌ بِمَا هُوَ مِنْ مَعْنَى النار كما قرر بعض المفسرين، ويمكن أيضاً أن تقول: إن الغرض من وصف النار بأنها حامية التخويف والترجيع، والنكات لا تتزاحم فقد توجد أكثر من نكتة.

قال:

٤٣- وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ وَعَكْسُهُ يُعْرِفُ وَالتَّنْكِيرُ

تعريف المُسند وتأخيرهِ (وَعَكْسُهُ) أي عكس التأخير وهو التقديم (يُعْرِفُ) أي يُعْرِفُ مما

تقدم في الكلام عن أحوال المسند إليه.

(والتنكير) أي تنكير المُسند يُعرف مما تقدم في الكلام عن تنكير المُسند إليه.

والنَّاطِمُ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَنْ تَأْخِيرِ المُسندِ إِلَيْهِ، لَكِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ عَنِ التَّقْدِيمِ.

بقي أن تعريف المُسْنَد يُفيد فائدةً لا يُفيدها تعريف المسند إليه وهي الحصر.

مثاله قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ المُسْنَد هنا هو الخبر ﴿الصَّمَدُ﴾ وهو معرفة فإفاد

الحصر.

وكذلك تقديم المُسْنَد الذي حقه التأخير يُفيد فائدةً لا يفيدها تقديم المُسْنَد إليه وهي

الحصر مثاله قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] أي لكم دينكم لا لي فهو

مختص بكم، وهذا فيه تمام البراءة من دينهم، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا

يُنْزَفُونَ﴾ [الصفات: ٤٧].

وفي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ لَمْ يُقَدِّمَ هنا الجار والمجرور فَلَمْ يُقَلْ: (لا

فيه ريب)، لو كانت (لا فيه ريب) لكان الريب ثابتاً في غيره من الكتب، وغيره من الكتب منه

ما هو من عند الله كالتوراة والإنجيل، وهذه لا ريب فيها كذلك، لذلك قال: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا

رَيْبَ فِيهِ﴾.

قال الناظم - رحمه الله - :

البَابُ الرَّابِعُ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

- ٤٤- ثُمَّ مَعَ الْمَفْعُولِ حَالُ الْفِعْلِ كَحَالِهِ مَعَ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ
 ٤٥- تَلَبَّسٍ لَا كَوْنٍ ذَاكَ قَدْ جَرَى وَإِنْ يُرَدُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا
 ٤٦- النَّفْيِ مُطْلَقًا أَوْ الْإِثْبَاتِ لَهُ فَذَاكَ مِثْلُ لَازِمٍ فِي الْمَنْزِلَةِ
 ٤٧- مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَإِلَّا لَزِمَا وَالْحَذْفُ لِلْبَيَانِ فِيمَا أَبْهَمَا
 ٤٨- أَوْ لِمَجِيءِ الذَّكْرِ أَوْ لِرَدِّ تَوْهَمِ السَّامِعِ غَيْرَ الْقَصْدِ
 ٤٩- أَوْ هُوَ لِلتَّعْمِيمِ أَوْ لِلْفَاصِلَةِ أَوْ هُوَ لِاسْتِهْجَانِكَ الْمُقَابَلَةِ
 ٥٠- وَقَدْ مَعَ الْمَفْعُولِ أَوْ شَبِيهَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصِبْ تَغْيِينُهُ
 ٥١- وَبَعْضُ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا إِذَا اهْتِمَامٌ أَوْ لِأَضْلٍ عِلْمَا



قَالَ الشَّارِحُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - :

هذا الباب الرابع في أحوال متعلقات الفعل فقال:

- ٤٤- ثُمَّ مَعَ الْمَفْعُولِ حَالُ الْفِعْلِ كَحَالِهِ مَعَ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ
 ٤٥- تَلَبَّسٍ لَا كَوْنٍ ذَاكَ قَدْ جَرَى

يقول: إن الغرض من تعلق المفعول بالفعل هو الغرض نفسه من إسناد الفعل إلى

الفاعل، (ثُمَّ مَعَ الْمَفْعُولِ) أي المفعول به (حَالُ الْفِعْلِ كَحَالِهِ مَعَ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ تَلَبَّسٍ)

الغرض من إسناد الفعل إلى الفاعل هو الإشعار بتلبسه به، فإذا قُلْتُ: «أَكْرَمَ زَيْدٌ» فالقصد

تلبس زيد بالإكرام من جهة وقوعه منه، وإذا قُلْتُ: «أَكْرَمَ زَيْدٌ» فالقصد تلبس زيد بالإكرام من

جهة وقوعه عليه، وإذا قُلْتُ: «أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا» فالقصد تلبس زيد بالإكرام من جهة وقوعه منه

وتلبس عمرو بالإكرام من جهة وقوعه عليه، والذي ميز ذلك هو الرفع والنصب، المرفوع هو الذي وقع الفعل منه، والمنصوب هو الذي وقع الفعل عليه.

(لَا كَوْنُ ذَاكَ قَدْ جَرَى) أي ليس المقصود مجرد إثبات وقوع الحدث.

إذا أردت مجرد إثبات وقوع الإكرام فإنك تقول: «وَقَعَ إِكْرَامٌ» مثلاً ولا تقول: «أكرم زيدٌ».

٤٥ - وَإِنْ يُرَدُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا

٤٦ - النَّفْيُ مُطْلَقًا أَوْ الْإِثْبَاتُ لَهُ فَذَاكَ مِثْلُ لَازِمٍ فِي الْمَنْزِلَةِ

٤٧ - مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ
.....

يقول: (وَإِنْ يُرَدُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا) أي إن لم يكن المفعول به قد ذكر (النَّفْيُ مُطْلَقًا أَوْ

الْإِثْبَاتُ لَهُ) أي المراد مجرد إثبات الفعل للفاعل أو نفيه عنه دون قصد التعلق بمفعول أصلاً

(فَذَاكَ مِثْلُ لَازِمٍ فِي الْمَنْزِلَةِ) أي يُنَزَّلُ الفعل المتعدي منزلة اللازم في عدم الحاجة للمفعول

لذا قال: (مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ).

المفعول به المحذوف له حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون المراد مجرد إثبات وقوع الفعل للفاعل أو نفيه عنه من غير قصد

التعلق بمفعول أصلاً فهنا ينزل الفعل المتعدي منزلة اللازم في عدم الحاجة للمفعول فلا

تُقَدَّرُ مفعولاً أصلاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٣]، ليس المقصود هنا أنه أضحك

فلاناً وأبكى فلاناً بل المقصود أنه منه الإضحاك ومنه الإبكاء فلا يُقَدَّرُ المفعول به، لأنه ليس

له مفعولٌ أصلاً كما قال الناظم: (مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] المقصود: منه الإماتة ومنه الإحياء.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] ليس

المقصود لا يستوي الذين يعلمون شيئاً مخصوصاً والذين لا يعلمون ذلك الشيء

المخصوص بل المقصود: أنه لا يستوي من عنده حقيقة العلم ومن ليست عنده.

هذه الحالة الأولى للمفعول المحذوف.

الحالة الثانية: أن يُحذفَ ويُقصدَ تعلقُ الفعلِ بمفعولٍ غير مذكور، فهذه التي قال فيها:

(وَالْأَيُّ) يعني بأن قُصدَ تعلقُ الفعلِ بمفعولٍ غير مذكور (لِزِمَا) أي لزم تقدير المفعول.

ثم بيّن أغراض حذف المفعول فقال: (وَالْحَذْفُ) أي حذفُ المفعول به الذي قُصد به

تعلقُ الفعلِ به

٤٧- لِلْبَيَانِ فِيمَا أُبْهِمَا

٤٨- أَوْ لِمَجِيءِ الذِّكْرِ أَوْ لِرَدِّ تَوْهْمِ السَّامِعِ غَيْرِ الْقَصْدِ

٤٩- أَوْ هُوَ لِلتَّعْمِيمِ أَوْ لِلْفَاصِلَةِ أَوْ هُوَ لِاسْتِهْجَانِكَ الْمُقَابَلَةِ

هذه ستة أغراض لحذف المفعول الذي قُصد تعلقُ الفعلِ به.

الغرض الأول: الإيضاح بعد الإبهام ومنه حذف مفعول المشيئة بعد (لو).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، مفعول الفعل (شاء) محذوف

والتقدير: لو شاء هدايتكم.

حذفُ المفعول هنا سَبَبُ إبهامٍ شوقك لمعرفة الجواب، فإذا جاءك الجواب بعد ذلك:

﴿لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ عرفت المفعول به المحذوف وأن التقدير (هدايتكم) فتمكن ذلك في نفسك.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، مفعول الفعل (شاء) محذوف والتقدير: لو شاء الله إذهب سمعهم وأبصارهم لذهب بسمعهم وأبصارهم. هذا قوله: (لِلْيَانِ فِيمَا أُبْهِمَا).

ثم قال: (أَوْ لِمَجِيءِ الذُّكْرِ) هذا الغرض الثاني وهو أن يُحذف المفعول به لمجيء ذكر المفعول ثانيًا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه دون ضميره إظهارًا لكمال العناية بوقوع الفعل على صريح اللفظ لا على غيره، وذلك كقول البحري:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ دَدَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

المعنى: (قد طلبنا لك مثلاً) فحذف مفعول طَلَبَ، ليُعلقه بالفعل (نجد) باسمه الصريح لأنه لو قال: (طلبنا لك مثلاً فلم نجد) لَن يأتى بالاسم الصريح في مفعول نجد، فحذف مفعول (طلب) ليُعلقه بـ (لَمْ نجد) باسمه الصريح لأن عدم وجدان المثل أشد في المدح من طلب المثل.

أيُّهما أبلغ في المدح أن يقول: (طلبنا لك مثلاً فلم نجد) أو أن يقول: (طلبنا فلم نجد لك مثلاً)؟ الثاني أبلغ. هذا قوله: (أَوْ لِمَجِيءِ الذُّكْرِ) أي لمجيء ذكره على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه دون ضميره، وفي هذا إظهاراً لكمال العناية به.

قال: (أَوْ لِرَدِّ تَوْهَمِ السَّامِعِ غَيْرِ الْقَصْدِ) هذا الغرض الثالث من أغراض حذف المفعول

به وهو منع توهم السامع قبل إتمام الكلام غير المراد، ومنه قول الشاعر:

وَكَمْ ذُذَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظَمِ

أي حزن اللحم إلى العظم، حذف المفعول به (اللحم) لأنه لو قال: (حزن اللحم إلى العظم) سيتوهم السامع قبل تمام الكلام أنها مصيبة هينة لَمْ تصل إلى العظم، وهذا يخالف مقصود الشاعر مِنْ أنها شِدَّةٌ عظيمة دفعها هذا الممدوح عنه، فحذف المفعول به أبلغ.

قال: (أَوْ هُوَ لِلتَّعْمِيمِ) هذا الغرض الرابع من أغراض حذف المفعول به وهو التعميم مع الاختصار ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] أي يدعو كل أحد.

ومنه: (قد كان منه ما يؤلم) أي ما يؤلم كل أحد.

لو صُرِّحَ بالمفعول لحصل التعميم، لكن ستفوت فائدة الاختصار، فالغرض هنا هو التعميم مع الاختصار.

قال: (أَوْ لِلْفَاصِلَةِ) الفاصلة: آخر الآية القرآنية وهي تُقَابِلُ السَّجْعِ فِي النَثْرِ وَالْقَافِيَةِ فِي الشَّعْرِ.

هذا الغرض الخامس من أغراض حذف المفعول به وهو مراعاة الفاصلة ومنه قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] حُذِفَ المفعول به وهو الكاف في (قلَى) مراعاة لفواصل الآي، والنكات - كما سبق - لا تتزاحم فبعض المفسرين قال: هو تَلَطُّفٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبعضهم قال: هو للاختصار، ولا مانع من اعتبار ذلك كُلَّهُ.

قال: (أَوْ هُوَ لِاسْتِهْجَانِكَ الْمُقَابَلَةِ) هذا الغرض السادس من أغراض حذف المفعول به وهو استهجان مقابلة السامع بالاسم الصريح للمفعول ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١] الفعل (اتخذ) ينصب مفعولين والتقدير: اتخذتم العجل

إلها، لكن حُذِفَ المفعول الثاني لشناعة ذكرِ اتخاذ العجل إلهاً.

٥٠- وَقَدِّمِ الْمَفْعُولَ أَوْ شَبِيهَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصِبْ تَعْيِينَهُ

ذكر غرضًا واحدًا لتقديم المفعول به وهو **الرد على الخطأ في تعيين المفعول** ومنه أن

تقول: «زيدًا رأيتُ» لمن ظنك رأيتَ غيره، هذا مثال تقديم المفعول، وتقول: «راكبًا جئتُ»

لمن ظنك جئتُ ماشيًا وهذا مثال تقديم شبيه المفعول لأن (راكبًا) حال.

وقد يكون الغرض من تقديم المفعول به الحصر ومنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

ثم ختم هذا الباب بمسألة تقديم بعض المعمولات على بعض فقال:

٥١- وَبَعْضُ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا إِذَا اهْتِمَاءٌ أَوْ لِأَصْلِ عِلْمًا

ذكر - رحمه الله - غرضين من أغراض تقديم بعض المعمولات على بعض:

الغرض الأول - وأخره الناظم - : **كون تقديمه هو الأصل** كما لو قدمت المفعول الأول

على المفعول الثاني في قولك: «أعطيتُ زيدًا كتابًا» قدمت زيدًا لأن الأصل تقديم المفعول

الأول على الثاني، وزيد هو المفعول الأول والكتاب هو المفعول الثاني.

الغرض الآخر: **كون ذكره أهم** ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - : «وتجدون شرَّ الناس

ذا الوجهين» الأصل: (وتجدون ذا الوجهين شرَّ الناس) لكنه قدَّم المفعول الثاني (شرَّ الناس)

للاهتمام.

قال الناظم - رحمه الله - :

البَابُ الْخَامِسُ: الْقَصْرُ

- ٥٢- الْقَصْرُ نَوْعَانِ حَقِيقِيٌّ وَذَا نَوْعَانِ وَالثَّانِي إِضَافِيٌّ كَذَا
٥٣- فَقَصْرُكَ الْوَصْفَ عَلَى الْمُوصُوفِ وَعَكْسُهُ مِنْ نَوْعِهِ الْمَعْرُوفِ
٥٤- طُرْقُهُ النَّفْيُ وَالْإِسْتِثْنَا هُمَا وَالْعَطْفُ وَالتَّقْدِيمُ ثُمَّ إِنَّمَا
٥٥- دَلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالْفَحْوَى وَمَا عَدَاهُ بِالْوَضْعِ وَأَيْضًا مِثْلَ مَا
٥٦- الْقَصْرُ بَيْنَ خَبَرٍ وَمُبْتَدَأٍ يَكُونُ بَيْنَ فَاعِلٍ وَمَا بَدَأَ
٥٧- مِنْهُ وَمَعْلُومٌ وَقَدْ يُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ أَوْ ذَا يُبَدَلُ



قَالَ الشَّارِحُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - :

هذا باب القصر وهو خامس أبواب علم المعاني، والقصر عند البلاغيين: هو تخصيص

شيءٍ بشيءٍ بطريق مخصوص.

قال الأخضرى في الجوهر المكنون:

تَخْصِيصُ أَمْرٍ مُطْلَقًا بِأَمْرٍ هُوَ الَّذِي يَدْعُوهُ بِالْقَصْرِ

قال - رحمه الله - :

- ٥٢- الْقَصْرُ نَوْعَانِ حَقِيقِيٌّ وَذَا نَوْعَانِ وَالثَّانِي إِضَافِيٌّ كَذَا
٥٣- فَقَصْرُكَ الْوَصْفَ عَلَى الْمُوصُوفِ وَعَكْسُهُ مِنْ نَوْعِهِ الْمَعْرُوفِ

القصر نوعان: حقيقي وإضافي.

- فالقصر الحقيقي: هو ما اختص فيه المقصور بالمقصور عليه بحيث لا يتجاوزه إلى

غيره نحو قولك: «لا يعلم الغيب إلا الله».

- والقصر الإضافي: ما اختص فيه المقصور بالمقصور عليه بالإضافة إلى شيء مُعَيَّن نحو قولك: «ما نجح من الطلاب إلا زيد» المقصود بالإضافة إلى طلاب فصله فقط فهو قصرٌ إضافي.

ثم كل واحدٍ منهما إما قصر صفة على موصوف أو قصر موصوفٍ على صفة. في «إلا» ما قبلها هو المقصور، وما بعدها هو المقصور عليه، فإذا قُلْتَ: «لا شاعر إلا المتنبي» فقد قصرت صفة الشاعرية على المتنبي ونفيتَها عن غيره، المقصور: ما قبل «إلا» وهو الوصف، والمقصور عليه: ما بعدها وهو الموصوف، فهذا قصر صفة على موصوف.

وإذا قُلْتَ: «ما المتنبي إلا شاعر» فقد قصرت الموصوف على الصفة، أثبتَّ للمتنبي صفة الشاعرية ونفيتَ عنه غيرها من الصفات، ففرقُ بين: «لا شاعر إلا المتنبي» وما المتنبي إلا شاعر» إذا قُلْتَ: «لا شاعر إلا المتنبي» قصرت صفة الشاعرية على المتنبي ونفيتَها عن غيره، وإذا قُلْتَ: «ما المتنبي إلا شاعر» أثبتَّ له صفة الشاعرية ونفيتَ عنه غيرها من الصفات.

هذا قوله: (القَصْرُ نَوْعَانِ حَقِيقِيٌّ وَذَا نَوْعَانِ) وهما قصر صفة على موصوف وقصر موصوف على صفة (وَالثَّانِي إِضَافِيٌّ كَذَا) والإضافي كالحقيقي في النوعين السابقين قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة.

وليس المقصودُ بالصفة هنا الصفة المعروفة في النحو بل المقصود المعنى القائم بغيره كالقيام والقعود.

٥٤- طُرُقُهُ النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءُ هُمَا وَالْعَطْفُ وَالتَّقْدِيمُ ثُمَّ إِنَّمَا

ذكر في هذا البيت أربعة طُرُقٍ للقصر:

الأول: **النفي والاستثناء** كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ

الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾.

الثاني: **العطف بـ «لا وبلى ولكن»** مثال العطف بـ «لا» أن تقول: «الذي حضر زيدٌ لا عمرو»

المقصور عليه ما قبل لا، قُصِرَ الحضور على «زيد».

ومثال العطف بـ «بلى» أن تقول: «ما حضر عمرو وبلى زيد» المقصود عليه ما بعد «بلى».

ومثال العطف بـ «لكن» أن تقول: «ما حضر عمرو ولكن زيد» المقصود عليه ما بعد

«لكن».

الثالث: **تقديم ما حقه التأخير** ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ أي لا على غيره،

وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

الرابع: **«إنما»** ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ المقصود عليه هو المؤخر، قصره -

صلى الله عليه وسلم - على النذارة.

وللقصر طرق أخرى غير ما ذكر الناظم منها: **ضمير الفصل** ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ رَبَّكَ

هُوَ أَعْلَمُ﴾ وقد سبق ذلك عند قول الناظم: **(وَالْفَصْلُ لِلتَّخْصِيصِ)**.

ومنها: **تعريف الجزأين** ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] وقد سبق في شرح

البيت (٤٣) أن تعريف المُسند يُفيد فائدة زائدة لا يفيدها تعريف المُسند إليه وهي القصر.

ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم -: **«وتحليلها التسليم»** (تحليلها) معرفةٌ بالإضافة إلى

المعرفة أضيف (تحليل) إلى الضمير، و(التسليم) مُعَرَّفٌ بِأَلٍ فيفيد قصر التحليل على التسليم، ومنه: «اللهم أنت ربي» (أنت) ضمير والضمير من المعارف، (ربي) مُضَافٌ إِلَى الضمير، الجزآن معرفان فهذا فيفيد القصر، ومنه: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» الجزآن معرفان فهذا يفيد القصر، ومنه: «الدعاء هو العبادة» (الدعاء) معرفة، و(العبادة) معرفة، فهذا يفيد القصر، وضمير الفصل هنا يفيد تأكيد القصر.

إذن طرق القصر التي ذكرها الناظم أربعة: النفي مع الاستثناء، والعطف بـ «لا وبـ» ولكن، وتقديم ما حقه التأخير، و«إنما».

ويُستفاد مما ذكره في قوله: (وَالْفَضْلُ لِلتَّخْصِيصِ) أن ضمير الفصل يُفيد التخصيص، فهذا طريقٌ خامس، وسبق في الكلام عن المُسند أن تعريفه يفيد القصر، فهذا طريقٌ سادس.

٥٥- دَلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالْفَحْوَى وَمَا عَدَاهُ بِالْوَضْعِ

الطرق التي ذكرها الناظم كلها وُضعت لإفادة القصر إلا طريقاً واحداً هو تقديم ما حقه التأخير فإنه لَمْ يوضع لإفادة القصر، فقد يأتي لإفادة القصر، وقد يأتي لغير القصر فيفيد القصر بالقرائن ودلالة السياق.

مثال التقديم لغير القصر أن تقول لضيف عندك تُريد أن تُكرمه وأفضل الطعام الذي عندك الثريد فتقول له: «الثريد كُل» ليس المقصود القصر وألا يأكل إلا من الثريد لأن المقام مقام إكرام، لكن المقصود الاهتمام، فتقديم ما حقه التأخير هنا الغرض منه الاهتمام.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] التقديم هنا ليس للقصر فلا يجوز قهر اليتيم ولا غيره بل هو للاهتمام فإن اليتيم لضعفه مظنةً لأن يُقهر فُقَدِمَ لأجل الاهتمام.

فإذا كان التقديم يأتي للقصر ويأتي لغيره فهذا يدل على أنه لم يوضع للقصر، وإنما يقال بإفادته القصر إذا دلت القرائن على ذلك، هذا معنى قوله:

٥٥- دَلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالْفَحْوَى وَمَا عَدَاهُ بِالْوَضْعِ

أي يدل التقديم على القصر بالفحوى أي بسياق الكلام والقرائن وما عداه وهو النفي مع الاستثناء والعطف بـ «لا، وبـ «ولكن» و«إنما» يفيد القصر بالوضع أي هو موضوع للقصر.

٥٥- وَأَيْضًا مِثْلَ مَا

٥٦- الْقَصْرُ بَيْنَ خَبَرٍ وَمُبْتَدَأٍ يَكُونُ بَيْنَ فَاعِلٍ وَمَا بَدَأَ

٥٧- مِنْهُ

يقول: إنه كما يكون القصر بين الخبر والمبتدأ يكون بين الفاعل وما بدا منه وهو الفاعل أي يكون القصر بين الخبر والمبتدأ وبين الفاعل والفاعل.

مثال: القصر بين الخبر والمبتدأ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾.

ومثاله بين الفاعل والفاعل: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩]، ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا

ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣].

٥٧- وَمَعْلُومٌ وَقَدْ يُنْزَلُ مَنَزَلَةَ الْمَجْهُولِ أَوْ ذَا يُبَدَلُ

الأصل في القصر بـ«إنما» أن يكون لشيء يعرفه المخاطب ولا يُنكره، والأصل في القصر بالنفي والاستثناء أن يكون لأمر يُنكره المخاطب أو يجهله.

مثاله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ أخوة المؤمنين معلومة فاستعملت «إنما».

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥] هم يُنكرون هذه الحقيقة

وهي توحيد الله فاستعمل معهم النفي والاستثناء.

(وَقَدْ يُنَزَّلُ مَنْزِلَةً الْمَجْهُولِ أَوْ ذَا يُبَدَّلُ) يقول: قد يُنَزَّلُ المعلوم منزلة المجهول، وقد يُنَزَّلُ

المجهول منزلة المعلوم.

إذا قيل: يُنَزَّلُ المعلوم منزلة المجهول فمعناه: أن يُستعمل للمعلوم النفي والاستثناء؛ لأن

المعلوم تُستعمل له «إنما»، فإذا نُزِّلَ منزلة المجهول استعملت له النفي والاستثناء، مثاله:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ هذا خطابٌ للصحابه وهم لا يُنكرون هذه

الحقيقة لكن لما نُزِّلَ استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه استعمل النفي والاستثناء.

وقد يُنزل المجهول منزلة المعلوم، فتُستعمل له «إنما» التي تُستعمل للمعلوم، مثاله

قولهم: **﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾** انظر كيف جعلوه من المُسَلَّمات، ومثله: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا**

تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] كأنهم يقولون: إصلاحنا أمرٌ ظاهرٌ

لكل أحد، هم يُفسدون في الأرض ويدَّعون أنهم مُصلحون بل يدَّعون أن إصلاحهم ظاهرٌ لا

يُنكره أحد فاستعملوا «إنما» لذلك جاء الرد عليهم قوياً: **﴿أَلَا﴾** صَدَرَ الكلام بحرف التنبيه

الذي يدل على أن الكلام مما له خطر **﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾** «إِنَّ» تفيد التوكيد، واسم إن

وخبرها معرفتان وتعريف الجزأين يفيد القصر، ثم أُكِّد هذا القصر بتوسط ضمير الفصل

فانظر كيف جاء الكلام قوياً مؤكداً بـ «إِنَّ» وباسمية الجُملة وتعريف الخبر الذي هو المُسند

وبضمير الفصل وبتصدير الكلام بحرف التنبيه الذي يدل على أن مضمون الكلام مما له

خطر ثم عقبه بما يدل على التوبيخ والتقريع **﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾** [البقرة: ١٢].

قال الناظم - رحمه الله - :

البَابُ السَّادِسُ: الْإِنْشَاءُ

- ٥٨- يَسْتَدْعِي الْإِنْشَاءُ إِذَا كَانَ طَلَبُ مَا هُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ وَالْمُنْتَخَبُ (لَيْتَ) وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوُقُوعُ فِيهِ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالْمَوْضُوعُ لَهُ كَمْ، كَيْفَ، أَيَّانَ، مَتَى، وَأَنْى (هَمْزًا) عَدَا تَصَوُّرٌ وَهِيَ هُمَا وَغَيْرِ ذَا يَكُونُ وَالتَّحْقِيرُ وَقَدْ لِأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَائِي وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزُ وَالنِّدَا يَجِيءُ ثُمَّ مَوْضِعَ الْإِنْشَاءِ وَالْحِرْصُ أَوْ بَعْكَسٍ ذَا تَأَمُّلٍ
- ٥٩- فِيهِ: التَّمَنِّي وَلَهُ الْمَوْضُوعُ
- ٦٠- وَ(لَوْ) وَ(هَلْ) مِثْلُ (لَعَلَّ) الدَّاخِلَةُ
- ٦١- هَلْ، هَمْزَةٌ، مَنْ، مَا، وَأَيٌّ، أَيْنَا
- ٦٢- فَ-(هَلْ) بِهَا يُطْلَبُ تَصَدِيقٌ وَمَا
- ٦٣- وَقَدْ لِلِاسْتِبْطَاءِ وَالتَّقْرِيرِ
- ٦٤- وَالْأَمْرُ وَهُوَ طَلَبُ اسْتِعْلَاءٍ
- ٦٥- وَالنَّهْيُ وَهُوَ مِثْلُهُ بِ-(لَا) بَدَا
- ٦٦- وَقَدْ لِلِاخْتِصَاصِ وَالِإِغْرَاءِ
- ٦٧- قَدْ يَقَعُ الْخَبَرُ لِلتَّفَاوُلِ



قَالَ الشَّارِحُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - :

الإنشاء: ما لا يحتمل الصدق والكذب، وضده الخبر وهو ما يحتملهما.

مُحْتَمِلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ الْخَبَرُ وَغَيْرُهُ الْإِنْشَاءُ وَلَا ثَالِثَ قَر

والإنشاء نوعان: طلبي وغير طلبي، ومحل عناية البلاغيين الإنشاء الطلبي.

قال رحمه الله: (يَسْتَدْعِي الْإِنْشَاءُ إِذَا كَانَ طَلَبٌ) يعني إذا كان طلبًا، وقف عليه على لغة

ربيعة فإنهم يقفون على المنصوب بلا ألف كما قال ابن مالك في الكافية الشافية:

كَذَا لَدَى رَبِيعَةِ الْمُنَوَّنِ فِي نَصْبٍ أَوْ فِي غَيْرِهِ يُسَكَّنُ

يقولون: «رأيتُ زيدَ» بلا ألف.

(يَسْتَدْعِي الْإِنْشَاءَ إِذَا كَانَ طَلَبَ مَا هُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ) الإنشاء الطلبي يستدعي حصول

شيءٍ غير حاصلٍ وقت الطلب.

والقسم الثاني من الإنشاء: الإنشاء غير الطلبي وهو الذي لا يتضمن طلب حصول شيء

غير حاصل وقت الطلب، كالقسم كما لو قلت: «والله لأفعلنَّ الخير» وكصيغ العقود كما لو

قلت: «بعثُ» و«اشتريتُ» في إنشاء العقد.

(وَالْمُتَّخَبُ فِيهِ: التَّمَنِّي) الكلام هنا عن الإنشاء الطلبي، والمتَّخَب من أنواع الإنشاء

الطلبية هو ما ذكره هنا وهو التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء، وسيأتي عليها في النظم،

والناظم قال: (وَالْمُتَّخَبُ) والواقع أنه لا يوجد غيرها لكنه تابع القزويني فإن القزويني قال:

(منها) ثم ذكر هذه الخمسة.

(وَلَهُ الْمَوْضُوعُ «لَيْتَ») الأداة الأصلية التي وُضعت للتمني هي (لَيْتَ) (وإن لم يكن

الْوُقُوعُ) أي وإن لم يحصل الوقوع هذا على أن (كان) تامّة، وعلى أنها ناقصة فالتقدير: وإن

لم يكن الوقوع ممكناً بل مُحالاً، والمقصود: أنه لا يُشترط إمكان المُتَمَنَّى بل المُتَمَنَّى إما

متعذّر أو متعسّر.

في الرجاء لا بد من إمكان الحصول، أما في التمني فإنه يجوز أن يكون التمني لشيءٍ

محال، بل الأصل في التمني أن يكون مُحالاً، فإذا كان ممكناً فهو إما أن يكون طمعٌ وتوقعٌ

في وقوعه، أو ألا يكون طمعٌ وتوقعٌ في وقوعه، فالذي لا طمع في وقوعه هو الذي يجوز أن

يكون مُتَمَنَّى، فليت تُستعمل في الشيء المُستحيل المتعذّر أو البعيد المتعسّر، مثال

المستحيل:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

ومثال البعيد قول الفقير: «لَيْتَ لِي مَالًا فَأُحِجَّ بِهِ» فـ«لَيْتَ» تُستعمل في المستحيل أو في الشيء الممكن لكن لا طمع في وقوعه لبعده، وأما «عسى» فتُستعمل للذي طُمع في وقوعه مع إمكانه، ولعلَّ تُستعمل فيما تُوقع وقوعه مع إمكانه، فالمقصود: أن «لَيْتَ» تُستعمل في المُستحيل الذي لا يُمكن وقوعه، أو في المتعسر البعيد الوقوع.

قال: (وَلَوْ) وَ(هَلْ) مِثْلُ (لَعَلَّ) الدَّاخِلَةُ فِيهِ) هنا انتقل إلى الإشارة إلى أدوات أخرى تأتي للتمني لكن التمني بها مجاز، الموضوع للتمني إنما هو «لَيْتَ»، وأما «لَوْ» و«هَلْ» و«لَعَلَّ» فإنه قد يُتمنى بها، مع أنها ليست موضوعاً للتمني.

من التمني بـ «لَوْ» قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَن لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢].

ومن التمني بـ «هَلْ» قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي

كُنَّا نَعْمَلُ﴾.

ومن التمني بـ «لَعَلَّ» قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾.

ثم قال - رحمه الله -:

٦٠- وَالْإِسْتِفْهَامُ وَالْمَوْضُوعُ لَهُ

٦١- هَلْ، هَمْزَةٌ، مَنْ، مَا، وَأَيُّ، أَيْنَا كَمْ، كَيْفَ، أَيَّانَ، مَتَى، وَأَنْتَى

٦٢- فَ-(هَلْ) بِهَا يُطَلَّبُ تَصْدِيقٌ وَمَا (هَمْزًا) عَدَا تَصَوُّرٌ وَهِيَ هُمَا

الاستفهام: هو طلبُ حصول صورة الشيء في الذهن، ويكون بأدواتٍ مخصوصة، وهذه

الأدوات على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يُطلب به التصديق.

والقسم الثاني: ما يُطلب به التصوُّر.

والقسم الثالث: ما يُطلب به التصديق والتصوُّر.

التصوُّر: إدراك المُفرد، والتصديق: إدراك النسبة، قال في «السُّلَم المرونق»:

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عِلْمٌ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصَدِيقٍ وَسَمٍ

فإذا قيل لك: ما اللّجين؟ فقلت: اللجين: الفضة، فهذا السؤال عن مفرد، فـ«ما» هنا للتصوُّر.

وإذا قيل لك: أزيدُ قديم أم عمرو؟ فهذا السؤال عن الفرد القادم فهذا تصوُّر، لكن لو قيل لك: أقدم زيد؟ هنا السؤال عن نسبة القدوم إلى زيد فهذا تصديق.

أدوات الاستفهام على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يُطلب به التصديق وهو «هل» قال: (فـ«هل» بِهَا يُطْلَبُ تَصَدِيقٌ) مثاله:

«هل قديم زيد؟» هذا سؤال عن نسبة القدوم إلى زيد.

قال: (وَمَا هَمْزًا عَدَا تَصَوُّرٌ) ما عدا الهمزة وهل يُطلب به التصوُّر وهو الذي ذكره في

البيت السابق:

٦١- هَلْ، هَمْزَةٌ، مَنْ، مَا، وَأَيُّ، أَيْنَا كَمْ، كَيْفَ، أَيَّانَ، مَتَى، وَأَنْتَى

(مَنْ) يُسأل بها عن العالم، مثلاً في أسئلة القبر: من ربُّك؟ فيُطلب بها التصوُّر لأنها لإدراك

المُفرد.

(مَا) يُسأل بها عن أحد أمرين: عن شرح الاسم باسم أشهر منه، مثلاً: ما اللُّجَيْن؟ تقول: الفضة، ما النُّضَار؟ تقول: الذهب، فيُسأل بها عن شرح الاسم باسم أشهر منه، ويُسأل بها عن حقيقة المسمى أي يُطلب بها شرح حقيقة المسمى ما الصَّلَاة؟ ما الزَّكَاة؟ ما الصَّيَام؟ ما الْحَجُّ؟ المطلوب شرح حقيقة المسمى.

(وَأَيُّ) يُطلب بها تمييز أحد المتشاركين في أمر يعُمُّهما ومنه: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ و﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ تقول: «أَيُّ الرجلين عندك؟» يُطلب بها تمييز أحد المتشاركين في أمر يعُمُّهما، أو المتشاركين في أمر يعُمُّهم كما لو قلت: «أَيُّ الرجال قام؟».

(أَيْنَ) يُسأل بها عن المكان «أين زيد؟»

(كَمْ) يُسأل بها عن العدد «كم جزءاً حفظت؟»

(كَيْفَ) يُسأل بها عن الحال «كيف جئت؟»

(أَيَّانَ) يُسأل بها عن الزمان المستقبل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾.

(مَتَى) يُسأل بها عن الزمان مُطلقاً ماضياً كان أو مستقبلاً «متى سافرت؟» للماضي، «متى تُسافر؟» للمستقبل.

(وَأَنَّى) تأتي بمعنيين على المشهور بمعنى «كَيْفَ» ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى

قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] أي كيف يُحيي

هذه الله بعد موتها، وتأتي بمعنى: «مِنْ أَيْنَ» ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا

رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّنِي لَكَ هَذَا﴾ أي مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟

وتأتي لمعنى ثالث على قلة وهو «متى» تقول: «أنى تكون زيادة النيل؟» أي متى تكون

زيادة النيل؟

ثم قال: (وهي هَمَا) الهمزة تأتي للتصور والتصديق ففي قولك: «أقدم زيد؟» هنا الهمزة

للتصديق.

«أأنت المسافر أم زيد؟» هنا الهمزة للتصور.

«الفقه درست أم النحو؟» هنا الهمزة للتصور.

٦٣- وَقَدْ لِّلْاِسْتِبْطَاءِ وَالتَّقْرِيرِ وَغَيْرِ ذَا يَكُونُ وَالتَّحْقِيرِ

قد يخرج الاستفهام عما وُضع له فلا يُراد به حصول صورة الشيء في الذهن.

والمعاني التي يخرج إليها الاستفهام كثيرة منها:

(لِلْاِسْتِبْطَاءِ) قد يأتي الاستفهام للاستبطاء نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ

وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ

وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ المقصود هنا الاستبطاء لذلك قال: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾

[البقرة: ٢١٤] ومنه ما في الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقول في مرضه الذي مات

فيه: «أين أنا غدا؟» يستبطئ يوم عائشة فالسؤال هنا للاستبطاء.

(وَالْتَّقْرِيرِ) قد يأتي الاستفهام للتقرير، والمقصود بالتقرير: حمل المخاطب على الإقرار

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكْ نُطْفَعًا مِنْ مَنِيِّ يُمْنِي﴾ [القيامة: ٣٧] المقصود حمل المخاطب على

الإقرار وكذلك في قولك: «ألمّا يحسن ربك إليك!».

(وَعَبْرِ ذَا يَكُونُ وَالتَّحْقِيرِ) قد يأتي الاستفهام للتحقير ومنه: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ

رَسُولًا ﴿[الفرقان: ٤١]﴾ ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦] مقصودهم التحقير، ومنه قول زياد

الأعجم:

فَمَنْ أَنْتُمْ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ
قَضَى اللَّهُ خَلْقَ النَّاسِ ثُمَّ خُلِقْتُمْ بَقِيَّةَ خَلْقِ اللَّهِ آخِرَ آخِرِ
فَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَّا بِمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ وَلَمْ تُذِرْكُوا إِلَّا مِدَقَّ الْحَوَافِرِ

قوله: (فَمَنْ أَنْتُمْ) يقصد به التحقير حتى قال بعض الأدباء: «لَمْ يُقَلَّ فِي الاستحقار مثل

هذه الأبيات».

ويأتي الاستفهام لمعانٍ أخرى منها:

النفى نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠].

والتمني نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣].

والأمر نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١].

والنهي نحو قوله تعالى: ﴿اتَّخِشُونَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

والتوبيخ نحو قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤].

والتعجب نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨].

٦٤- وَالْأَمْرُ وَهُوَ طَلَبُ اسْتِعْلَاءٍ وَقَدْ لَأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَائِي

يقول: إن الأمر هو طلب حصول الفعل على وجه الاستعلاء.

وقد اختلف العلماء: هل يُشترط في الأمر الاستعلاء أو العلو أو يشترطان معًا أو لا

يُشترطان؟

العلو: هيئة راجعة إلى الأمر وهو كونه أعلى من المأمور.

والاستعلاء: هيئة راجعة إلى الأمر وهو كونه بغلظة وقهر.

ومحل تفصيلها غير هذا الموضع لكن الخلاصة ما قاله في المراقي:

وَلَيْسَ عِنْدَ جُلِّ الْأَذْكِيَاءِ شَرْطُ عُلُوٍّ فِيهِ وَاسْتِعْلَاءٍ

وعليه فطلب حصول الفعل هو الأمر سواء أكان الأمر أعلى أم أدنى، وسواء أكان

الطلب بغلظة أم لا.

مثال الأمر: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥].

(وَقَدْ لِأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَاءٍ) أي قد يأتي فعل الأمر والمقصود به غير الأمر.

﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥] المقصود: الدعاء.

﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢] المقصود: الإباحة.

﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] المقصود: التهديد.

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِ بِصُبْحٍ وَمَا الْإِضْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

(انْجَلِ) المقصود: التمني.

﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الملك: ١٣] الأمر هنا للتسوية.

ثم قال - رحمه الله -:

٦٥- وَالنَّهْيُ وَهُوَ مِثْلُهُ بِـ (لَا) بَدَا وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزُ وَالنِّدَا

يقول: النهي كالأمر إلا أنه طلب كَفَّ مبدوء بـ (لا)، وعليه فالنهي طلب الكف عن الفعل

على وجه الاستعلاء، ويقال في شرط الاستعلاء في النهي ما قيل في شرط الاستعلاء في الأمر.

وصيغته: «لا تفعل».

مثال النهي: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ﴾ [الإسراء: ٣٢].

وقد يخرج النهي عن معناه إلى معاني أخرى تُستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ المقصود: الدعاء.

قول السيد لخادمه: «لا تُطع أمري» المقصود: التهديد.

﴿قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨] المقصود: التئيس.

(وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزُ) هذه مسألة تُذكر في النحو وليست من صميم علم البلاغة، يقول:

إنه يجوز أن يُقدَّر الشرط بعد ما تقدّم من التمني والاستفهام والأمر والنهي.

مثال الشرط بعد التمني: «لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفِقَهُ» التقدير: ليت لي مالا إن أرزقته أنفقته.

ومثال الشرط بعد الاستفهام: «أَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ» التقدير: أين بيتك إن تعرّفنيهِ أزرَكَ.

ومثال الشرط بعد الأمر: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١] التقدير: قل تعالوا إن تأتوا أتل.

ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ التقدير: إن تقل لهم: غُضُّوا

يَغُضُّوا.

ومثال الشرط بعد النهي: «لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ» التقدير: لا تدن من الأسد إلا تدن من

الأسد تسلم.

وكون الجازم هو الأداة المُقدرة هذا مذهب جمهور النحاة وصححه كثير من المتأخرين،

لكن الخليل وسيبويه ومن تابعهما على أن الجازم هو الطلب نفسه.

قال: (وَالنِّدَاءُ) النداء: هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو، إذا قلت: «يا زيد» فأنت

تطلب إقباله كأنك تقول: «أدعو زيدًا».

٦٦- وَقَدْ لِيْلَاخْتِصَاصِ وَالْإِغْرَاءِ يَجِيءُ

أي قد يأتي النداء للاختصاص نحو: «أنا أكرم الضيف أيها الرَّجُل» ليس المقصود بـ «أيها الرَّجُل» النداء بل المقصود: «أنا أكرم الضيف مختصًا من بين الرجال بالإكرام» ومنه ما في الصحيحين: «ونهى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن كلامنا أيها الثلاثة من بين من تخلف عنه» أي مختصين من بين من تخلف عنه بالنهي عن الكلام.

«اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» أي مختصين من بين العصائب بمغفرتك.

وقد يأتي النداء للإغراء: «يا شجاع أقدم» ليس المقصود أن تدعو هذا الشجاع بل المقصود أن تغريه بالإقدام.

٦٦- ثُمَّ مَوْضِعُ الْإِنْشَاءِ

٦٧- قَدْ يَقَعُ الْخَبَرُ لِلتَّفَاوُلِ وَالْحِرْصِ أَوْ بَعْكَسِ ذَا تَأْمَلِ

كل من الخبر والإنشاء قد يقع موقع الآخر، مثال وقوع الخبر موقع الإنشاء وهو الذي يُسمى بالخبر الذي يُراد به الإنشاء قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ كأنهن امثلن الأمر بالتربص فهو يُخبر عنه موجودًا، ومثله قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾.

وقد ذكر الناظم غرضين لوقوع الخبر موقع الإنشاء قال: (لِلتَّفَاوُلِ وَالْحِرْصِ).

الغرض الأول: التَّفَاوُلُ بِحُصُولِ الْخَبَرِ كقولك عن ميت: «رحمه الله» هذا خبر مقصود به

الإنشاء أي «اللهم ارحمه» وإنما وقع الخبر موقع الإنشاء للتَّفَاوُلِ بِحُصُولِ الْخَبَرِ.

الغرض الثاني: إظهار الحرص على وقوع الخبر مثل أن أقول: «رزقني الله لقاءكم»

لإظهار الحرص على لقاءكم.

قوله: (أَوْ بَعْكْسٍ ذَا تَأَمَّلٍ) عكس ما تقدم هو وقوع الإنشاء موقع الخبر فهو إنشاء يُراد به

الخبر، مثاله قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود: ٥٤] أي

أشهد الله وأشهدكم، والنكته في وقوع الإنشاء موقع الخبر هي الاحتراز عن مساواة شهادتهم

بشهادة الله، ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ﴾ أي أمر بالقسط

وبإقامة وجوهكم، لكن قال: «وأقيموا وجوهكم» تأكيداً للعناية بالإخلاص، فالمقصود

بإقامة الوجوه كمال الإقبال على عبادة الله سبحانه وتعالى، وهذا يُدرك بالتأمل لذا قال: (أَوْ

بَعْكْسٍ ذَا تَأَمَّلٍ).

قال الناظم - رحمه الله - :

البَابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

- ٦٨- إِنْ نُزِّلَتْ ثَانِيَةٌ مِنْ مَاضِيَةٍ كَنَفْسِهَا أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَةِ
٦٩- فَافْصِلْ وَإِنْ تَوَسَّطَ فَالْوَصْلُ بِجَامِعٍ أَرْجَحُ، ثُمَّ الْفَصْلُ
٧٠- لِلْحَالِ حَيْثُ أَضْلَاهَا قَدْ سَلِمَا أَضْلٌ وَإِنْ مُرَجِّحٌ تَحْتَمَا



قَالَ الشَّارِحُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - :

هذا باب الفصل والوصل وقد قَصَرَ بعضُ العلماءِ البلاغةَ على معرفة الفصل والوصل، فقال: «البلاغة: الفصل والوصل» وَقَصَدَ بذلك المبالغةَ وأنَّ من كَمُلَ في هذا الباب لا بد أن يكون قد كَمُلَ في غيره.

الأبواب السابقة كُلُّهَا في المفردات التي هي أجزاء الجملة أو في الجملة، وهذا الباب هو في الكلام عن العلاقة بين جملتين فأكثر.

الفصل هو: ترك العطف بين الجُمْل، والوصل: هو العطف بين الجُمْل.

قال في الجوهر المكنون:

الْفَصْلُ تَرْكُ عَطْفِ جُمْلَةٍ أَتَتْ مِنْ بَعْدِ أُخْرَى عَكْسُ وَصْلٍ قَدْ ثَبِتَ

قال الناظم - رحمه الله - :

- ٦٨- إِنْ نُزِّلَتْ ثَانِيَةٌ مِنْ مَاضِيَةٍ كَنَفْسِهَا أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَةِ
٦٩- فَافْصِلْ
.....

يقول: إذا نُزِّلَتِ الجملة الثانية من الجملة الأولى (كَنَفْسِهَا) أي تكون الجملة الثانية كأنها

الجملة الأولى نفسها وتدخل تحت هذه الحالة صورتان: كمالُ الاتصال وشبهُ كمال الاتصال (**أَوْ نَزَلَتْ كَالْعَارِيَةِ**) أي تكون الجملة الثانية كأنها منقطعة عن الجملة الأولى وتدخل تحت هذه الحالة صورتان: كمالُ الانقطاع وشبهُ كمال الانقطاع (**فَأَفْصَلَ**) فهذه أربع صُور هي مواضع الفصل التي أشار إليها الناظم.

(**وَأِنْ تَوَسَّطَ فَالْوَصْلُ بِجَامِعٍ أَزْجَحُ**) ذكر موضعاً واحداً للوصل هو التوسط بين الكمالين، والوصل هنا لازم ليس بأرجح فحسب بل الفصل هنا لا يجوز والوصل لازم. ولعل الأولى أن نبدأ بموضع الوصل لأن فهم كمال الانقطاع متوقف على فهم موضع الوصل وهو التوسط بين الكمالين.

التوسط بين الكمالين يتحقق بشرطين:

الشَّرْطُ الأول: اتفاق الجملتين في الخبرية والإنشائية فتكون الجملتان خبريتين أو إنشائيتين.

الشَّرْطُ الثاني: وجود جامع بين الجملتين.

من أمثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الأنفطار: ١٤]، الجملتان خبريتان فتحقق الشرط الأول، ويوجد جامع بينهما؛ لأن تصوّر نعيم الأبرار لا يكمل إلا بتصور جحيم الفجار، فتحقق الشرط الثاني، فهنا يجب الوصل بأن تعطف الجملة الثانية على الأولى.

ومثال اتفاق الجملتين في الإنشائية قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١] جملة: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ إنشائية

وجملة: ﴿كُلُوا﴾ إنشائية فتحقق الشرط الأول، ويوجد جامعٌ بينهما فقد كانوا يطوفون عراً
 فنزل قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ وكانوا يُحَرِّمون بعض المآكل والمشارب
 فنزل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١] فتحقق الشرط الثاني.

هذا موضع التوسط بين الكمالين الذي يجب فيه الوصل.

نرجع إلى مواضع الفصل التي ذكرها في قوله:

٦٨- **إِنْ نُزِّلَتْ ثَانِيَةٌ مِنْ مَاضِيَةٍ كَنَفْسِهَا أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَةِ**

٦٩- **فَافْصِلْ**

أشار الناظم -رحمه الله- إلى أربعة مواضع للفصل:

الموضع الأول: كمال الاتصال وذلك إذا كانت الجملة الثانية بمثابة التوكيد للجملة

الأولى أو البدل أو عطف البيان.

مثال التوكيد قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، (ذلك) الإشارة إلى البعيد

تدل على كمال الكتاب وعلو مكانته، وهذا يستلزم أنه لا ريب فيه، وعليه فقوله تعالى: ﴿لَا

رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] توكيدٌ للجملة الأولى فهذا من مواضع الفصل أي أن الجملة الثانية لا

تُعطف على الأولى، ومثلها قوله تعالى: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق: ١٧] جملة:

﴿أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق: ١٧] توكيدٌ للجملة الأولى في قوله تعالى: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ﴾ وعليه

فلا تُعطف الثانية على الأولى.

ومثال البدل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ *

وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٤] أمدكم الثانية بدلٌ من أمدكم الأولى فهنا يجب الفصل بـ

يؤتى بالواو بين جملة البدل والجملة المبدل منها.

ومثال عطف البيان على الجملة الأولى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ

عَلَى شَجَرَةٍ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠] الجملة الثانية وهي جملة عطف البيان ﴿قَالَ يَا

آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾ بينت ما وسوس به الشيطان فلا يؤتى بالواو

هنا بين الجملتين.

الموضع الثاني: شبه كمال الاتصال وهو أن تكون الجملة الثانية بمثابة جوابٍ عن سؤالٍ

ناشئٍ عن الجملة الأولى، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا

رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣] كأنه قيل لها: لماذا لا تبرئين نفسك؟ فأجابت: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ

بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ فالجملة الثانية بمثابة جوابٍ عن سؤالٍ ناشئٍ عن الجملة الأولى،

فهذا من مواضع الفصل فلا يُعطف بين الجملتين.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ كأنه قيل: ما الذي سيحل بهم؟

الجواب: ﴿إِنَّهُمْ مُعْرَقُونَ﴾.

وقوله: (أَوْ نَزَّلْتُ كَالْعَارِيَةِ) يدخل فيه كمال الانقطاع وشبه كمال الانقطاع.

الموضع الثالث: كمال الانقطاع وهو أن تكون الجملة الثانية منفصلة بالكلية عن الجملة

الأولى، وذلك باختلال أحد شرطي التوسط بين الكمالين، وقد سبق أنه يحصل التوسط بين

الكمالين إذا تحقق شرطان:

الشرط الأول: اتفاق الجملتين في الخبرية والإنشائية.

والشرط الآخر: وجود جامع بين الجملتين.

فإذا اختلَّ واحدٌ من هذين الشرطين فهذا من مواضع الفصل وهو المسمى بكمال الانقطاع.

مثال اختلال شرط الاتفاق في الخبرية والإنشائية قولك: «مات زيدٌ رحمه الله».

«مات زيدٌ» جملة خبرية، «رحمه الله» جملة خبرية يُراد بها الإنشاء والعبرة هنا بمعنى الجملة لا بلفظها، فإذا كانت الجملة خبرية المقصودُ بها الإنشاء فالجملة إنشائية، وقد اختلفت هنا الجملتان فالأولى: خبرية، والأخرى: إنشائية. فلا يجوز الإتيان بالواو، لا تقول: «مات زيدٌ ورحمه الله» بل تقول: «مات زيدٌ رحمه الله»؛ لأن هذا من مواضع وجوب الفصل. ومثال ما اختل فيه شرط وجود الجامع أن يقال مثلاً: «السماء صافية الدنيا متاع» لا علاقة أصلاً بين الجملتين، فلا يجوز هنا العطف، بل الأصل أنه لا بد من مناسبة بين الجمل عطفَ أم لم تعطف، فالمناسبة مطلوبةٌ مطلقاً سواء عطفَ أم لم تعطف، وليس من كلام العرب الجمعُ بين جملٍ متباعدة لا يوجد أيُّ جامعٍ بينها عطفَ أم لم تعطف.

الموضع الرابع: شبه كمال الانقطاع وهو أن يكون عطف الجملة الثانية على الأولى

موهوماً عطفها على غيرها مما لا يُقصد عطفها عليه، وشاهده عند البلاغيين قول الشاعر:

وَتَظُنُّ سَلَمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ

قال: «أراها في الضلال تهيم» ولو أنه قال: «وأراها في الضلال تهيم» لتوهم السامع أنه من

مظنون سلمى فيفسد المعنى الذي قصده الشاعر.

هذا قوله: (إِنْ نَزَلَتْ ثَانِيَةٌ مِنْ مَاضِيَةٍ كَنَفْسِهَا) يدخل هنا كمال الاتصال وشبه كمال

الاتصال (أَوْ نَزَلَتْ كَالْعَارِيَةِ) يدخل هنا كمال الانقطاع وشبه كمال الانقطاع (فَافْصِلْ) هذه

أربعة مواضع يجب فيها الفصل أي ترك العاطف.

(وَأِنْ تَوَسَّطَ فَالْوَصْلُ بِجَامِعٍ أَزْجَحُ) الوصل في التوسط بين الكمالين ليس براجح بل هو

لازم فلو قال: (بِجَامِعٍ يَلْزَمُ) لأصاب.

٦٩- ثُمَّ الْفَضْلُ

٧٠- لِلْحَالِ حَيْثُ أَصْلُهَا قَدْ سَلِمًا أَصْلٌ وَإِنْ مُرْجِحٌ تَحْتَمًا

ذكر الناظم - رحمه الله - مسألتين: الحال المفردة والحال التي وقعت جملة أي الجملة

الحالية.

المسألة الأولى: الحال المفردة.

يجب في الحال المفردة أن تخلو من الواو، تقول: «جاء زيدٌ ضاحكًا» ولا تقول: «جاء

زيدٌ وضاحكًا» فلا يجوز اقتران الواو بالحال المفردة قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾ وقال

تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا﴾.

المسألة الأخرى: الجملة الحالية.

الأصل أن تخلو الجملة الحالية من الواو كأصلها الحال المفردة قال: (ثُمَّ الْفَضْلُ لِلْحَالِ

حَيْثُ أَصْلُهَا قَدْ سَلِمًا أَصْلٌ) يقول: الأصل فصلُ الجملة الحالية؛ لأن أصلها وهو الحال

المفردة لا تقترن بالواو، و«حيث» هنا للتعليل، وفي بعض النسخ: (ثُمَّ الْفَضْلُ بِمَا لِحَالِ أَصْلُهَا

قَدْ سَلِمًا أَصْلٌ)

قال: (وَأِنْ مُرْجِحٌ تَحْتَمًا) أي إذا وُجد مرجحٌ لا قترانها بالواو تحتّم العمل به والمصير

إليه.

والنحاة بينوا متى تقترن الجملة الحالية بالواو، ومتى لا تقترن، فتفصيل هذا يُطلب في كتب النحو، والمرجّح للفصل أو الوصل عندهم هو شَبَهُ الجملة الحالية بأصلها الذي هو المفرد من جهة المعنى فمتى شابهت الجملة الحالية المفرد تحتمت مشابهتها له في ترك الواو، ومتى خالفته تحتمت مخالفتها له فاقرنت بالواو، وإذا توسطت المشابهة جاز ذكر الواو وتركها.

مثاله قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ﴾ هنا جملتان حالتان:

﴿وَهُوَ قَائِمٌ﴾ هذه جملة حالية اقرنت بالواو ﴿يُصَلِّي﴾ هذه جملة حالية خلت من الواو.

وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى * وَهُوَ يَخْشَى﴾ [عبس: ٩] ﴿يَسْعَى﴾ جملة حالية لم

تقترن بالواو وقد تقرر في النحو أن الجملة الحالية إذا كانت مبدوءة بمضارع مثبت ليس بمنفي فإنها تخلو من الواو كما قال ابن مالك:

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتُ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَائِ خَلَتْ

﴿وَهُوَ يَخْشَى﴾ جملة حالية اقرنت بالواو، ويكفيك هنا أن تعرف أن الأصل في الجملة

الحالية ألا تقترن بالواو؛ لأن أصلها وهو الحال المفردة لا تقترن بالواو، لكن إذا وجدَ مُرَجِّحٌ للاقتران بالواو تحتم العمل به.

قال الناظم - رحمه الله - :

البَابُ الثَّامِنُ: الإِيجَازُ وَالِإِطْنَابُ

- ٧١- تَوْفِيَّةُ الْمُرَادِ بِالنَّاقِصِ مِنْ لَفْظٍ لَهُ الْإِيجَازُ وَالِإِطْنَابُ إِنَّ
٧٢- بِزَائِدٍ عَنْهُ وَضَرْبَا الْأَوَّلِ قَصْرٌ وَحَذْفُ جُمْلَةٍ أَوْ جُمْلٍ
٧٣- أَوْ جُزْءٍ جُمْلَةٍ وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِنْهَا الْعَقْلُ
٧٤- وَجَاءَ لِلتَّوْشِيْعِ بِالتَّفْصِيلِ ثَانٍ وَالِإِعْتِرَاضِ وَالتَّذْيِيلِ



قَالَ الشَّارِحُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - :

هذا الباب الثامن من أبواب علم المعاني وهو آخر أبوابه.

كل معنى يقصده المتكلم قد وُضِعَ لَفْظٌ لِيُؤَدِّيَهُ، فإذا كان اللفظ مساوياً للمعنى فهذه تُسمى المساواة، وإذا أُدِّيَ المعنى بلفظٍ أقل من اللفظ الذي وُضِعَ له فهذا الإيجاز، وإذا أُدِّيَ المعنى بلفظٍ زائد عن اللفظ الذي وُضِعَ له لفائدة فهذا الإطناب.

والناظم لم يذكر المساواة، فلعله تركها اختصاراً أو لقلّة الأبحاث المتعلقة بها، وقد قالوا: "إِنَّ الْبَيِّنَ مُسْتَحْضَرٌ فِي الطَّرْفَيْنِ"، وبعض البلاغيين يميل إلى عدم وجودها، وأن الكلام إما إيجاز وإما إطناب، والمشهور إثباتها، والمثال المشهور للمساواة عند البلاغيين قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ

الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ وقول الشاعر:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ

قال - رحمه الله - : (تَوْفِيَّةُ الْمُرَادِ بِالنَّاقِصِ مِنْ لَفْظٍ لَهُ الْإِيجَازُ) الإيجاز هو توفية المعنى

المراد بلفظٍ أقلَّ من اللفظ الذي وُضع له (وَالْإِطْنَابُ إِنْ بَزَائِدٍ عَنْهُ) الإطناب هو توفية المعنى المراد بلفظٍ زائدٍ عن اللفظ الذي وُضع له لفائدة.

ثم قال: (وَضَرْبًا الْأَوَّلِ) وهو الإيجاز (قَصْرٌ وَحَذْفٌ جُمْلَةٍ أَوْ جُزْءٍ جُمْلَةٍ)

الإيجاز قسمان: إيجازٌ قَصْرٍ (بكسر القاف وفتح الصاد كما حققه بعضهم وإن كان المشهور فيه: قَصْرٌ بفتح القاف وسكون الصاد وهي في البيت بفتح القاف وسكون الصاد لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك)، وإيجازٌ حَذْفٍ.

فإيجاز القصر هو الإيجاز الذي ليس سببه الحذف، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] المعنى: أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتِلَ قُتِلَ كان ذلك داعياً إلى ألا يُقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثيرٌ من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان ارتفاع القتل حياةً لهم. هذا المعنى كله ينتظمه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] وهو خيرٌ من قولهم: «القتل أنفى للقتل» من وجوه كثيرة أوصلها البهاء السبكي إلى عشرين وجهاً في «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» وذكر السيوطي ستة منها هي محاسنها في «عقود الجمان» فقال:

بِقِلَّةِ الْحُرُوفِ وَالنَّصِّ عَلَى مَطْلُوبِهِ وَالنُّكْرِ تَعْظِيمًا جَلَا
وَبِالطَّبَاقِ وَعَنِ التَّقْدِيرِ غِنَى وَأَنْ خَلَا عَنِ التَّكْرِيرِ

(بِقِلَّةِ الْحُرُوفِ) إذا عَدَدْتَ ما يُنطق به من حروف ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]

ستجدها عشرة، أما قولهم: «القتل أنفى للقتل» فأربعة عشر حرفاً.

(وَالنَّصُّ عَلَى مَطْلُوبِهِ) الحياة هي المطلوب وهي منصوص عليها في الآية.

(وَالنُّكْرُ تَعْظِيمًا جَلًا) «حياة» في الآية نكرة والمقصود من التنكير هنا التعظيم.

(وَبِالطَّبَاقِ) بين القصاص والحياة، والطباق: التضاد.

(وَعَنِ التَّقْدِيرِ غِنًى) فلا حاجة إلى التقدير في الآية، أما قولهم: «القتل أنفى للقتل»

فمحتاج إلى تقدير أي القتل أنفى للقتل من غيره.

(وَأَنْ خَلَا عَنِ التَّكْرِيرِ) ليس في الآية تكرار، أما قولهم: «القتل أنفى للقتل» ففيه تكرار،

ولا شك أن الخالي من التكرار أحسن من المُشْتَمِلِ عليه، وإن كان التكرار غير مُخِلٍّ بالفصاحة.

وشاع أن «القتل أنفى للقتل» كان يقوله أهل الجاهلية، لكن شكك الرافعي في «وحي

القلم» في كون هذا مثلاً جاهلياً، وذكر أنها مقولة مُخْتَلَقَةٌ في أواخر القرن الثالث الهجري.

القسم الثاني من الإيجاز: **إيجاز الحذف** وهو الإيجاز الذي سببه الحذف فهو تأدية

المعنى المراد بلفظ أقل من اللفظ الذي وُضع له بسبب حذف، وهذا الحذف قد يكون حذف

جُمْلَةٍ أو جَمَلٍ أو جُزْءٍ جُمْلَةٍ كما قال: (وَحَذَفُ جُمْلَةٍ أَوْ جَمَلٍ أَوْ جُزْءٍ جُمْلَةً)

مثال **حذف جزء الجملة** قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾

[الكهف: ٧٩] أي كل سفينة صالحة حُذِفَتِ الصفة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصَرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩] أي آيةً مُبْصَرَةً حُذِفَ الموصوف.

وقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ أي واسأل أهل القرية حُذِفَ المضاف.

وقوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] إن أرادوا ولياً فالله هو الولي حُذِفَ الشرط مع

أداته، وهذه الأمثلة كلها من حذف جزء الجملة.

ومثال **حذف الجملة** قوله تعالى: ﴿أَنْ اَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي

فضربه فانفلق.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي

فأفطر فَعِدَّةً.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي فحلق

ففدية.

ومثال **حذف أكثر من جملة** قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ

بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ والتقدير: ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ إلى يوسف فأرسلوه فأتاه

وقال له: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ

فَقِيرٌ * فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا﴾ نظم الكلام من غير حذف أن يقال: فذهبتا إلى أبيهما وقصتا عليه

ما كان من أمر موسى عليه السلام، فأكبر مساعدته لابتتيه، فأرسل إليه ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا * فَقُلْنَا اذْهَبَا

إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَا هُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦] التقدير: فذهبا إليهم وبلغاهم

رسالة الله تعالى فكذبوهما ﴿فَدَمَّرْنَا هُمْ تَدْمِيرًا﴾.

(وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِنْهَا الْعَقْلُ) يقول: إن الذي يدل على الحذف أنواع ومنها: العقل

ومن دلالة العقل على تعيين المحذوف قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] أي

حُرِّمَ عليكم أكلها، والذي دلنا على تعيين المحذوف هو العقل؛ لأن العقل يأبى إضافة

التحريم إلى الأعيان.

وقد يدل على تعيين المحذوف العادة ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ الذي يمنع من سؤال القرية هو العادة أما العقل فلا يمنع من سؤال القرية.

وقد يدل على تعيين المحذوف الشروع في الفعل كقول المسلم: «بسم الله» وقد شرع يأكل، التقدير: باسم الله أكل.

٧٤- وَجَاءَ لِلتَّوْشِيْعِ بِالتَّفْصِيلِ ثَانٍ وَالْإِعْتِرَاضِ وَالتَّذْيِيلِ

للإطنا ب صور كثيرة ذكر الناظم - رحمه الله - هنا ثلاثة منها:

الصورة الأولى: التَّوْشِيْعُ توسيعُ القُطْنِ: لَفُّهُ بعد نَدْفِهِ، وَنَدْفُ القُطْنِ: ضَرْبُهُ، والمقصود بالتَّوْشِيْعِ عند البلاغيين: ذِكْرُ مَثْنَى أو جمعٍ ثم تفسيرُهُ بمتعاطفين أو متعاطفات، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم -: «نعمتان مغبونٌ فيها كثيرٌ من الناس الصحة والفراغ» ذِكْرُ مَثْنَى وهو «نعمتان» ثم فُسِّرَ بمتعاطفين «الصحة والفراغ».

وقوله - صلى الله عليه وسلم -: «لا يزال قلب الكبير شاباً في اثنتين في حبِّ الدنيا وطولِ الأمل» ذِكْرُ مَثْنَى ثم فُسِّرَ بمتعاطفين.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ [النجم: ٤٥] ذِكْرُ مَثْنَى ﴿الزَّوْجَيْنِ﴾، ثم فُسِّرَ بمتعاطفين ﴿الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾.

الصورة الثانية: الاعتراض وهو أن يؤتى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين من جهة المعنى بجملة أو أكثر لنكتة كتزويه أو دعاء: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] «سبحانه» جملةٌ معترضةٌ لنكتةِ التزويه.

وتقول: «كان - رحمه الله - عالمًا عاملاً» «رحمه الله» جملة معترضة لنكتة الدعاء.

وقال الشاعر:

إِنَّ الثَّمَانِينَ -وَبُلِّغْتَهَا- قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ

قوله: (وَبُلِّغْتَهَا) هذه جملة معترضة لنكتة الدعاء.

الصورة الثالثة: التذييل وهو تعقيب جملة بجملة أخرى تشتمل على معناها لغرض

التوكيد ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]

عُقِبَتْ جملة ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ بجملة ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ وهي تذييل لأنها

تشتمل على معنى الجملة السابقة لغرض التوكيد.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]

قوله: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ هذه الجملة تذييل لأنها تشتمل على معنى ما قبلها لغرض

التوكيد، ثم بعدها قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥] وهذه الجملة تذييل أيضًا

لأنها مشتملة على معنى ما قبلها لغرض التوكيد.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري، وما

أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي جدِّي وهزلي وخطئي وعمدي وكلُّ ذلك عندي» قوله -

صلى الله عليه وسلم-: «وكُلُّ ذلك عندي» تذييل.

قال الناظم -رحمه الله- :

العِلْمُ الثَّانِي: عِلْمُ الْبَيَانِ

- ٧٥- عِلْمُ الْبَيَانِ مَا بِهِ يُعَرَّفُ
٧٦- فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةً الدَّلَالَةَ
٧٧- إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ الْإِسْتِعَارَةُ
٧٨- وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ حِسِّيَّانِ
٧٩- وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ وَبِالْوَجْدَانِ
٨٠- وَوَجْهُهُ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ وَجَا
٨١- وَصَفًا فَحِسِّي وَعَقْلِيٌّ وَذَا
٨٢- وَ(الكَافُ) أَوْ (كَأَنَّ) أَوْ كَـ(مِثْلِ)
٨٣- وَغَرَضٌ مِنْهُ عَلَى مَشَبِّهِ
٨٤- فَبِاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ اقْسِمَا
٨٥- مُفْرَدًا أَوْ مُرَكَّبًا وَتَارَهُ
٨٦- بِجَعْلِ ذَا ذَاكَ ادِّعَاءً أَوَّلَهُ
٨٧- أَضْلِيَّةً أَوْ لَا فَتَابِعِيَّةً
٨٨- وَمَا بِهِ لَازِمٌ مَعْنَى وَهُوَ لَا
٨٩- إِرَادَةُ النُّسْبَةِ أَوْ نَفْسِ الصِّفَةِ
- إِيرَادُ مَا طُرُقُهُ تَخْتَلِفُ
فَمَا بِهِ لَازِمٌ مَا وُضِعَ لَهُ
تُبْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ أَوْ كِنَايَةٍ
-وَلَوْ خَيَالِيًّا- وَعَقْلِيَّانِ
أَوْ فِيهِمَا يَخْتَلِفُ الْجُزْءَانِ
ذَا فِي حَقِيقَتَيْهِمَا وَخَارِجَا
وَاحِدًا أَوْ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا كَذَا
أَدَاتُهُ وَقَدْ بِذِكْرِ الْفِعْلِ
يَعُودُ أَوْ عَلَى مُشَبِّهِ بِهِ
أَنْوَاعُهُ ثُمَّ الْمَجَازُ فَافْهَمَا
يَكُونُ مُرْسَلًا أَوْ اسْتِعَارَةً
وَهِيَ إِنْ اسْمٌ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهُ
وَإِنْ تَكُنْ ضِدًّا تَهَكُّمِيَّةً
مُمْتَنِعٌ كِنَايَةً فَاقْسِمِ إِلَى
أَوْ غَيْرِ هَذَيْنِ اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهُ



قَالَ الشَّارِحُ -وَفَّقَهُ اللَّهُ- :

هذا الفن الثاني من فنون البلاغة وهو فن البيان والمقصود منه: وضوح الدلالة والسلامة

من التعقيد المعنوي، وقد ذكر الناظم في أول كلامه تعريفه فقال:

٧٥- عِلْمُ الْبَيَانِ مَا بِهِ يُعَرَّفُ إِيْرَادُ مَا طُرُقُهُ تَخْتَلِفُ

٧٦- فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةُ الدَّلَالَةِ فَمَا بِهِ لَا زِمُ مَا وُضِعَ لَهُ

٧٧- إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ الْإِسْتِعَارَةُ تُبْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ أَوْ كِنَايَةٍ

فَعِلْمُ الْبَيَانِ عِلْمٌ يُعَرَّفُ بِهِ إِيْرَادُ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي وَضُوحِ الدَّلَالَةِ عَلَى

ذَلِكَ الْمَعْنَى.

ثم أشار إلى أبواب هذا العلم: (فَمَا بِهِ لَا زِمُ مَا وُضِعَ لَهُ إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ الْإِسْتِعَارَةُ تُبْنَى عَلَى

التَّشْبِيهِ أَوْ كِنَايَةٍ) وفي نسخة: (تُبْنَى عَنِ التَّشْبِيهِ أَوْ كِنَايَةٍ).

اللفظ إذا أطلق فإما أن يُرَادَ بِهِ مَا وُضِعَ لَهُ، وإما أن يُرَادَ بِهِ لَا زِمُ مَا وُضِعَ لَهُ.

فإذا أُريدَ بِهِ مَا وُضِعَ لَهُ، فهذا غير داخل في علم البيان كلفظ الأسد إذا أطلق على الحيوان

المفترس؛ لأن دلالته في هذه الحالة غير قابلة للتفاوت في الوضوح، وعلم البيان - كما سبق -

عِلْمٌ يُعَرَّفُ بِهِ إِيْرَادُ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي وَضُوحِ الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى.

وأما إذا أُطْلِقَ وَأُريدَ بِهِ لَا زِمُ مَا وُضِعَ لَهُ فهذا محلُّ عناية البيانين؛ لأنه في هذه الحالة

تكون درجات وضوح وخفاء هذا اللازم متفاوتة، فإذا أردت أن تُخبر عن كرم زيد فقلت:

«زيدٌ كريم» فهذا غير داخل في علم البيان، وأما إذا قلت: «زيدٌ كالبحر في الكرم» فهذا داخلٌ

في علم البيان؛ لأنك أطلقت البحرَ وأردتَ بِهِ لَا زِمُ مَا وُضِعَ لَهُ، وهذا تشبيه، وإذا قلتَ: «رأيتُ

بحراً يعطي الفقراء» فهذا داخلٌ في علم البيان؛ لأنك أطلقت البحرَ وأردتَ بِهِ لَا زِمُ مَا وُضِعَ لَهُ

وهو الكرم، وهذه استعارة، وإذا قلتَ: «زيدٌ لا يُغلقُ بابه» أو «زيدٌ كثيرُ الرماد» تريدُ وصفَه

بالكرم، فهذه كناية، فمحل عناية البيانين: ما أُطلق من اللفظ وأريدَ بِهِ لَا زِمُ مَا وُضِعَ لَهُ.

والبابان الرئيسان اللذان يقوم عليهما علم البيان هما المجاز اللغوي والكناية، والمجاز اللغوي نوعان: مجازٌ علاقته المشابهة وهو الاستعارة، ومجازٌ علاقته غير المشابهة وهو المجاز المُرسَل، ولما كانت الاستعارة - وهي أحد قسمي المجاز - قائمةً على التشبيه صارت أبواب هذا العلم ثلاثة: **التشبيه، والمجاز، والكناية**.

(فَمَا بِهِ لَازِمٌ مَا وُضِعَ لَهُ) أي اللفظ الذي أُطلق وأريد به لازم ما وُضع له **(إِمَّا مَجَازٌ)** ثم قال: **(أَوْ كِنَايَةٌ)** فاللفظ الذي أُطلق وأريد به لازم ما وُضع له إما مجازٌ أو كناية، وهذان - أي المجاز والكناية - هما البابان الرئيسان اللذان يقوم عليهما علم البيان.

قال: **(إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ الْإِسْتِعَارَةُ تُبْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ أَوْ كِنَايَةٌ)** يعني أن التشبيه ذُكر لأن أحد قسمي المجاز وهو الاستعارة قائمٌ عليه، فذُكر التشبيه في أول أبواب هذا العلم.

فأبواب علم البيان ثلاثة هي التشبيه والمجاز والكناية وقد سار الناظم على هذا الترتيب.

٧٨- **وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ حِسِّيَّانِ - وَلَوْ خَيَالِيَّانِ - وَعَقْلِيَّانِ**

٧٩- **وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ وَبِالْوَجْدَانِ أَوْ فِيهِمَا يَخْتَلِفُ الْجُزْءَانِ**

التشبيه: هو الدلالة على مشاركة أمرٍ لآخر في معنى بآلةٍ مخصوصة.

قال في الجوهر المكنون:

تَشْبِيهٌ دَلَالَةٌ عَلَى اشْتِرَاكِ أَمْرَيْنِ فِي مَعْنَى بَالَةٍ أَتَاكَ

وأول ما تكلم عنه الناظم طرفا التشبيه وهما المُشَبَّه والمُشَبَّه به ثم وجه الشبه ثم أداة

التشبيه ثم الغرض من التشبيه ثم ذكر شيئاً من تقسيماته.

قال: **(وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ)** أي المُشَبَّه والمُشَبَّه به **(حِسِّيَّانِ)** ثم قال: **(وَعَقْلِيَّانِ)**.

الحِسِّيُّ: المُدْرَكُ هو أو مادَّتُهُ بإحدى الحواس الخمس، وأما العقليُّ: فما لا يكون هو ولا جميع مادَّتِهِ مُدْرَكًا بإحدى الحواس الخمس، وقد يكونُ المُشَبَّهُ حِسِّيًّا والمُشَبَّهُ به كذلك، وقد يكون المشبه عقليًّا والمشبه به كذلك، وقد يختلفان بأن يكون أحدهما حِسِّيًّا والآخر عقليًّا، فصارت الأقسام أربعة: تشبيه حسي بحسي، وعقلي بعقلي، وعقلي بحسي، وحسي بعقلي.

إذا قلتَ: «الكتاب سلاح» فهذا تشبيه حسي بحسي، لأن كل واحدٍ منهما يُدْرَكُ بإحدى الحواس الخمس.

وإذا قلتَ: «الإيمان حياة» فهذا تشبيه عقلي بعقلي.

إذا قلتَ: «العلم سلاح» فهذا تشبيه عقلي بحسي.

إذا قلتَ: «الكتاب حياة» فهذا تشبيه حسي بعقلي.

(وَلَوْ خَيَالِيًّا) والخيالي: هو الذي لا يُمكن وجودُهُ في الواقع مع كونه مُرَكَّبًا من أمور

محسوسة، فإذا قيل: «بَحْرٌ مِنْ مِسْكِ» البحر محسوس، والمِسْكُ محسوس، لكن بَحْرٌ مِنْ

مسك هذا لا وجود له في الواقع، كذلك إذا قيل: «نَخْلَةٌ مِنْ ذَهَبٍ وَتَمْرُهَا مِنْ ياقوت» هذا لا

وجود له في الواقع مع أنه مُرَكَّبٌ من أمور محسوسة، فهذا يُسمى بالخيالي، وهو من الحسي.

قال: (وَعَقْلِيَّانِ وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ) الوهمي: هو الذي لا وجود له في الخارج أصلًا كمخالب

العنقاء وأنياب الغول (وَبِالْوَجْدَانِ) الوجدانيات هي الكيفيات التي تُدْرِكُهَا النفس من حُبٍّ

وُبُغْضٍ وشوقٍ ولذةٍ وألمٍ.

فالأمور الوهمية والأمور الوجدانية ترجع إلى العقلي.

قال الشاعر:

وَكَاَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيِّ قِي إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ
أَعْلَامُ يَأْقُوتٍ نُشِرَ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدٍ
«مُحْمَرَّ الشَّقِيِّ» هذا حسي.

«أَعْلَامُ يَأْقُوتٍ نُشِرَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدٍ» هذا خيالي وهو من الحسي، فالتشبيه هنا

تشبيه حسي بحسي.

قال الشاعر:

وَكَاَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا سُنَنُ لَاحٍ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ
هذا تشبيه حسي بعقلي.

قال امرؤ القيس:

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرُقٍ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ

أنياب الغول ترجع إلى الوهمي الذي لا وجود له في الخارج وهو ملحق بالعقلي، فهذا

تشبيه حسي بعقلي.

ثم انتقل إلى وجه الشبه فقال:

٨٠- وَوَجْهُهُ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ وَجَا ذَا فِي حَقِيقَتَيْهِمَا وَخَارِجَا

٨١- وَصَفَا فَحَسِّي وَعَقْلِي وَذَا وَاحِدٌ أَوْ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا كَذَا

وجه الشبه: هو المعنى الذي قصد المتكلم اشتراك الطرفين أي المشبه والمشبه به فيه.

ثم ذكر - رحمه الله - تقسيمين لوجه الشبه:

التقسيم الأول: تقسيمه باعتبار دخوله في حقيقة الطرفين قال: (وَجَا ذَا فِي حَقِيقَتَيْهِمَا

وَخَارِجًا) قد يكون وجهُ الشَّبهِ غيرَ خارجٍ من حقيقة الطرفين كتشبيه زيد بعمره في الحيوانية أي أن كليهما حيٌّ، والمقصود بغير الخارج: ما لا تقوم الذات إلا به، وقد يكون خارجًا عن حقيقة الطرفين كتشبيه زيد بالأسد في الشجاعة، والشجاعة خارجة عن حقيقة المُشبه والمُشبه به.

(وَخَارِجًا وَصَفًا فَحِسِّي وَعَقْلِي) يعني أن الخارج عن حقيقة الطرفين قد يكون وصفًا حِسِّيًّا، وقد يكون وصفًا عقليًّا، الحِسِّيُّ - كما سبق - هو الذي يُدرك بإحدى الحواس الخمس، والعقلي هو الذي لا يُدرك بإحدى الحواس الخمس، فإذا كان وجه الشبه الشجاعة أو الذكاء مثلاً فوجه الشبه عقلي، وإذا كان وجه الشبه الحُمْرة مثلاً فوجه الشبه حِسِّي. ثم ذكر تقسيمًا آخر أنفع وهو تقسيمه باعتبار إفراده وتعددته وإلى هذا التقسيم أشار بقوله: **(وَذَا وَاحِدٌ أَوْ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا كَذَا).**

قوله: **(وَذَا)** أي وجه الشَّبه **(وَاحِدٌ أَوْ فِي حُكْمِهِ)** وهو المركب **(أَوْ لَا كَذَا)** وهو أن يكون وجه الشَّبه متعددًا.

مثال ما كان وجه الشبه فيه واحدًا قوله تعالى: **﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾** أي في العلو، ومثله قولك: «زيدٌ كالأسد» أي في الشجاعة.

ومثال ما كان وجه الشبه فيه مركَّبًا قوله تعالى: **﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾** [الجمعة: ٥] وجه الشَّبه هنا مركَّبٌ من كون المحمول عظيم النفع والحامل بليدٌ لا يشعر بقيمة الذي يحمله، ومن أمثلته عند البلاغيين قول بشار بن برد:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّفْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

وجه الشَّبه هنا مُركب من شيءٍ شديد الظُّلْمَة مع آخرٍ مُضيٍّ يتساقط بسرعة.

ومثال ما كان وجه الشَّبه فيه متعدّدًا قوله - صلى الله عليه وسلم - لجعفر: «أشبهت خَلْقِي

وخلُقي» وجه الشَّبه متعدد: الخَلْق والخُلُق.

ثم انتقل إلى الكلام عن أدوات التشبيه فقال:

٨٢- وَ(الكَافُ) أَوْ (كَأَنَّ) أَوْ كَـ (مِثْلِ) أَدَاتُهُ وَقَدْ بَذَرَ الْفِعْلِ

(الكاف) كقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢] وقوله تعالى:

﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ [القارعة: ٤] وقوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ

الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥].

(كَأَنَّ) كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٨] وهي للتشبيه المؤكد لأن

الكاف للتشبيه وأنَّ للتوكيد.

قال: (أَوْ كَـ «مِثْلِ») كقوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ﴾ [المؤمنون: ٨١] وقوله

تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

وما في معنى «مثل» من الأسماء كمثيل ومشابه ونظير أو الأفعال كيماثل ويُشابه ويُشبه

كقولك: «زيدٌ يُشبهُ عمراً» أداة التشبيه هنا: «يُشبه».

(وَقَدْ بَذَرَ الْفِعْلِ) أي قد ترد بعض الأفعال الدالة على وجود التشبيه كقولك: «حَسِبْتُ

زيداً أسداً» ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا

مَنْثُورًا﴾ [الإنسان: ١٩].

ثم انتقل إلى الكلام عن أغراض التشبيه:

٨٣- وَغَرَضُ مِنْهُ عَلَى مَشَبِّهِ يَعُودُ أَوْ عَلَى مُشَبِّهِ بِهِ

الغرض قد يعود على المُشَبِّه وهذا هو الكثير الغالب في التشبيه.

من أغراض التشبيه العائدة إلى المشبه:

- بيان حال المُشَبِّه ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ *

وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٤-٥] المقصود هنا: بيان حال الناس في

كثرتهم وتفرقهم وانتشارهم وحال الجبال في اضمحلالها وزوالها.

- تزيين المُشَبِّه ومنه قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ * كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ [الواقعة: ٢٣]

وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٨].

- تشويه المُشَبِّه ومنه قوله تعالى في ثمر شجرة الزقوم: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ

الشَّيَاطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥].

- توضيح صورة المُشَبِّه تقول لمن لا يعرف ابن آوى: «ابن آوى كالذئب» ولمن لا

يعرف الحدأة: «الحدأة كالصقر»، ولمن لا يعرف الصُّرْد الذي ورد في حديث

«نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن قتل أربع من الدواب: النملة،

والنحلة، والهُدُود، والصُّرْد» تقول: «الصُّرْد كالعصفور».

وقد يكون الغرض عائداً إلى المُشَبِّه به، ومن ذلك: إيهام رُجْحَان المُشَبِّه على المُشَبِّه

به في وجه الشبه ومنه قول الشاعر:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ

الأصل أن يُشَبَّه وجه الخليفة بالصباح لا أن يُشَبَّه الصباح بوجه الخليفة، لأن وجه الشبه

في الصباح أقوى، لكنه عكس فأوهم أن وجه الخليفة أقوى وأشد من الصُّبح في الإنارة، وغرضه المبالغة في مدح الخليفة.

٨٤- فَبَاعْتَبَارِ كُلِّ رُكْنٍ اقْسِمَا أَنْوَاعُهُ

ينقسم التشبيه إلى أنواع باعتبار ذِكْر وجه الشَّبه وحذفه وباعتبار ذِكْر أداة التشبيه وحذفها.

فالتشبيه الذي ذُكر فيه وجه الشَّبه يُسمى **التشبيه المُفصَّل** كقولك: «زيدٌ كالأسد في الشجاعة» ذُكرت الشجاعة التي هي وجه الشَّبه فهذا تشبيه مُفصَّل.

وأما التشبيه الذي لم يُذكر فيه وجه الشَّبه فيُسمى **التشبيه المُجمل** ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩] أي في رفته وانحنائه وصففته وقدمه، لم يُذكر وجه الشبه فهذا تشبيه مُجمل، وقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ أي في علوها وارتفاعها لم يُذكر وجه الشَّبه.

والتشبيه الذي حُذفت فيه أداة التشبيه يُسمى **التشبيه المؤكَّد** كقولك: «زيدٌ بحرٌ في الكرم» حُذفت أداة التشبيه فهذا تشبيه مؤكَّد، ومنه قوله -صلى الله عليه وسلم-: «**والصلاة نور**» حُذفت أداة التشبيه فهذا تشبيه مؤكَّد.

أما إذا ذُكرت أداة التشبيه فهو **التشبيه المُرسَل** كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ * فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١].

فالحاصل أن التشبيه إذا ذُكر فيه وجه الشَّبه فهو مُفصَّل، وإن لم يُذكر فهو مُجمل، وإذا ذُكرت فيه أداة التشبيه فهو مؤكَّد، وإن لم تُذكر فهو مُرسَل.

والتشبيه المُفَصَّل المُرْسَل هو **التشبيه التام** أي الذي ذُكِرَ فيه وجهُ الشبه والأداة فاجتمعت أركانه الأربعة كقولك: «زيدٌ كالبحر في الكرم» ذُكِرَ فيه المُشَبَّه والمُشَبَّه به وأداة التشبيه ووجه الشبه.

والتشبيه المُجَمَّل المُؤَكَّد أي الذي لم يُذكر فيه وجه الشبه ولا أداة التشبيه هو **التشبيه البليغ** كقولك: «زيدٌ بحر» ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم -: «**والصلاة نور**».

والتشبيه البليغ آكد التشبيه لأن حذف وجه الشبه يُشعر بأن المماثلة في جميع الصفات، وحذف الأداة يُشعر بأن المُشَبَّه هو المُشَبَّه به نفسه وليس شيئاً سواه؛ لذا كان التشبيه البليغ آكد التشبيه.

ثم انتقل إلى الباب الثاني من أبواب علم البيان وهو **المجاز**، والمجاز نوعان: المجاز العقلي، وهو الذي تقدم في آخر الباب الأول من أبواب علم المعاني باب أحوال الإسناد الخبري.

والنوع الآخر من المجاز: المجاز اللغوي، وهذا محل دراسته.

والفرق بينهما: أن المجاز العقلي يتعلق بالإسناد، وأما المجاز اللغوي فيتعلق بالألفاظ، وتوضيح ذلك أن المجاز العقلي يكون التجوُّز فيه بإسناد الشيء إلى غير ما هو له نحو قولك: «**بنى الأمير المدينة**» الأمير لم يَبْنِها بنفسه، وإنما أُسند البناء إليه لكونه أمر به، فهذا مجازٌ عقلي، ونحو قولك: «**زيدٌ نهارُهُ صائمٌ**» النهار لا يصوم، وإنما أُسند الصيام إلى النهار لكونه زمناً للصيام، فهذا مجازٌ عقلي، وأما المجاز اللغوي فيتعلق بالألفاظ يكون التجوُّز فيه باستعمال الألفاظ في غير معانيها التي وُضعت لها كأن تقول: «**رأيتُ أسداً يحملُ سيفاً**»

(الأسد) موضوع للحيوان المفترس، لكنك استعملته في الرجل الشجاع، فالتجوز هنا ليس في إسناد شيء إلى غير ما هو له بل هو في استعمال لفظ في غير ما وُضع له، فهو مجاز لغوي. فالحاصل أنه إذا كان المجاز في استعمال لفظ في غير ما وُضع له فهو مجاز لغوي، وإذا كان في إسناد شيء إلى غير ما هو له فهو مجاز عقلي.

قال - رحمه الله -:

٨٤- ثُمَّ الْمَجَازُ فَافْهَمَا

٨٥- مُفْرَدٌ أَوْ مُرَكَّبٌ وَتَارَهُ يَكُونُ مُرْسَلًا أَوْ اسْتِعَارَةً

المجاز باعتبار الإفراد والتركيب مجاز مُفْرَدٌ ومجاز مُرَكَّبٌ، فالمفرد: الذي يكون في كلمة، والمركب: الذي يكون في تركيب.

وهو باعتبار نوع العلاقة مجاز مُرْسَلٌ واستعارة، فالمرسل: الذي علاقته غير المشابهة، والاستعارة: المجاز الذي علاقته المشابهة، وكل هذا سيأتي إن شاء الله.

أما المجاز المفرد فهو: الكلمة التي استعملت في غير ما وُضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

إذا قُلْتَ: «رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي» «أَسَدٌ» كلمة اسْتُعْمِلَتْ في غير ما وُضعت له؛ لأنها موضوعَةٌ للحيوان المفترس، وقد استعملتها في الرجل الشجاع لِعِلَاقَةٍ وهي الجراءة في كُلِّ مِنَ الْأَسَدِ وَالرَّجُلِ الشَّجَاعِ، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي لأنه يمتنع أن يرمي الأسد.

ثم المجاز المفرد نوعان: مجاز مُرْسَلٌ واستعارة، فالمجاز المرسل هو مجاز لغوي علاقته غير المشابهة، والعلاقات كثيرة، أهمُّها تسع:

العلاقة الأولى: الجزئية بأن يُعَبَّرَ بالجزء ويُراد الجميع نحو قوله تعالى: ﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾

المقصود: المملوك كُلُّهُ، ومنه إطلاق العين على الجاسوس.

العلاقة الثانية: الكلّية بأن يُعَبَّرَ بالجميع ويُراد الجزء نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ

فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩] المقصود: أطراف الأنامل، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ

إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي صلاتكم.

العلاقة الثالثة: المحلّية بأن يُعَبَّرَ بالمحل ويُراد الحالّ نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾

عُبر بالمحل وهو القرية وأريد الحالّ وهم أهلها أي واسأل أهل القرية، ومثله قوله تعالى:

﴿وَكَايْنُ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ﴾ [محمد: ١٣] ومنه: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ أي فليدع أهل

ناديه، ويقال: قرر المجلس كذا أي قرر أهل المجلس.

العلاقة الرابعة: الحالّية بأن يُعَبَّرَ بالحالّ ويُراد المحلّ نحو قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا

زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] في قوله تعالى: (خُذُوا زِينَتَكُمْ) أطلق الحالّ وهو الزينة

وأريد المحلّ وهو اللباس، فالعلاقة هنا الحالّية، ومنه قول المتنبي:

إِنِّي نَزَلْتُ بِكَذَّابِينَ ضَيَّفُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ وَعَنِ التَّرْحَالِ مَحْدُودُ

أطلق الحالّ (كذّابين) وأراد المحلّ وهو أرض الكذّابين.

العلاقة الخامسة: اعتبار ما كان وتُسمى **الماضوية** بأن يُعَبَّرَ بما كان عليه الشيء ويُراد ما

هو عليه الآن نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ المقصود: بعد البلوغ، واليتيم لا

يُقال له يتيم إلا إذا كان قبل البلوغ، لكن أطلق عليهم اسم اليتامى باعتبار ما كانوا عليه.

العلاقة السادسة: اعتبار ما سيكون وتُسمى **المستقبلية** نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي

أَعْصِرْ خَمْرًا ﴿هو قبل أن يُعَصَّرَ ليس بخمر بل عنب، لكن سيكون خمرًا بعد عصره فأُطلق عليه اسم الخمر باعتبار ما سيكون.﴾

العلاقة السابعة: السَّبَبِيَّةُ بأن يُعَبَّرَ بالسبب ويُراد المسبَّب ومنه قولهم: «رعينا الغيث» والأصل: رعينا الزرع، أُطلق السبب وهو الغيث وأريد المسبَّب وهو الزرع.

العلاقة الثامنة: المُسَبِّبِيَّةُ بأن يُعَبَّرَ بالمسبَّب ويُراد السبب نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ [غافر: ١٣] أي مطرًا يكون سببًا في رزقكم، فُعَبِّرَ بالمُسَبِّب وهو الرزق وأريد السبب وهو المطر.

لاحظ أن هذه العلاقات كل علاقيتين منها متقابلتان: الكلّية والجزئية، والمحلية والحالية، واعتبار ما كان واعتبار ما سيكون، والسببية والمسببية.

العلاقة التاسعة: تسمية الشيء باسم آله نحو قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤] أي ثناء حسنًا وهو يكون باللسان.

والعلاقات كثيرة وقد أوصلها بعضهم إلى أربعين لكن هذه التسع أهمُّها.

هذا هو المجاز المُرسَل الذي ذكره في قوله: (يَكُونُ مُرْسَلًا)

ثم قال: (أَوْ اسْتِعَارَةً) تقدم أن المجاز اللغوي نوعان:

- مجازٌ علاقته غير مشابهة وهو المجاز المُرسَل.

- ومجازٌ علاقته المشابهة وهو الاستعارة.

وأهمُّ أنواع المجاز: الاستعارة؛ لشدة عناية البلغاء بالتشبيه.

والاستعارة: مجازٌ لغوي علاقته المشابهة، وقد سبق أن المجاز المفرد: لفظٌ استُعْمِلَ في

غير ما وُضِعَ له لِعَلَّاقَةٍ مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

تزيد في الاستعارة كلمة واحدة هي **المشابهة** فتقول في تعريف الاستعارة: لفظٌ استُعْمِلَ في

غير ما وُضِعَ له لِعَلَّاقَةٍ **المشابهة** مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

وسبق أن الاستعارة مبنية على التشبيه فهي تشبيهٌ حُذِفَتْ ثلاثة أرباعه، أي لم يبق منه إلا

المُشَبَّه أو المُشَبَّه به، ولك أن تقول: تشبيهٌ بليغٌ حُذِفَ أحد طرفيه.

مثاله: «**زيدٌ كالأسد في الشجاعة**» أركان التشبيه هنا: المُشَبَّه: زيد، والمُشَبَّه به: الأسد،

وأداة التشبيه: الكاف، ووجه الشبه: الشجاعة.

فإذا قُلْتَ: «رَأَيْتُ أَسَدًا يَحْمِلُ سَيْفًا» لم يبق من أركان التشبيه إلا المُشَبَّه به، حُذِفَ المُشَبَّه

ووجه الشبه والأداة، ولم يبق إلا المُشَبَّه به.

قال رحمه الله: (**بِجَعْلٍ ذَا ذَاكَ ادِّعَاءٌ**) (ذَا) المُشَبَّه و(**ذَاكَ**) المُشَبَّه به، أي أن الاستعارة

تكون بِجَعْلٍ المُشَبَّه من جنس المُشَبَّه به ادِّعَاءٌ ومبالغة، فإذا قُلْتَ: «رَأَيْتُ أَسَدًا يَحْمِلُ سَيْفًا»

فأنت تقصد رجلاً شجاعاً لكنك جعلته من جنس الأسود مبالغة في الكلام.

(**أَوَّلُهُ**) أي مَعَ نَصْبٍ قرينة تدل على إرادة خلاف الظاهر.

٨٦- **وَهِيَ إِنْ اسْمُ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهُ**

٨٧- **أَصْلِيَّةٌ أَوْ لَا فَتَابِعِيَّةٌ**

الاستعارة نوعان: **أَصْلِيَّةٌ وَتَبَعِيَّةٌ**، والناظم عبّر بـ (تَابِعِيَّةٌ) من أجل الوزن، فإنه لم يتزن له

أن يقول (تَبَعِيَّةٌ) فقال: (تَابِعِيَّةٌ) وإلا فالاصطلاح المعروف عند البلاغيين هو (تَبَعِيَّةٌ).

الاستعارة الأصلية هي التي اللفظ المستعار فيها اسم جنس، والمقصود باسم الجنس

هنا: الاسم الجامد والمصدر، فإذا استُعير اسمٌ جامدٌ أو مصدرٌ فهي استعارةٌ أصلية، فإذا استُعير الأسد - وهو اسم جامد - للرجل الشجاع فهذه استعارةٌ أصلية، وإذا استُعير القتل - وهو مصدر - للضرب الشديد كـ «سأني قتلك زيداً» أي ضربك الشديد زيداً فهذه استعارةٌ أصلية.

وأما إذا لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس، فهذه التبعية ويشمل ذلك ثلاثة أشياء: الفعل، والوصف المشتق، والحرف.

إذا كان اللفظ مستعار فعلاً كما إذا استُعير «طار» للإسراع فهي استعارةٌ تبعية، أو كان وصفاً مُشتقاً كما إذا استُعير «ناطق» للشيء الدالّ دلالةً واضحةً فهي استعارةٌ تبعية، أو كان حرفاً كما إذا استُعير الحرف «في» للدلالة على الملازمة الشديدة فهي استعارةٌ تبعية.

في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضُّ﴾ [الأعراف: ١٥٤] أي هداً الغضب، اللفظ المستعار هنا هو الفعل «سَكَتَ» فهي استعارةٌ تبعية.

وفي قوله - صلى الله عليه وسلم - لأنجشة: «لا تكسر القوارير» يريد النساء، اللفظ المستعار هنا «القوارير» وهو اسم جامد فهي استعارةٌ أصلية.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلْبَبَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] المقصود: الملازمة الشديدة اللفظ المستعار هنا هو الحرف «في» فهي استعارةٌ تبعية.

وفي قولك: «شريفٌ عملك ناطقٌ بفضلك» أي دالٌّ دلالةً واضحةً على فضلك، اللفظ المستعار هنا هو الوصف المشتق «ناطق» فهي استعارةٌ تبعية.

ثم قال: (وَإِنْ تَكُنْ ضِدًّا تَهْكُمِيَّةً) الاستعارة التهكمية مجازٌ لغوي علاقته نقيض المشابهة

لِغَرَضِ التَّهْكِيمِ كَأَن يُقَالَ لَجَبَانٍ: «أَهْلًا بِالْأَسَدِ» أَوْ لِبَخِيلٍ: «مَرْحَبًا بِحَاتِمٍ».

ومنه قوله تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٣٨] هذه استعارة تهكمية

لأن البشارة إخبارٌ بما يُفْرَحُ المُخْبَرُ به وليس العذاب كذلك.

ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ تُؤْتِبُ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين: ٣٦] هذه استعارة تهكمية

لأن حقيقة الثواب: ما يُجَازَى به من الخير على فعل محمود فاستعماله في الشرِّ استعارة تهكمية.

أما المجاز المركب الذي ذكره في قوله: (ثُمَّ الْمَجَازُ فَافْهَمَا مُفْرَدًا أَوْ مُرَكَّبًا) فهو تركيب

استُعمل في غير ما وُضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، ومنه المجاز العقلي الذي سبق في باب أحوال الإسناد الخبري في أول أبواب علم المعاني.

ومن أشهر صور المجاز المركب الاستعارة التمثيلية وهي تركيب استُعمل في غير ما

وُضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، وتدخل فيها الأمثال فإذا شاع تشبيه صورة بصورة وكثر استعماله سُمِّيَ مثلاً.

ومنه: حديث «لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مَرَّتَيْنِ» تقوله لمن يريد أن يخدع مرة ثانية.

ومنه أن يدور نقاش في مجلس حول مسألة وفي المجلس عالم بها فيقال: «لَا يُفْتَى وَمَالِكٌ

في المدينة».

ومنه: «الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ» هذا مثلٌ خوطبت به امرأة كانت تحت شيخ كبير ففركته

أي أبغضته فطلقها ثم تزوجها شابٌ لكنه فقير فافتقرت واحتاجت فبعثت إلى الشيخ الكبير

تطلب منه حُلُوبَةً لتشرب من لبنها فقال للرسول: قُلْ لَهَا «الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ» فذهبت

كلمته مثلاً يُضرب لمن يطلب شيئاً قد فوته على نفسه.

والمَثَل: كلام مشهور شُبَّهَ مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ.

مَضْرِبُ المَثَل: هو الموضع الذي استعمل فيه المثل، ومَوْرِدُهُ: هو الموضع الذي قيل فيه هذا المَثَل ابتداءً، وهو ضربٌ من الاستعارة التمثيلية لأنك تُشَبِّهُ الصورة التي عليها مخاطبك بالصورة التي وقعت عند قصة المثل الأصلية تشبيه تمثيل.

بقي تقسيمٌ للاستعارة هو أهم تقسيماتها، ولم يذكره الناظم، وهو تقسيمها إلى استعارة تصريحية ومكنية.

الركن الأظهر في التشبيه هو المُشَبَّه به، فإن صُرِّح به فالاستعارة تصريحية، وإن كُنِيَ عنه أي لم يُصَرِّح به وإنما ذكر شيء من لوازمه فالاستعارة مكنية.

في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] شُبَّهَ الدين بالصراط، المُشَبَّه: الدين، والمُشَبَّه به: الصراط، والذي ذُكِرَ هو المُشَبَّه به، إذاً هذه الاستعارة تصريحية لأنه صُرِّح فيها بالمُشَبَّه به.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤] شُبَّهَ الغضبُ بإنسان يتكلم ويسكت، المُشَبَّه: الغضب، والمُشَبَّه به: هو الإنسان الذي يتكلم ويسكت، الاستعارة مكنية؛ لأنه لم يُصَرِّح بالمُشَبَّه به.

وفي قول الشاعر:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

الذي له أظفار هو السَّبُع، شُبَّهَ المنية بالسبع فالاستعارة مكنية.

وفي قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ شُبَّهَ الشَّرْكُ

بالظلمات والتوحيد بالنور، الاستعارتان كلتاهما استعارة تصريحية.

﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] شُبَّهَ الشَّيْبُ بالنار، الاستعارة مكنية.

ثم انتقل إلى آخر أبواب علم البيان وهو باب الكناية فقال:

٨٨- وَمَا بِهِ لَازِمٌ مَعْنَى وَهُوَ لَا مُمْتَنِعٌ كِنَايَةٌ

الكناية: لفظٌ أُريدَ به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي معه.

قال: (وَمَا بِهِ لَازِمٌ مَعْنَى) أي اللفظ الذي أُريدَ به لازم معناه (وَهُوَ لَا مُمْتَنِعٌ) أي ذلك

المعنى الأصلي غير ممتنع فتجوز إرادة المعنى الأصلي مع اللازم (كِنَايَةٌ) هذه حقيقة الكناية.

مثاله: «زَيْدٌ لَا يُغْلِقُ بَابَهُ» هذه كناية عن الكرم لفظ: «لَا يُغْلِقُ بَابَهُ» المراد لازم معناه وهو

الكرم مع جواز إرادة المعنى الأصلي وهو عدم إغلاق زيد الباب.

«زَيْدٌ وَاسِعُ الصَّدْرِ» هذه كناية عن الصبر والحلم فهذا لفظٌ أُريدَ به لازم معناه ولا يمتنع

أن يكون واسع الصدر حقيقة.

«زَيْدٌ كَثِيرُ الرَّمَادِ» هذه كناية عن الكرم فهذا لفظٌ أُريدَ به لازم معناه، ولا مانع من إرادة

المعنى الأصلي معه وهو أن الرماد في بيته كثير بسبب كثرة طبخه للضيوف.

٨٨- فَاقْسِمُ إِلَى

٨٩- إِرَادَةُ النِّسْبَةِ أَوْ نَفْسِ الصِّفَةِ أَوْ غَيْرِ هَذَيْنِ اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهُ

الكناية باعتبار المكني عنه ثلاثة أقسام: كناية عن النسبة وعن الصفة وعن الموصوف.

القسم الأول: الكناية عن النسبة إذا قُلْتَ: «الْمَجْدُ فِي ثِيَابِ زَيْدٍ» هنا أنت صرحت بالصفة

وهي المجد، وصرحت بالموصوف وهو زيد، لكن لم تُصرّح بالنسبة بينهما بأن زيدًا متصفٌ بالمجد فهذه كنايةٌ المطلوب بها النسبة.

وفي قول الشاعر:

إِنَّ السَّمَاةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضَرَبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ

هذه كنايةٌ عن نسبة هذه الصفات وهي السماحة والمروءة والندى إلى الرجل المذكور وهو ابن الحشرج ولم يُصرّح الشاعرُ بالنسبة بين الصفة والموصوف، فهذه كنايةٌ المطلوب بها النسبة.

القسم الثاني: الكناية عن الصفة ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾

[الفرقان: ٢٧] هذه كنايةٌ عن الندم، والندم صفة، ومثله قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفِّهِ﴾ [الكهف: ٤٢] هذه كنايةٌ عن الندم أيضًا.

يقال: «فلان مهزول الفصيل» أي لكثرة نحره الأمت فيبقى الفصيل مهزولاً، وهي كناية عن الكرم.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ على القول بأن المقصود الجماع هذه كنايةٌ عن

صفة، كذلك في القرآن المباشرة والإتيان: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾، ﴿فَأْتُوا خَزَائِكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾.

القسم الثالث: الكناية عن الموصوف وهو الذي قال فيه: ﴿أَوْ غَيْرِ هَٰذَيْنِ اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهُ﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسْرٍ﴾ [القمر: ١٣] كناية عن السفينة.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ مَن يَنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨] كناية عن

الأنثى.

مسألة: ما نوع الكناية في قول الشاعر:

الْيُمْنُ يَتَّبَعُ ظِلَّهُ وَالْمَجْدُ يَمْشِي فِي رِكَابِهِ

الجواب: كناية عن نسبة اليُمن والمجد إلى الموصوف فهو كناية عن النسبة.

وفي قول الخنساء:

طَوِيلُ النَّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا

الجواب: كناية عن صفة تريد أنه طويل القامة سيد كريم.

وفي قول الشاعر:

ظَاعِنٌ بِالْحَزْمِ حَتَّى إِذَا مَا حَلَّ حَلَّ الْحَزْمِ حَيْثُ يَحُلُّ

الجواب: كناية عن نسبة الحزم إلى الموصوف.

قال الشاعر:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَيْضٍ مِخْذَمٍ وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ

الجواب: كناية عن موصوف، مجامع الأضغان هي القلوب.

قال الناظم - رحمه الله - :

العِلْمُ النَّالِثُ: عِلْمُ الْبَدِيعِ

- ٩٠- عِلْمُ الْبَدِيعِ وَهُوَ تَحْسِينُ الْكَلَامِ بَعْدَ رِعَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْمَقَامِ
 ٩١- ضَرْبَانِ: لَفْظِيٌّ كَتَجْنِيسٍ وَرَدَّ وَسَجْعٍ أَوْ قَلْبٍ وَتَشْرِيعٍ وَرَدَّ
 ٩٢- وَالْمَعْنَوِيُّ وَهُوَ كَالْتَّسْهِيمِ وَالْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ
 ٩٣- وَالْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ وَالتَّجْرِيدِ وَالْجِدِّ وَالطَّبَاقِ وَالتَّوَكِيدِ
 ٩٤- وَالْعَكْسِ وَالرُّجُوعِ وَالْإِيْهَامِ وَاللَّفِّ وَالنَّشْرِ وَالِاسْتِخْدَامِ
 ٩٥- وَالسَّوْقِ وَالتَّوْجِيهِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْبَحْثِ وَالتَّغْلِيلِ وَالتَّغْلِيْقِ



قَالَ الشَّارِحُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - :

علوم البلاغة ثلاثة:

علم المعاني والمقصود به: مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

وعلم البيان والمقصود به: الوضوح في الدلالة.

وعلم البديع والمقصود به: تحسين الكلام بعد مراعاة مطابقته لمقتضى الحال ووضوحه

في الدلالة، وهذا قوله:

- ٩٠- عِلْمُ الْبَدِيعِ وَهُوَ تَحْسِينُ الْكَلَامِ بَعْدَ رِعَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْمَقَامِ
 (رِعَايَةِ الْوُضُوحِ) هذا متعلِّقٌ بعلم البيان.

(وَالْمَقَامِ) أي مراعاة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وهذا متعلِّقٌ بعلم المعاني.

ثم قال: (ضَرْبَانِ) أي المُحَسِّنَاتُ ضَرْبَانِ: مُحَسِّنَاتٌ لَفْظِيَّةٌ، وَمُحَسِّنَاتٌ مَعْنَوِيَّةٌ.

فالمحسنات اللفظية هي التي ترجع إلى تحسين اللفظ بالأصالة وإن كان يتبعها تحسين

المعنى، والمُحسنات المعنوية هي التي ترجع إلى تحسين المعنى بالأصالة وإن كان يتبعها تحسين اللفظ.

◀ كيف تميز هل هذا المُحسن لفظي أو معنوي؟

قال في زبدة البلاغة:

وإن تُردّ تَمييز حُسْنِ المَعْنَى فَضْعُ مُرَادِفًا لِتَلْقَى الحُسْنَ

علامة المُحسّن المعنوي أنك لو غيّرت فيه اللفظ بما يرادفه يبقى ذلك المُحسّن، وعلامة اللفظي أنك لو غيرت فيه اللفظ بما يُرادفه لم يبق ذلك المُحسّن.

الطباقي في قوله تعالى: ﴿وَتَحَسَّبُهُمْ أَيَقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ لو قيل في غير القرآن: وتحسبهم

أيقاطًا وهم نائمون هل يزول المحسن أو يبقى؟ الجواب: يبقى إذن هو محسن معنوي.

الجناس في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ لو قيل

في غير القرآن: ويوم تقوم القيامة هل يبقى المحسن؟ الجواب: لا بل يزول إذن هو محسن لفظي.

مثلاً: (مَنْ عَاشَ مَاتَ، وَمَنْ مَاتَ فَاتَ) (عاش) و(مات) بينهما طباق، و(مات) و(فات) بينهما

بينهما سجع وجناس غير تام.

لو قيل: (من عاش هلك) بدل: (من عاش مات).

هل يبقى الطباق بين (عاش) و(هلك)؟ الجواب: يبقى فهو محسن معنوي.

وهل يبقى الجناس والسجع بين (هلك) و(فات)؟ الجواب: لا يبقى إذن هو محسن

لفظي.

وهذا ضابط أغلبي ليس بمطرّد.

ابتدأ الناظم بالمحسنات اللفظية فقال:

٩١- ضَرْبَانِ: لَفْظِيّ كَتَجْنِيسٍ وَرَدَ وَسَجْعٍ أَوْ قَلْبٍ وَتَشْرِيعٍ وَرَدَ

ذكر الناظم خمسةً من المحسنات اللفظية:

الأول: **التجنيس** ويُسمى الجناس وهو تشابه اللفظين في التلفظ مع اختلافهما في المعنى،

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ أي القيامة ﴿يُقَسِّمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ أي

مدةً من الزمن. وهذا جناسٌ تام، وقيل: إنه لم يقع في القرآن جناسٌ تامٌ إلا ما في هذه الآية ذكره

السيوطي في «الإتقان» وفي «معترك الأقران في إعجاز القرآن» ثم ذكر أن الحافظ ابن حجر

استنبط آية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ * يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ

إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ (يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ) أي بالعيون (لِأُولِي الْأَبْصَارِ) أي

العقول

ومنه أيضاً قوله -صلى الله عليه وسلم-: «وإنك لن تنفق نفقةً تبتغي بها وجه الله إلا

أُجرت حتى ما تجعله في في امرأتك» «في» الأولى حرف و«في» الثانية اسم بدليل بدخول

حرف الجر عليها.

ومنه قول الشاعر:

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

«يحيا» الأولى فعل و«يحيا» الثانية اسم، فهذا جناسٌ تام.

والنوع الآخر من الجناس هو الجناس غير التام وهو ما حصل فيه اختلاف، إما في نوع

الحروف أو عددها أو هيئتها - أي الحركات والسكنات - أو ترتيبها.

* قد يكون الاختلاف في **نوع الحرف** نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾

[الأنعام: ٢٦] (ينهون) و(ينأون) هذا جناسٌ غير تام لاختلاف نوع الحرف.

* وقد يكون الاختلاف في **عدد الحروف** نحو قوله تعالى: ﴿وَالْتَقَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾

إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٣٠] (الساق) و(المساق) الفرق بينهما في زيادة الميم في (المساق) فهذا جناسٌ غير تام.

* وقد يكون الاختلاف في **هيئة الحروف** - أي في الحركات والسكنات - نحو قوله

تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦] (الجُنْب) و(الجَنْب) الحروف واحدة وعددها واحد، لكن الاختلاف في هيئة الحروف، فهذا جناسٌ غير تام.

* وقد يكون الاختلاف في **ترتيب الحروف** نحو قولهم: «حُسامه فتحٌ لأوليائه وحتفٌ لأعدائه».

«فتح» و«حتف» الخلاف إنما هو في ترتيب الحروف، «فتح» فاء فتاء فحاء، «حتف» على

العكس حاء فتاء ففاء، فهذا جناسٌ غير تام.

الثاني: **رد العجز على الصدر** بأن يجعل أحد اللفظين في أول الفقرة والآخر في آخرها نحو

قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] «تخشى» ابتدئ بها الكلام وختم بها الكلام.

«سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل» هذا ردٌ للعجز على الصدر.

وقد توسع فيه المفسرون موافقين في ذلك متقدمي البلاغيين، فجعلوا منه كلَّ ردٍّ لأعجاز

الكلام على ما تقدمها، ومنه قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] وفي آخر الآية التي بعدها ﴿وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ بُدِئَ الكلام بذكر الوصية وخُتم بذكرها.

كذلك في سورة الحشر أولها: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ١] وآخرها: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وللسيوطي كتابٌ اسمه «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع» بين فيه التناسب والتآلف بين مطلع السورة وآخرها في جمهور سور القرآن.

الثالث: **السجع** وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرفٍ واحد، والفاصلة: الكلمة الأخيرة من القطعة من الكلام، ومن السجع قول الحريري: «يَطْبَعُ الْأَسْجَاعُ بِجَوَاهِرِ لَفْظِهِ، وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعُ بِزَوَاجِرِ وَعْظِهِ» لو أنك وضعت مكان (وعظه) كلمة (تذكيره) لذهب المُحَسِّن، وهذا يدل على أنه محسنٌ لفظي.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ * فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ * وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾

[الطور: ١-٤]

والأحسن ألا يُسمى سجعاً في القرآن بل يقال: توافق الفواصل قال السيوطي في ألفيته في البلاغة:

وَفِي الْقُرْآنِ قُلُ فَوَاصِلٌ وَلَا يُقَالُ: أَسْجَاعٌ فَعَنْهَا قَدْ عَلَا

لأن السجع في الأصل اسم لهدير الحمام، والقرآن يَشْرُفُ أن يُسْتَعَارَ له لفظٌ هو في أصل

الوضع لطائر، ولأن السجع كان من شعار الكهان، وأخذوا اسم الفواصل من قوله تعالى:

﴿كِتَابُ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [فصلت: ٣].

ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم -: «يا أيها الناس أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام» ومن حسن الانسجام أن راويه عبد الله بن سلام!

الرابع: **القلب** وهو كون حروف الكلام على ترتيب بحيث لو افتتح من آخره إلى أوله لخرج النظم الأول بعينه ومنه قول الشاعر:

مَوَدَّتْهُ تَدْوُمٌ لِكُلِّ هَوٍ وَهَلْ كُلُّ مَوَدَّتِهِ تَدْوُمٌ

إذا قرأت هذا البيت من آخر حرف إلى أول حرف ستجد أن الحاصل هو الكلام الأول بعينه.

ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ والحرف المُشَدَّدُ يُحَسَّبُ حرفاً واحداً لأننا نتعامل هنا مع الخط، ومثله: ﴿رَبِّكَ فَكَبَّرَ﴾ إذا ابتدأت من الحرف الأخير يخرج لك الكلام الأول بعينه. قال عماد الدين الكاتب للقاضي الفاضل: «سِرُّ فَلَا كَبَا بِكَ الْفَرَسُ» فرد عليه: «دَامَ عَلَا الْعِمَادُ» لو ابتدأت من الحرف الأخير في الجملتين سيخرج لك الكلام الأول بعينه.

الرابع: **التشريع** وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما، كقول الحريري:

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدُّنْيَا إِنَّهَا شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الْأَكْدَارِ
دَارٌ مَتَى مَا أَضْحَكْتَ فِي يَوْمِهَا أَبْكْتَ غَدًا تَبًّا لَهَا مِنْ دَارِ

تستطيع أن تحذف آخره فتحوله إلى:

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدَّنِيَّ سِيَةِ إِنَّهَا شَرَكُ الرَّدَى
دَارٌ مَتَى مَا أَضْحَكَتْ فِي يَوْمِهَا أَبْكَتْ غَدَاً

هذه من عشرة أبيات في مقامات الحريري كلها تستطيع بحذف آخرها أن تحولها إلى قافية جديدة يصح المعنى عند الوقوف عليها.

وبعض أهل العلم يتحاشى مصطلح التشريع؛ لأن التشريع يتعلق بالشرع لذا يسمونه التوشيح قال بعضهم:

لَيْتَهُمْ سَمَّوْهُ بِاسْمٍ غَيْرِ ذَا إِنَّمَا الشَّرِيعُ دِينَ قِيَمُ

ثم شرع يذكر المحسنات المعنوية فقال:

٩٢- **وَالْمَعْنَوِيُّ وَهُوَ كَالْتَسْهِيمِ وَالْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ**

ذكر في هذا البيت أربعة من المحسنات المعنوية:

الأول: التسهيم ويُسمى الإِرْصَادُ هو أن يُجعل قبل آخر الكلام ما يدل عليه إذا عُرف

الحرف الأخير ﴿إِنْ بَطَّشَ رَبُّكَ لَشَدِيدٌ﴾ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ * وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو

الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٢-١٦] كلمة «فَعَالٌ» مع معرفة أن الكلمة الأخيرة

آخرها دالٌّ قبلها ياءٌ مدَّةٌ يدلُّ على أن الكلمة الأخيرة هي «يريد» ومنه قول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٠] فإذا جُعِلَ قبل آخر

الكلام ما يدل عليه إذا عُرف الحرف الأخير فهذا المُسمى بالتسهيم وبالإِرْصَادِ.

والثاني: الجمع وهو أن يُجمع بين متعدّدٍ في حكمٍ واحدٍ نحو قوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ

زِينَةُ الْحَيَاةِ ﴿الكهف: ٤٦﴾ فقد جُمِعَ في الآية بين المال والبنين في كونهما زينة الحياة الدنيا، ونحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩٠].

والثالث: **التفريق** وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢] أوقع تباينً هنا بين أمرين من نوع واحد فكلاهما بحر لكن هذا عذبٌ فرات وهذا ملح أجاج.

والرابع: **التقسيم** وهو ذكْرُ متعدّد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين نحو قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ﴾ [الحاقة: ٤] ذكر هنا متعدّد ثم أضيف ما لكل إليه على التعيين في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ * وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٥-٦].

وقد اجتمعت الثلاثة -الجمع والتفريق والتقسيم- في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ * فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [هود: ١٠٦].

﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ هذا الجمع «نفس» نكرة في سياق النفي فتفيد العموم، ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ هذا التفريق فقد أوقع تباينً بين أمرين من نوع واحد، ثم التقسيم في إضافة ما لكل إليه على التعيين في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا﴾ ثم قال: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾ فهذه الآيات تصلح مثلاً للجمع والتفريق والتقسيم.

٩٣- وَالْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ وَالتَّجْرِيدِ وَالْجِدُّ وَالطَّبَاقُ وَالتَّوَكُّيدُ

ذكر- رحمه الله- في هذا البيت خمسة من المحسنات المعنوية:

الأول: القول بالموجب وله عند البلاغيين صورتان:

الصورة الأولى: حملُ لفظٍ وقع في كلام غيرك على خلاف مراده مما يحتمله ذلك اللفظ بذكر متعلِّقه، مثاله: قيل يوماً على مائدة بخيل: ما أحسن الأيدي على المائدة! فقال: مُقَطَّعة. حَمَلَ البخيل كلامهم على خلاف مرادهم مما يحتمله ظاهر لفظهم بذكر المتعلِّق. ومنه قول الشاعر:

قُلْتُ: ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِرَارًا قَالَ: ثَقُلْتَ كَاهِلِي بِالْأَيْدِي

يقول: حَمَلْتُكَ المَوْنَةَ وَأَتَعَبْتُكَ وَكَلَفْتُكَ فَوْق طَاقَتِكَ إِذْ أَتَيْتُ مِرَارًا فَحَمَلَ الْمُجِيبُ كَلَامَهُ عَلَى خِلَافِ مَرَادِهِ بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهِ الَّذِي هُوَ الْأَيْدِي أَيْ لَمْ تَتْعَبْنِي بَلْ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ بِكَثْرَةِ مَجِيئِكَ.

الصورة الأخرى: أن تقع صفةٌ في كلام غيرك كنايةً عن شيء أثبت له حكم فتشبهها لغيره من غير تعرض لثبوته له أو انتفائه عنه نحو قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَيْنَا رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨].

الثاني: التجريد وهو أن يُنتزَعَ مِنْ أَمْرٍ ذِي صِفَةٍ أَمْرٌ آخَرُ مِثْلُهُ فِيهَا مِبَالِغَةٌ لِكَمَالِهَا فِيهِ كَقَوْلِكَ: «لِي مِنْ فُلَانٍ صَدِيقٌ حَمِيمٌ» كَأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَنْتَزِعَ مِنْهُ صَدِيقًا آخَرَ لِكَمَالِ صِفَةِ الصَّدَاقَةِ فِيهِ.

ومنه في القرآن: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨] جُعِلَتِ النَّارُ

كالظرف لدار الخلد مع أنها هي دار الخلد، لكن لما بلغت صفة الخلد في النار مبلغاً عظيماً جعلها تستقل بنفسها حتى كأنها غير النار.

ومن التجريد: مخاطبة الإنسان نفسه كقول الأعشى:

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

انترَعَ من نفسه نفساً أخرى وخاطبها.

وفي الموطأ عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أنه قال: «سمعت عمر بن الخطاب

وخرجت معه حتى دخل حائطاً فسمعتة وهو يقول وبينه جدارٌ وهو في جوف الحائط:

«عمر بن الخطاب أمير المؤمنين بخ بخ والله يا ابن الخطاب لتتقين الله أو ليعذبنك».

الثالث: **الجِدُّ** ويُسمى الهزل الذي يُراد به الجِدُّ وهو أن يقصد المتكلم مدح إنسانٍ أو ذمّه

فيُخرج ذلك المقصود مخرج الهزل والمجون، ومن أمثلته قول الشاعر:

أَرْقِيكَ أَرْقِيكَ بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ بُخْلِ نَفْسِكَ عَلَّ اللَّهُ يَشْفِيكَ
مَا سَلِمَ كَفِّكَ إِلَّا مَنْ يُتَارِكُهَا وَلَا عَدُوَّكَ إِلَّا مَنْ يُرَجِّيكَ

الرابع: **الطباق** ويسمى: المطابقة والتضاد، والمقصود الجمع بين متضادين نحو قوله

تعالى: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أُنْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَتُعِزُّ

مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾.

ومن المطابقة: **المُقَابَلَة** وهي أن يؤتى بمعنيين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل ذلك على

الترتيب، فيكون في الكلام أكثر من طباق نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾

[التوبة: ٨٢] الطباق بين (يضحكوا) و(ييكوا) وبين (قليلاً) و(كثيراً)، ومنه قول الشاعر:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالْدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ فِي الرَّجُلِ

الطباق بين (أحسن) و(أقبح) وبين (الدين) و(الكفر) وبين (الدنيا) و(الإفلاس).

الخامس: التوكيد وهو يشمل شيئين: توكيد المدح بما يُشبه الذم، وتوكيد الذم بما يُشبه

المدح.

من توكيد المدح بما يُشبه الذم قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا * إِلَّا قِيلًا

سَلَامًا سَلَامًا﴾ [الواقعة: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾

[البروج: ٨]، ومنه قول النابغة:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُوقٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

(بهِنَّ فُلُوقٌ) أي ثلْمٌ وانكسارٌ.

إذا سمعت الاستثناء تظنه سيذكر عيباً لكنه مدحهم فهذا توكيدٌ للمدح بما يُشبه الذم.

ومنه قول الآخر:

مَا قَالَ لَا قَطُّ إِلَّا فِي تَشْهُدِهِ لَوْلَا التَّشَهُدُ كَانَتْ لَاءُهُ نَعْمٌ

ومن توكيد الذم بما يُشبه المدح قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا * إِلَّا

حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ [النبا: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا

لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ١٦٩].

٩٤- وَالْعَكْسِ وَالرُّجُوعِ وَالْإِيْهَامِ وَاللَّفِّ وَالنَّشْرِ وَالْإِسْتِخْدَامِ

ذكر- رحمه الله- في هذا البيت خمسة من المحسنات المعنوية:

الأول: **العكس** وهو أن يُقَدَّمَ جزء في الكلام على جزء ثم يُقَدَّمَ ما أُخِّرَ ويُؤَخَّر ما قُدِّمَ

نحو: «كلام الملوك ملوك الكلام»، ونحو: «عادات السادات سادات العادات».

ومنه قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ

الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾.

الثاني: **الرجوع** وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة كقول زهير:

قَفْ بِالْدِّيارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقِدْمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَزْوَاحُ وَالْدِّيمُ

والنكتة في البيت إظهار الدهشة والتحيّر وذهاب العقل من شدة الحب.

الثالث: **الإيهام** ويُسمّى التورية وهو أن يُطْلَقَ لفظٌ له معنيان قريبٌ وبعيدٌ ويُراد البعيد

منهما، سُمِّيَ إيهامًا لأن المتكلم يوهم إرادة المعنى القريب وهو يُريد المعنى البعيد، وسُمِّيَ

تورية لأن المُورِّي يُريد شيئًا ويظهرُ غيره، وقد كان النبي -صلى الله عليه وسلم- قلما يريد

غزوةً إلا ورَّى بغيرها.

من أمثله ما في البخاري من حديث الهجرة وفيه: «فيلقى الرجل أبا بكر فيقول: يا أبا بكر

من هذا الرجل الذي بين يديك؟ فيقول: هذا الرجل يهديني السبيل قال: فيحسب الحاسب

أنه إنما يعني الطريق، وإنما يعني سبيل الخير».

ومنه ما يُروى في السيرة لما سأل شيخُ النبي -صلى الله عليه وسلم- وأبا بكر -رضي الله

عنه - قبل بدر: «ممن أنتما؟» قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «نحن من ماء»، فقال

الشيخ: «ما من ماء؟ أمِن ماء العراق؟»

«نحن من ماء» هذا من التوريات البديعة وهو يحتمل معنيين:

أحدهما: قريبٌ غير مراد وهو مكان يُسمى بهذا الاسم لذلك قال: «أمن ماء العراق؟». والآخر: بعيدٌ مراد وهو الماء الذي خُلِقَ منه كل حي.

الرابع: **الف والنشر** وهو ذِكْرُ متعددٍ ثم ذكر ما لكل واحدٍ من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقةً بأن السامع يردّه إليه ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص: ٧٣].

﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ أي الليل ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ أي في النهار، وهو لفٌّ ونشر مرتب؛ لأن الأول للأول والثاني للثاني.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ * إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا [الإنسان: ٣-٤] هذا الذي للكفور ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥] هذا الذي للشاكر، وهو لفٌّ ونشرٌ غير مرتب.

مسألة: ما الفرق بين **الف والنشر** و**التقسيم**؟

الجواب: في **الف والنشر** يُذكر متعددٌ ثم يُذكر ما لكل واحدٍ من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقةً بأن السامع يردّه إليه، أما في **التقسيم** فيُضاف ما لكلٍ إليه على التعيين.

الخامس: الاستخدام وهو أن يُراد بلفظٍ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره معناه الآخر ومنه قول الشاعر:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

قوله: (إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ) أي المطر (رَعَيْنَاهُ) الضمير يعود على السماء والمراد المعنى

الآخر وهو العُشب.

ومن الاستخدام على قولٍ في التفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^١ أريد بـ(الشهر) هنا الهلال، وبضميره في ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ الزمانُ المعلومُ على قولٍ في التفسير.

٩٥- وَالسَّوْقُ وَالتَّوْجِيهِ وَالتَّوْفِيقُ وَالْبَحْثُ وَالتَّغْلِيلُ وَالتَّغْلِيْقُ

ذكر- رحمه الله- في هذا البيت ستة من المحسنات المعنوية:

الأول: السَّوْقُ أي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة ويُسمى تجاهل العارف.

ومنه قول الشاعر:

بِاللّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

قصده إظهار الحيرة وذهاب العقل بسبب الحب.

ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

والنكتة: المبالغة في الذم.

الثاني: التوجيه وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين متضادين.

ومنه قول بشر بن بُرْدٍ في خِيَاطٍ أعور:

خَاطَ لِي عَمْرُو قَبَا لَيْتَ عَيْنِيهِ سَاوَا

قُلْتُ شَعْرًا لَيْسَ يُدْرَى أَمَدِيحُ أَمْ هِجَا

يَحْتَمِلُ الكلام أن يكون المعنى ليت عينيه سواء في الصحة فيكون دعاءً له، أو في الإصابة

لأن الخياط أعور فيكون دعاءً عليه.

الثالث: التوفيق وهو جمع أمرٍ وما يُناسبه لا بالتضاد، ويُسمى مراعاة النظر نحو قوله

تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] الشمس والقمر متناسبان لكنهما غير متضادين.

الرابع: **البحث** وهو احتواء الكلام على حجج عقلية صحيحة نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ

فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢] - اللازم - وهو فساد

السموات والأرض - باطل، فالملزوم - وهو تعدد الآلهة - باطلٌ مثله. فلو كان في السموات

والأرض معبوداتٌ متعددة لفسدتا بتنازع المعبودات في الملك، والواقع أنهما لم تفسدا فليس

فيهما آلهةٌ إلا الله، ونحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾

[الروم: ٢٧] إذا كانت الإعادة أهون من البدء، فالإعادة أدخل في الإمكان من البدء، ونحو قوله

تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨]

أنتم تُعَذِّبون والبنون لا يُعَذِّبون فلستم بينين له.

الخامس: **التعليل** المقصود: حُسن التعليل وهو أي يُدعى لوصفٍ علّةٌ مناسبةٌ له باعتبار

لطيفٍ غير حقيقيٍّ كقول المتنبي:

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذُّنَابُ

فعلة قتل الأعداء هي دفع مضرتهم، لكن المتنبي يقول: إن ممدوحه لا يقتل أَعَادِيهِ ليدفع

مضرتهم، وإنما يقتل أَعَادِيهِ لكرمه لأنه يخشى أن يُخَيِّب رجاء الذناب في لحوم من سيقتلهم

من الأعداء، ادّعى المتنبي لهذا الوصف وهو قتل الأعداء علّةً باعتبارٍ لطيفٍ غير حقيقي.

ومن لطيف هذا الباب: أن المازري - رحمه الله - كان جالساً مع أصحابه فدخل شعاع

شمسٍ من كوّة الحائط وأصاب رجله فقال: «هذا شعاعٌ منعكس» وهذا الكلام يصلح شطر

بيت من مجزوء الرجز، وكان في المجلس طالبٌ سريع البديهة، فأحسن في التعليل قال:

هَذَا شُعَاعٌ مُنْعَكِسٌ لِعِلَّةٍ لَا تَلْتَبِسُ

لَمَّا رَأَى عُنْصُرًا مِنْ كُلِّ عِلْمٍ يَنْبَجِسُ
أَتَى يَمْدُ سَاعِدًا مِنْ نُورِ عِلْمٍ يَقْتَبِسُ

ادّعى أن شعاع الشمس دخل من كُوة الحائط ليقتبس شيئاً من نور علم المازري رحمه

الله.

ومما يُستطرف ويُستظرف في هذا الباب ما وقع لابن عُنَيْنٍ الشاعر فإنه حضر مرةً مجلس
الفخر الرازي بخراسان والفخر الرازي على المنبر فجاءت حمامةٌ خلفها جارحٌ يُطاردها
فألقت نفسها على الفخر الرازي كالمستجيرة به، فرجع عنها الجارح، فأنشأ ابن عُنَيْنٍ على
البديهة:

جَاءَتْ سُلَيْمَانَ الزَّمَانِ حَمَامَةٌ وَالْمَوْتُ يَلْمَعُ مِنْ جَنَاحِي خَاطِفٍ
مَنْ نَبَأَ الْوَزَقَاءَ أَنَّ مَحَلَّكُمْ حَرَمٌ وَأَنْتَ مَلَجَأٌ لِلْخَائِفِ

السادس: **التعليق** ويُسمى الاستتباع وهو المدحُ بشيءٍ على وجه يستتبع المدح بشيءٍ

آخر، ومن أمثلته اللطيفة قول الشاعر:

سَمَحُ الْبَدِيهَةِ لَيْسَ يُمَسِّكَ لَفْظُهُ فَكَأَنَّمَا أَلْفَاظُهُ مِنْ مَالِهِ

وصفه ببلاغة اللسان على وجه استتبع وصفه بالكرم.

هذا آخر ما يتعلق بالمحسنات المعنوية.

قال الناظم - رحمه الله - :

خاتمة في السرقات الشعرية

- ٩٦- السَّرِقَاتُ ظَاهِرٌ فَالنَّسْخُ يُذَمُّ لَا إِنْ اسْتُطِيبَ الْمَسْخُ
٩٧- وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ وَغَيْرُ ظَاهِرٍ كَوَضْعِ مَعْنَى فِي مَكَانٍ آخَرَ
٩٨- أَوْ يَتَشَابَهَانِ أَوْ ذَا أَشْمَلٍ وَمِنْهُ قَلْبٌ وَاقْتِبَاسٌ يُنْقَلُ
٩٩- وَمِنْهُ تَضْمِينٌ وَتَلْمِيحٌ وَحَلٌّ وَمِنْهُ عَقْدٌ وَالتَّائِقُ إِنْ تَسَلَّ
١٠٠- بَرَاعَةُ اسْتِهْلَالِ انْتِقَالِ حُسْنِ الْخِتَامِ وَأَنْتَهَى الْمَقَالَ



قَالَ الشَّارِحُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - :

جرت عادة البلاغيين أن يختموا كتبهم بخاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها، واختلفوا هل هي جزء من علم البديع أو هي خاتمة لعلم البلاغة ليست من علم البديع، والمرجح عند التفاتنا أنها جزء من علم البديع، وأول من جعلها ضمن علم البديع ووضعها في آخره القزويني في «تلخيص المفتاح».

والكلام في هذه الخاتمة هو في ثلاثة أشياء:

الأول: في السرقات الشعرية وهي نوعان: ظاهرة وغير ظاهرة.

والثاني: فيما يتصل بالسرقات الشعرية وهو خمسة أشياء: الاقتباس، والتضمين،

والتلميح، والحل، والعقد.

والثالث: في مواضع التائق في الكلام وهي ثلاثة: الابتداء والانتقال والاختتام.

قال - رحمه الله - :

٩٦- السَّرِقَاتُ ظَاهِرٌ فَالنَّسْخُ يُذَمُّ لَا إِنْ اسْتُطِيبَ الْمَسْخُ

٩٧- وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ

المقصود بالسرقات الشعرية: أخذ الشاعر من شاعر سبقه.

قال في الجوهر المكنون:

وَأَخَذُ شَاعِرٍ كَلَامًا سَبَقَهُ هُوَ الَّذِي يَدْعُوْنَهُ بِالسَّرِقَةِ
وَكُلُّ مَا قُرِّرَ فِي الْأَلْبَابِ أَوْ عَادَةً فَلَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ

يقول: إنه يُشترط في القول بالسرقة إمكانية ادّعاء السّبق والزيادة بين القائلين في المعنى

المأخوذ، أما المعنى الشائع بين الناس الذي يشترك الناس في معرفته فلا يدخل في السرقة،

فتشبيه الرجل الشجاع بالأسد هذا أمرٌ يشترك الناس فيه، فلا يُمكن ادّعاء أن اللاحق أخذه من

السابق فمثل هذا لا يقال فيه: إنه من السرقة.

السرقات نوعان: سرقات ظاهرة وسرقات غير ظاهرة، ثم الظاهرة ثلاثة أنواع: النسخ

والمسخ والسلخ.

النوع الأول: النسخ وهو أن يؤخذ اللفظ كله مع بقاء ترتيب مفرداته، فهذا مذمومٌ جدًّا

لأنه محض سرقة، ومنه ما يُحكى عن عبدالله بن الزبير (بفتح الزاي وكسر الباء شاعر مشهور

وهو غير عبدالله بن الزبير بضم الزاي وفتح الباء الصحابي المشهور) أنه دخل على معاوية -

رضي الله عنه - فأنشده:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصَفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَى طَرَفِ الْهَجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ

فقال له معاوية: لقد شَعُرْتَ بعدي يا أبا بكر، ولم يُفارق عبدالله المجلس حتى دخل

معن بن أوس المُرْزِي فأنشد شعره الذي أوله:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيَّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

حتى أتى عليها وفيها ما أنشده عبدالله، فأقبل معاوية على عبدالله وقال: ألم تُخبرني أنها لك! فقال: المعنى لي واللفظ له وبعد فهو أخي من الرضاعة، وأنا أحقُّ الناس بشعره. فهذه سرقة ظاهرة وهي مذمومة جدًا.

النوع الثاني: **المَسْخُ** وهو أن يؤخذ بعض اللفظ أو أن يؤخذ اللفظ كله مع تغيير الترتيب، وحكمه: أنه إذا كان الثاني أبلغ فهو ممدوح، وإن كان أقل فهو مذموم، وإن تساويا فهو غير مذموم لكن الفضل للأول، وإلى بعض هذا أشار بقوله: **(يُذَمُّ لَا إِنْ اسْتَطِيبَ الْمَسْخُ)**.

ومن أمثلة ما كان الثاني فيه أبلغ قول سلم الخاسر - قيل: إنه سُمي الخاسر، لأنه باع مُصحفًا كان ورثه من أبيه فاشترى بثمنه طنبورًا -:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورُ

أخذه من قول بشار بن بُرد - وكان سلم من تلامذته -:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهْجُ

البيتان بمعنى واحد لكن بيت سلم أفضل لأنه كساه ألفاظًا أخف.

وقد غضب بشار على سلم الخاسر لما عمَدَ إلى بيته هذا الذي أعمل فيه عقله وتعب في استنباطه فكساه ألفاظًا أخفَّ من ألفاظ بشار فاشتهر بيت سلم ورُوي، ونُسِيَ بيت بشار.

النوع الثالث: **السَّلَخُ** وهو أخذ المعنى فقط دون شيء من اللفظ، وحكمه كالـمَسْخِ كما قال الناظم: **(وَالسَّلَخُ مِثْلُهُ)** فإذا كان الثاني أبلغ من الأول فهو ممدوح، وإن كان أقل فهو

مذموم، وإن تساويا فهو غير مذموم لكن الفضل للسابق.

ومن أمثلة ما كان الثاني فيه أبلغ قول المتنبي:

وَمِنَ الْخَيْرِ بَطْءُ سَيْبِكَ عَنِّي أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامِ

أخذ هذا من قول أبي تمام:

هُوَ الصَّنْعُ إِنْ يَعْجَلْ فَخَيْرٌ وَإِنْ يَرْتُ فَلَلرَّيْتُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ

بيت المتنبي أبلغ من بيت أبي تمام؛ لأنّ في بيت أبي تمام أنّ تأخر العطاء قد يكون خيراً،

أما المتنبي فجعل تأخر العطاء لا يكون إلا خيراً ومثّل ممدوحه بالسحاب.

٩٧- وَغَيْرُ ظَاهِرٍ كَوَضْعِ مَعْنَى فِي مَكَانٍ آخِرٍ

٩٨- أَوْ يَتَشَابَهَانِ أَوْ ذَا أَشْمَلٍ وَمِنْهُ قَلْبٌ

النوع الثاني من السرقات: السرقات غير الظاهرة وهي أخذ المعنى مع تغيير فيه.

يجمع السرقات الظاهرة - بأقسامها الثلاثة: النسخ، والمسح، والسلخ - أنها أخذٌ للمعنى كلّهُ،

أما السرقات غير الظاهرة فهي أخذٌ للمعنى مع تغيير فيه.

ذكر أربعة أنواع للسرقات غير الظاهرة:

النوع الأول: أَنْ يُنْقَلَ الْمَعْنَى إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ كما قال: (كَوَضْعِ مَعْنَى فِي مَكَانٍ آخِرٍ) ومنه

قول المتنبي في وصف سيفٍ:

يَبْسَ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجَرَّدٌ مِنْ غَمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدٌ

النجيع: الدم. أخذه من قول البُحْثَرِي فِي الْقَتْلِ:

سَلِبُوا فَأَشْرَقَتِ الدِّمَاءُ عَلَيْهِمْ مُحْمَرَّةً فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسَلَبُوا

نقل المتنبي ستر الدماء من القتل إلى السيف وقد قال المتنبي: "الشعر ميدان، والشعراء

فرسان، فربما اتفق توارد الخواطر كما قد يقع الحافر على الحافر".

النوع الثاني: **أن يتشابه المعنيان** كما قال الناظم: (**أَوْ يَتَشَابَهُانِ**) كقول المتنبي:

فَصَبَّحَهُمْ وَبُسْطُهُمْ حَرِيرٌ وَمَسَّاهُمْ وَبُسْطُهُمْ تُرَابٌ
وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابٌ

أخذه من قول جرير:

فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبٍ لِحَاهُمْ سَوَاءٌ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ

البيتان متشابهان في المعنى، لكن بيت جرير دلّ على مساواة الرجال للنساء، أما بيت

المتنبي ففيه تشبيه الرجال بالنساء، والمساواة أشدّ مبالغة من التشبيه فبيت جرير أبلغ.

النوع الثالث: **أن يكون المعنى الثاني أشمل من الأول** كما قال الناظم: (**أَوْ ذَا أَشْمَلٍ**) ومنه

قول أبي نواس:

لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ

أخذه من قول جرير:

إِذَا غَضِبْتَ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمْ غَضَابًا

جمع جريرُ النَّاسَ في بني تميم، وأما أبو نواس فجمع العالم كله في ممدوحه فهو أشمل

من بيت جرير فالعالم يشمل الناس وغيرهم.

النوع الرابع: **أن يقلب الشاعر المعنى** كما قال الناظم: (**وَمِنْهُ قَلْبٌ**) ومنه قول المتنبي:

أَحِبُّهُ وَأَحَبُّ فِيهِ مَلَامَةٌ إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

أخذه من قول أبي الشَّيْص:

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكِ لَذِيذَةً حُبًّا لِيَذْكُرَكَ فَلْيَلْمَنِي اللَّوَمُ

أبو الشيص جعل لوم الناس له في محبوه لذيذاً، أما المتنبي فإنه قلبَ المعنى واستنكر أن يحب اللوم في محبوه.

والسرقات غير الظاهرة كلها مقبولة، وضابطها الذي يُميز لك الفرق بين السرقات الظاهرة وغير الظاهرة هو أن السرقات الظاهرة أخذٌ للمعنى كله، أما غير الظاهرة فهي أخذٌ للمعنى مع تغيير فيه، ويزيد هذا وضوحاً ضابط آخر وهو أن السرقة غير الظاهرة لو عُرض الكلامان فيها على العقل لاحتاج إلى أن يتأمل ليُدرك أن أحدهما أخذ من الآخر، أما السرقات الظاهرة فلا تحتاج إلى تأمل لإدراك أن اللاحق أخذ المعنى من السابق.

ثم انتقل إلى ما يتصل بالسرقات الشعرية، وهو خمسة أشياء: الاقتباس والتضمين والتلميح والحل والعقد، ووجه اتصاله بالسرقة: أن في كل واحد من هذه الخمسة أخذ شيء من شيء سابق كما في السرقات.

قال الناظم - رحمه الله -:

٩٨- وَأَقْتَبَسَ يُنْقَلُ

٩٩- وَمِنْهُ تَضْمِينٌ وَتَلْمِيحٌ وَحَلٌ وَمِنْهُ عَقْدٌ

الأول مما يتصل بالسرقات: **الاقتباس** وهو أن يُضمَّن الكلامُ شيئاً من القرآن أو

الحديث على وجهٍ لا يُشعر بأنه منه.

قال الأخضري في الجوهر المكنون:

الإقتباس أن يُضمَّن الكلامُ قرآناً أو حديثاً سيِّد الأنام

أما حكمه: فهو في النثر جائز بالإجماع، وأما في الشعر فجائز أيضاً عند جمهور العلماء،

لكن ما كان فيه امتهاناً للنصوص الشرعية ووضع لها في غير موضعها اللاتق بها فهذا لا يجوز.

ومن أمثله قول الشاعر:

يَتَمَنَّى الْمَرْءُ فِي الصَّيْفِ الشِّتَا فَإِذَا جَاءَ الشِّتَا أَنْكَرَهُ
لَا بِذَا يَرْضَى وَلَا يَرْضَى بِذَا ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ﴾

هذا اقتباس من القرآن.

ومنه قول الشاعر:

لَا تُعَادِ النَّاسَ فِي أَوْطَانِهِمْ قَلَمًا يُزْعَى غَرِيبُ الْوَطَنِ
وَإِذَا مَا شِئْتَ عَيْشًا بَيْنَهُمْ «خَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنِ»

هذا اقتباس من السنة، والتغيير اليسير مُغتفر؛ لأنه ليس المقصود ذكر الآية أو الحديث،

بل المقصود الإشارة إليهما، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضُونَ

دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرُجُوهُ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِضٌ» وفي رواية: «كَبِيرٌ» قال

السيوطي: «فيه حجةٌ لجواز تغيير بعض النظم بإبدال كلمة بأخرى، وبزيادة ونقص كما يفعله

أهل الإنشاء كثيراً، لأنه لا يُقصد به التلاوة ولا القراءة ولا إيراد النظم على أنه قرآن» بل

المقصود الإشارة إلى الآية أو الحديث.

قال في الجوهر المكنون:

وَجَائِزٌ لِوَزْنٍ أَوْ سِوَاهُ تَغْيِيرُ نَزْرِ اللَّفْظِ لَا مَعْنَاهُ

ومنه في السنة قول الحريري: «شاهت الوجوه، وقبح اللُكعُ ومن يرجوه» اقتبسه من قول

النبي - صلى الله عليه وسلم - حين لقي الكفار يوم حنين وأخذ كفاً من حصباء فرماه في وجوههم وقال: «شاهت الوجوه» كما في صحيح مسلم.

ومن جميله قول السيوطي:

عَابَ إِمْلَائِي الْحَدِيثَ رِجَالٌ قَدْ سَعَوْا فِي الضَّلَالِ سَعِيًّا حَيْثَا

إِنَّمَا يُنْكِرُ الْأَمَالِي قَوْمٌ ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾

الثاني: التضمين وهو أن يُضمَّنَ الشاعرُ شيئاً من شعر غيره مع التنبيه على أنه لغيره إن لم

يشتهر عند البلغاء، ومنه قول بعضهم:

أَقُولُ لِمَعْشَرٍ جَهْلُوا وَغَضُّوا مِنْ الشَّيْخِ الرَّشِيدِ وَأَنْكَرُوهُ

هُوَ ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى يَضَعِ الْعِمَامَةُ تَعْرِفُوهُ

أخذه من بيت سُحيم:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةُ تَعْرِفُونِي

وقد قال الحريري في مقاماته:

عَلَى أَنِّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي «أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتَى أَضَاعُوا»

الشرط الثاني للعرجي قال:

أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتَى أَضَاعُوا لِيَوْمَ كَرِيهَةٍ وَسِدَادٍ تُغْرِ

الثالث: التلميح وهو إشارة المتكلم إلى قصة أو شعر أو مثل ومنه قول أبي تمام:

فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي أَأَحْلَامُ نَائِمٍ أَلَمْتُ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرِّكْبِ يُوشَعُ

يُشير إلى حديث: «إن الشمس لم تُحبس على بشرٍ إلا ليوشع ليالي سار إلى بيت

المقدس» الحديث في المسند وهو في صحيح مسلم دون تسمية النبي.

ومنه قول الحريري: "فبتُّ بليلة نابغية وأحزان يعقوبية"

قوله: (بليلة نابغية) يُشير به إلى قول النابغة:

وَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةٌ مِنْ الرُّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السُّمُّ نَاعِجٌ

وقوله: (وأحزان يعقوبية) يُشير إلى قصة يعقوب -عليه السلام- في فقد يوسف وأخاه.

الرابع: **الحلُّ** وهو جعلُ النظم نثرًا كقول بعضهم: "فإنه لما قُبِّحَتْ فعَلَاتُهُ، وَحَنُظَلَّتْ

نَخَلَاتُهُ، لم يزل سوء الظن يَقْتَادُهُ، وَيُصَدِّقُ تَوْهُمَهُ الذي يَعْتَادُهُ"

حلَّ بهذا قول المتنبّي:

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوْهُمٍ

الخامس: **العقد** وهو جعلُ النثر نظمًا لا على طريق الاقتباس، ومنه كثير من المنظومات

العلمية كهذه المنظومة «مئة المعاني والبيان» فهي نظمٌ لكتاب القزويني «تلخيص المفتاح»

مع اختصارٍ كثير.

قال:

٩٩- وَالتَّائِقُ أَنْ تَسْلُ

١٠٠- بَرَاعَةُ اسْتِهْلَالِ انْتِقَالِ حُسْنُ الْخِتَامِ وَأَنْتَهَى الْمَقَالُ

لِلتَّائِقِ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ: الْإِبْتِدَاءُ، وَالْإِنْتِقَالُ، وَالْإِخْتِمَامُ.

حُسنُ الابتداء وهو أن يجعل المتكلم مبدأ كلامه عذب اللفظ حسن السبك صحيح

المعنى، فإذا اشتمل على إشارة لطيفة إلى مقصوده سُمي **براعة الاستهلال**، كقول بعضهم في

تهنئة بزوال مرض:

الْمَجْدُ عُوفِي إِذْ عُوفِيَتْ وَالْكَرَمُ وَزَالَ عَنْكَ إِلَى أَعْدَائِكَ السَّقَمُ

والتأنيق في ابتداء الكلام مُهم لأنه أول ما يقرع السمع، فإذا كان أنيقاً أقبل السامع على الكلام ووعاه، وإن لم يكن أنيقاً أعرض عنه ولو كان الباقي في نهاية الحُسن. هذا حُسن الابتداء، وأخص منه براعة الاستهلال، وهو حُسن الابتداء إذا اشتمل على إشارة لطيفة إلى المقصود.

الثاني من مواضع التأنيق: **الانتقال** مما ابتدئ به الكلام إلى المقصود وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الانتقال مع ملائمة بين الموضوع السابق واللاحق؛ لأنَّ السامع يكون مترقباً للانتقال من الافتتاح إلى المقصود، فإن كان الانتقال حَسَنًا نَشِطَ لِسَمَاعٍ ما بعده ويُسمى الانتقال مع الملاءمة **حُسْنِ التخلُّص**، ومنه قول المتنبي:

نُودَعُهُمْ وَالْبَيْنُ فِينَا كَأَنَّهُ قَنَا ابْنِ أَبِي الْهَيْجَاءِ فِي قَلْبٍ فَيَلْقِ

تخلَّص من الوداع إلى مدح ممدوحه بهذا التخلُّص البديع.

ومن حُسن التخلُّص ما في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]

هذه الآية في اليمين، ثم انتقل إلى آيات الطلاق: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾

[البقرة: ٢٢٨] بذكر الإيلاء بينهما: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] وهذا

حُسن تخلُّص؛ لأن الإيلاء له تعلُّق باليمين من جهة أنه حلف، وله تعلُّق بالطلاق من جهة أنه قد يؤول إلى الطلاق، انتقل من اليمين إلى الطلاق بذكر الإيلاء الذي له تعلُّق بكل واحد منهما.

ومنه: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ * وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ انتقل من ذكر الفلك إلى

ذكر نوح عليه السلام.

القسم الثاني: الانتقال بدون ملائمة ويسمى **الاقتضاب** وهو مذهب العرب في الجاهلية

ومن يليهم من المخضرمين، ومنه قول أبي تمام:

لَوْ رَأَى اللَّهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا جَاوَرَتْهُ الْأَبْرَارُ فِي الْخُلْدِ شَيْبًا
كُلَّ يَوْمٍ تُبْدِي صُرُوفُ اللَّيَالِي خُلُقًا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ غَرِيبًا

ومنه قول جرير:

أَتَنْفَعُكَ الْحَيَاةُ وَأُمُّ عَمْرٍو قَرِيبٌ لَا تَزُورُ وَلَا تُزَارُ
وَقَدْ لَحِقَ الْأَخِيطَلُ بِالنَّصَارَى لِيَنْصُرَهُمْ وَلَيْسَ لَهُ انْتِصَارُ

هذا انتقال من غير ملائمة.

ومنه أيضًا قول حسان - رضي الله عنه - وقد هجا الحارث بن هشام وهو أخو أبي جهل

لأمه، وكان قد فرّ يوم بدرٍ وأسلم أخاه أبا جهل للقتل، قال:

تَبَلَّتْ فُؤَادُكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدِ بَسَامٍ

إلى أن قال:

إِنْ كُنْتَ كَاذِبَةً الَّذِي حَدَّثْتَنِي فَجَنُوتٍ مَنْجَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ
تَرَكِ الْأَحِبَّةَ أَنْ يُقَاتِلَ دُونَهُمْ وَنَجَا بِرَأْسِ طِمْرَةٍ وَلِجَامٍ

وقد أسلم الحارث بن هشام يوم فتح مكة وحسن إسلامه رضي الله عنه.

وأخذ هذا ابن القيم - رحمه الله - فقال في نونيته:

إِنْ كُنْتَ كَاذِبَةً الَّذِي حَدَّثْتَنِي فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْكَاذِبِ الْفَتَّانِ
جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَشِيعَتِهِ الْأَلَى جَحَدُوا صِفَاتِ الْخَالِقِ الدِّيَانِ

فهذا انتقال من غير ملائمة.

القسم الثالث: اقتضاب قريب من حسن التخلُّص، ويكون بـ «أما بعد» و«هذا» و«ذلك»،

ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ أي الأمر هذا، أو هذا كما ذكر فيكون مبتدأ

حُذِفَ خبره أو يكون خبراً حُذِفَ مبتدؤه، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ

مَآبٍ﴾ [ص: ٤٩] ومنه «أما بعد» وقد ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه كان يقولها في

الخطب فهو كثير في الأحاديث النبوية، قال البخاري في صحيحه (باب من قال في الخطبة بعد

الثناء أما بعد) وذكر ستة أحاديث. وقد روى ذلك عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أربعون

صحابياً كما أفاده الرُّهاوي في الأربعين المتباينة الأسانيد نقله عن الزُّرقاني في شرح المواهب.

الثالث من مواضع التأنيق: حُسْنُ الاختتام، والاختتام آخر ما يعيه السمع فيبقى في النفس

لذا يتأكد التأنيق فيه بأن يكون عذب اللفظ حسن السبك صحيح المعنى، وأَحْسَنُهُ ما أشعر

بالانتهاء ويسمى **براعة المقطع**، ومنه قوله تعالى في آخر سورة الزمر: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ

مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

[الزمر: ٧٥]. ومنه آخر سورة إبراهيم: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ

وَلِيَذْكُرُوا أُولَئِ الْأَلْبَابِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وآخر سورة النساء: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ

شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، وآخر سورة الصافات: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ *

وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٢].

وقد قال السيوطي في عقود الجمان:

وَفِي تَخْلُصٍ وَفِي انْتِهَائِهَا

وَسُورُ الْقُرْآنِ فِي ابْتِدَائِهَا

وَارْدَةٌ أَبْلَغَ وَجْهِ وَأَجَلْ وَكَيْفَ لَا وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ جَلْ
وَمَنْ لَهَا أَمَعْنَ فِي التَّأْمَلِ بَانَ لَهُ كُلُّ خَفِيٍّ وَجَلِي

ومن حُسن الانتهاء أن يقال: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

لو طبقنا هذه الخمسة - حُسن الابتداء وبراعة الاستهلال والانتقال وحسن الاختتام وبراعة المقطع - على منظومة الشيخ عبد الله السالم الحسني الشنقيطي في شمائل النبي صلى الله عليه وسلم وهي من أحسن ما نُظم في هذا الباب، بل لا أعرف أحسن منها، قال في أولها:

حَمْدًا لِمَنْ شَرَّفَ رُوحَ الْحَقِّ بِحُسْنِ خُلُقِهِ وَحُسْنِ الْخَلْقِ

هذا فيه حُسن ابتداء، وفيه براعة استهلال؛ لأنَّ في أول الكلام إشارةً إلى ما سيق له الكلام. ثم قال بعد ذلك:

هَذَا وَلَمَّا فَاتَنَا مَرَأَى النَّبِيِّ وَكَانَ أَسْنَى مَطْلَبٍ وَمَرْغَبٍ

انتقل بقوله: «هذا» وهو اقتضابٌ قريبٌ من حسن التخلص. وفي آخرها:

يَجْلِسُ حَيْثُ مَجْلِسُ بِهِ انْتَهَى صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ بِلاَ انْتِهَآ

فيه حُسن اختتام وبراعة مقطع.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ